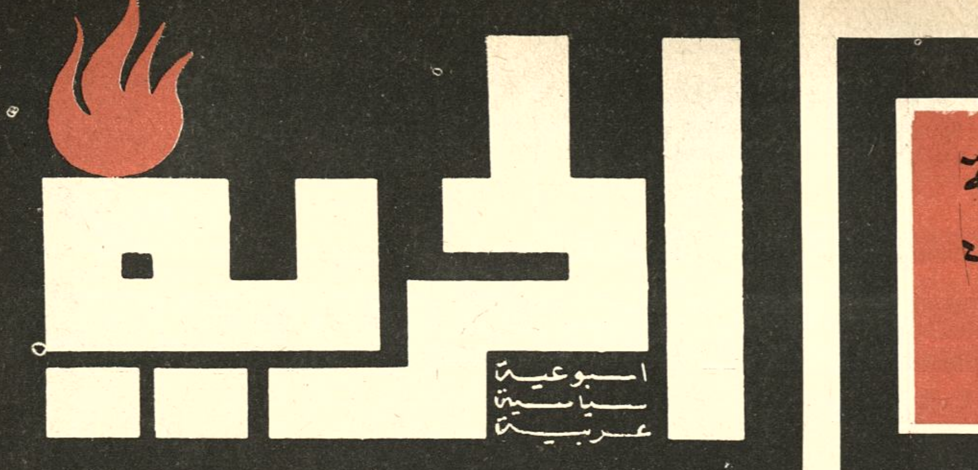


الحلقة الثالثة من موضوعات مجموعة «المانيفستو» حول الخط العالمي :

نضوج المرحلة الشيوعية

AL-HOURRIAH - No. 563 - 19 - 4 - 1971 - BEYROUTH • بيروت - ١٩-٤-١٩٧١ - العدد ٥٦٣ - السنة الثانية عشرة - الثمن ٥٠ ق.ل





■ حكومة العهد الفرنجي :

كراكوزات المجلس النيابي عارية

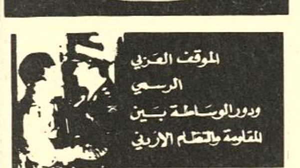
■ الاتحاد الوطني والمستخدمين في ظل الاتحاد العام :

أين أصبح نقد القادة الاصلاحيين والأرستقراطية العمالية

■ عكار :

العمال والفلاحون يواجهون التشريد البكوات يستغلون انذارات الطرد لالغاء مكاسب انتفاضة الفلاحين





كلمة

الموقف العربي الرسمي ودور الوساطة بين المقاومة والنظام الأردني

انتهينا في « كلمة » الاسبوع الماضي بعد تحليل الاختلاف بين الصيغة المصرية للحل السلمي التي تريد الحفاظ على مقاومة فلسطينية عبر التوازن مع النظام الاردني ، وبين الصيغة الاردنية التي تريد تصفية المقاومة نهائيا ، انتهينا الى طرح التساؤلين الاساسيين التاليين :

« هل يستطيع الوضع العربي الرسمي ان يتدخل بأكثر من حملات الاستنكار الدعاوية لوضع حد للمخطط الاردني في تصفية المقاومة ، وما هي مواقع المقاومة من كل ذلك ؟ » ..

وجاءت احداث الاسبوع الماضي نفسها لتعطي جوابا واضحا على السؤالين .. فالموقف العربي الرسمي اخذ بالتراجع المستمر حتى ضمن حدود موقفه المحدد : فمن حملة الاستنكار الشديد وتأييد المقاومة وادانة النظام الاردني الى المطالبة بتنفيذ اتفاقية القاهرة ، وطلب عقد مؤتمر قمة عربية ، الى القول بأن المؤتمر والذي لم ينعقد على أي حال — ليست مهمته ادانة اي طرف من اطراف النزاع !.. واخيرا الى دور الوساطة السورية التي جاءت تتويجا لنهاية الموقف .

وقبل تحليل دور الوساطة السورية لا بد من تحديد اسباب التراجع في الموقف العربي الرسمي ضمن حدود موقفه الذي يهدف الى ابقاء التوازن بين المقاومة والنظام الاردني .. لقد وافقت القاهرة في بداية احداث ايلول على عملية تصفية محدودة للمقاومة على اساس ارجاعها الى « حجمها الطبيعي » وترويضها كي تدخل طرفا في التسوية . ولكن النظام الاردني عندما قام بمهمته وانجزها في أيلول ، غير ميزان القوى العسكري في الداخل لصالحه تماما .. ومن هذا الموقع القوي عسكريا بدأ يخطط لاكمال عملية تصفية المقاومة ، واكمال سيطرته الكاملةوسلطته على الاردن ، وانهاء اخر معالم لسلطة المقاومة المسلحة . وقد تصرفت السلطة الاردنية ، في البداية ، على اساس القبول بمهمة لجنة المتابعة العربية التي كانت تمثل محاولة الوصاية العربية الرسمية للاشراف على التوازن الداخلي بين المقاومة والسلطة الاردنية .. الا ان السلطة الاردنية اخذت زمام المبادرة في تنفيذ اتفاقية القاهرة لصالحها تماما بحيث تاخذ مواقع جديدة على الصعيد العسكري تصفي تدريجيا المواقع المسلحة للمقاومة . وهكذا كانت الاحداث تتوالى منذ ايلول بمبادرة السلطة نفسها مستغلة مواقع التراجع التي وصلت اليها المقاومة والتزامها بنصوص اتفاقية القاهرة ومراهنتها على الموقف العربي الرسمي كحام لها من مخطط التصفية .

واكملت السلطة الاردنية ما حصلت عليه من مواقع عسكرية جديدة بعد ايلول باسلوب المعارك الصغيرة والجزئية من وقت لاخر ، فباتت تتجاهل لجنة المتابعة العربية بالرغم من احتجاجات الاخيرة وتصريحات رئيسها الباهي الادغم : حتى طلب الملك حسين من الادغم في لندن انهاء مهمة اللجنة العربية رافضا الوصاية والتدخل العربي .. وفقد الوضع العربي الرسمي بتجميد اللجنة القدرة على الضغط للاشراف على التوازن في داخل الاردن ..وبالمقابل فان الوضع العربي الرسمي بدا يفقد وسائل الضغط المباشر على النظام الاردني ، وكانت اهم وسائل الضغط هذه : الوضع السوري الذي وصل موقفه — في السابق — الى حد التدخل العسكري لصالح المقاومة ابان احداث ايلول .. ولكن الوضع السوري انتظم اخيرا ، في الموكب العربي الرسمي ، وانتهى « الشذوذ السوري » الى انفتاح شامل ومصالحة مع الرجعية بمباركة القاهرة وعبر دخول سوريا كدولة رابعة في « الاتحاد الثلاثي » .. وكانت احدى مظاهر المصالحة هذه الانفتاح السوري على الحكم الاردني الذي سارع وارسل ولي عهده لتهنئة الاسد برئاسة الجمهورية .

وهكذا اصبح الوضع السوري الذي كان يشكل ظهر المقاومة وسندها الفعلي ، والذي يشكل الامكانية الرئيسية للضغط على الاردن ، اصبح الوضع السوري غير فعال . وكان من « الطبيعي » بعد ذلك أن ينتهي الموقف السوري الى ان يلعب دور الوساطة بدلا من أن يلعب دور الضاغط المتدخل .. وعندما بدات المقاومة ترد على الهجوم الاخير للسلطة الاردنية بسلسلة هجمات صغيرة على الحدود السورية — الاردنية لضرب مواقع عسكرية اردنية ومخافر في القرى ، طلب الحكم السوري من المقاومة ايقاف هجماتها .. وبعدها ذهب اللواء طلاس قائد الاركان السوري الى الاردن ، وقابل الملك حسين والتل والمجالي ، وانتهت الزيارة الى « نتيجة ايجابية » بتشكيللجنة سداسية منسوريا والاردنوالمقاومة لتنفيذ اتفاقية القاهرة .

ومن الواضح ان زيارة طلاس تؤكد بأن الموقف السوري فقد قدرته على الضغط نتيجة مواقعه الداخلية والعربية الجديدة ، وانه يلعب الان« دور الوسيط » لوساطة يكون الطرف الاقوى فيها السلطة الاردنية .. أي وساطة لصالح النظام الاردني .

وبالاضافة الى ذلك كله ، فان الموقف العربي الرسمي محكوم هو أيضا ، بالتوازن العربي الذي تمثله سياسة مصالحه الرجعية وسياسة مؤتمرات القمة العربية . وهذا التوازن يجعل الملك حسين قادرا على رفض دعوة القاهرة حين لا يريدها ، ويتكل على السعودية وغيرها في مواجهة حملة القاهرة عليه .

وهكذا انتهى الموقف العربي الرسمي في تأييد المقاومة الى حدوده النهائية : موجة استنكار عابرة ، ومحاولة يائسة لابقاء توازن بين المقاومة والنظام الاردني .

★ ★ ★

ما هي مواقع حركة المقاومة من ذلك كله ؟

بعد أحداث أيلول رافق التراجع الداخلي للمقاومة مراهنة خارجية على الموقف العربي الرسمي على اساس التناقض بين الموقفين المصري والاردني . واخذت التحركات السياسية لابي عمار تراهن على هذا التحالف حماية لنفسها من مخطط السلطة الاردنية لتصفيها .. وشكل هذا التحالف ارضية الضغط السياسية للقاهرة لادخال المقاومة كطرف فلسطيني في التسوية عبر مشروع الدولة الفلسطينية . وبالمقابل لم تكن حركة المقاومة تملك على صعيد التناقض الداخلي مع السلطة الاردنية اية خطة محددة لمجابهة المرحلة الجديدة سوى تراجع مستمر يعوض عنه تحالف خارجي مع الانظمة ومراهنة على الموقف العربي الرسمي .

وجاءت الاحداث الاخيرة التي كان هدفها واضحا : تصفية نهائية للمقاومة عبر اقتلاع اخر معاقلها المسلحة سواء على صعيد الفدائيين في قواعدهم في تلال جرش وعجلون ام على صعيد الميليشيا في المخيمات (الهجوم على اربد) .

ووجدت المقاومة نفسها امام خيار وحيد : القتال من أجل الدفاع عن النفس ..

— اعلنت جريدة « فتح » الناطقة بلسان اللجنة المركزية هذه السياسة « الجديدة » على الشكل التالي :

١ — قررت الثورة عقب الهجوم الغادر على اربد وضع حد لسياسة التراجع والبدء بخطوات عملية (هجوم معاكس مستمر) يعيد زمام المبادرة الى يد الثورة — (وقامت المقاومة بالفعل بسلسلة هجمات على قوات السلطة وعلى مواقع حيوية في الاردن — خط التابلاين — الخطوط الحديدية —

٢ — زمن الاتفاقيات قد انتهى .. ولا يمكن توقيع اية اتفاقية جديدة لان السلطة تستغل كل اتفاقية جديدة لتحقيق المزيد من المكاسب والمواقع .

٣ — الضمان الوحيد للثورة : الجماهير الثورية المسلحة ، فحياة الثورة كلها ومستقبل هذه المنطقة يتوقف على اعادة حالة الشعب المسلح وتصعيدها واعادة الوضع الثوري وتصعيده . وهذا كله لا يمكن أن تحققه او تعيده الاتفاقات التي داستها السلطة العميلة في الاردن .

— جريدة « فتح » العدد ١٩١ — ١٩٥ بتاريخ ٤ ، ٩ — ٤ — ٧١ .

هذا الخط السياسي والنضالي — اذا استمر — يمنح المقاومة فرصة محددة وهي : الاعتماد والمراهنة على خط طويل الامد في مجابهة السلطة الاردنية ، وبالتالي يسلح المقاومه بقاعدة صلبة داخليه تستطيع من خلالها ان تبني نفسها من جديد — من ناحية — ، وتخرجها — من ناحية اخرى — من المراهنة الخارجية على الموقف العربي الرسمي الذي ينصب لها فخ الدولة الفلسطينية ...

ولكن من الواضح أن سلوك المقاومة وخطها السياسي لم يزل اسير مواقفها السابقة وارتباطاتها وتحالفاتها العربية الرسمية ، لذلك سرعان ما انتهى ، هذا الخط بموافقة اطراف من حركة المقاومة على اتفاقية جديدة .

— (يقال ان اللواء طلاس اخذ موافقة — ٤ قياديين من حركة المقاومة ، ذكر منهم أبو اياد احد قادة فتح ، على الاتفاقية الجديدة نتيجة الوساطة السورية ،وحتى كتابة هذه السطور لم تعرف حقيقة ما جرى بالنسبة لقبول المقاومة بالاتفاقية الجديدة) .

★ ★ ★

ومرة اخرى تطرح القضية المحددة التالية على المقاومة :

كيف يمكن الحفاظ على قوى المقاومة وعلى تسليح الجماهير (الميليشيا) خارج مشاريعالدولة الفلسطينية كأحد بنود التسوية السلمية ، وكيف يمكن مجابهة حملات التصفية من قبل السلطة الاردنية كيف يمكنذلك الا بتحديد خط سياسيواضح عربيا وداخليا يرتكز على قاعدة المجابهة المستمرة للسلطة الاردنية والانتقال من المواقع العلنية الى مواقع البناء الداخلي السري وتنظيم الجماهير والحفاظ على الميلشيا المسلحة ؟؟

« الحرية »

طلاب

على أبواب تعليق الاضراب

العوامل التي حدت من اتساع الحركة الجامعية

اذا كانت المشاريع التي تقدمت بها الدولة كرد على مشكلة بطالة الجامعيين قد اتخذت وجهة الحد من عدد الخريجين ، ملبية حاجات طلاب الجامعات الخاصة في لبنان ، وبصورة أساسية طلاب جامعة القديس يوسف . واذا كانت هذه المشاريع — الحلول قد كرست مواقع التعليم العالي الخاص ، على حساب تطور ونمو الرسمي منه ، وذلك بتكريس الدور الذي تلعبه الجامعة اللبنانية حاليا ، والاتجاه نحو اعتماد الاسس اياها التي تسود التعليم الخاص ، والتي تؤدي الى حصر امكانية التعليم بابناء الفئات الغنية — فان الحركة الطلابية في الجامعة اللبنانية التي فجر تحركها هذه المشكلة ، وطرح دور الجامعة على بساط البحث ، وبالتالي النظام التعليمي ككل ، لم تكن بالبرنامج الذي خاضت به معركتها مع الدولة — وهو برنامج القيادة الحالية — في مستوى المعركة التي فتحتها .

ان القوى التي عمل الخصم (الدولة) على حشدها في المعركة ، تمكنت من الحاق الهزيمة بالحركة الطلابية و « حلفائها » ، وتمكنت الدولة من استيعاب الاشكال والاساليب التي اتبعتها الحركة الطلابية في نضالها وتحويلها لصالحها . وما الحالة التي تعيشها الحركة الطلابية في الفترة الراهنة ، الا حالة المستسلم ، المستعد للقبول بشروط المنتصر في المعركة . ولو كانت هذه الشروط على غرار استبدال سنتين منفصلتين تضاف الى سنوات دراسة الحقوق بدمج موادها بمواد سنوات الدراسة الاربعة .. او الاقرار المبدئي بتعيين خريجي الكليات التعليمية في ملاك وزارة التربية . فالمهم تقديم — حل — ايا كان — يكون مبررا للعودة الى الصفوف ،ولا يمنع من رفع شعار « الحرب ليست معركة واحدة » ..

من هنا ، نرى ضرورة تناول مسار التحرك الطلابي منذ بدايته .

ما هي الظروف التي حكمت الوضع الطلابي عشية انطلاق التحرك؟

لقد تميزت هذه الظروف بالامور التالية :

أ — اتى التحرك مباشرة بعد انتهاء مؤتمر اتحاد طلاب الجامعة اللبنانية من أعماله ، حيث كانت المشكلة التي شكلت الشرارة الاولى للتحرك قد طرحت في احدى جلساته — مسالة سنتي الكفاءة .

ب — ان المعركة التي خاضتها الطلاب الثانويون والتي تناولت النظام التعليمي ايضا . عبر طرح قضايا من نوع تعريب المناهج ، الغاء البكالوريا القسم الاول وتنويعها .. الخ ، ما زالت اثارها واضحة في تلك الفترة باستمرارية تحرك الثانويين والجدل الدائر حول التعريب وملاحقة الدولة لعناصر من الثانويين .

ج — الى جانب ذلك كان الوضع الطلابي الثانوي يشهد تحركات متفرقة في المناطق تطالب بايجاد المدارس وتامين المعلمين والمختبرات ، وتحركات للمدرسين الرسميين .. الخ والى جانب ذلك كله ، كان طلاب السنوات الاولى — حقوق في مختلف الجامعات قد أعلنوا الاضراب يوم ١٦—٢ مطالبين بالغاء سنتي الكفاءة وتخفيض رسم الانتساب لنقابة المحامين .

في ظل هذا الوضع ، الذي كان يحدد ابعاد المشكلة المطروحة في الجامعة اللبنانية منذ سنوات : مشكلة الخريجين ، والقوى صاحبة المصلحة في النضال من أجل حلها وأساليب العمل وأشكاله .. تحركت قيادة الحركة الطلابية ضاربة عرض الحائط بالعناصر التي يقدمها الوضع الطلابي لتامين فاعلية تحرك واسع بوجه الدولة .

فانطلاقة التحرك تميزت ، بقطع الصلة بالحركة الثانوية — الصلة الفعلية عبر رفع مطالبها — وامتصاص تحرك السنة اولى حقوق في اعلان الاضراب عن طريق مواجهته بثقل الكليات الاخرى في الجامعة اللبنانية ، لتعطي قيادة الحركة الطلابية منطقها الخاص في التحرك وذلك ببيان يعدد مطالب جرى جمعها ومراكمتها من الكليات المختلفة ، دون تحديد اولويات في هذه المطالب او تحديد ترابطها . فلم تستطع اللجنة التنفيذية طيلة الفترة التي استمر بها التحرك حتى الان أن تتجاوز هذا الطرح . هذا الشكل من تقديم المشكلة ، قرر مضمون التعبئة التي حاولت القيادة تاطير الحركة الطلابية بها . وهذا الشكل ليس كفيلا بتعبئتها لخوض معركة اقل مستوى بكثير من المعركة التي تخوضها حاليا ..

اما اسلوب العمل الذي قدمه طلاب السنوات الاولى فقد جرى استبداله باسلوب اخر .. اسلوب مخاطبة المسؤولين والطلاب عبر نقابة الصحافة ، في مؤتمر « شهير » عقده رئيس اللجنة التنفيذية للاتحاد ، اطلق فيه تهديدات بوجه المسؤولين ليعقب ذلك سلسلة اتصالات بالمسؤولين قامت بها اللجنة « قبل اللجوء الى السلبية (!) » . بعد ذلك وجهت اللجنة نداء الى « الاشقاء » اتحادات وروابط الجامعيين في لبنان ، للمساندة في المعركة .

بهذا الشكل تهيات الحركة الطلابية للمعركة ، أما على صعيد الحركة الطلابية فان ندوة واحدة لم تعقد في كلية من الكليات .. حتى أن البيان الذي وزع في المؤتمر الصحفي وزع هو نفسه على الحركة الطلابية ولكن في نهاية مهلة الاسبوع .

الخطوة التالية ، كانت « تعليق الاضراب ليوم واحد » مع ندوات تكرر تعداد المطالب ، استمر مفعول التعليق تلقائيا دون اعلان رسمي من جانب القيادة ، أما المبرر فكان تدارك مسالة غياب الطلاب !!

أما قوى التحرك الاساسية فهي القواعد الطلابية في الجامعة اللبنانية، غير المعباة فعليا ، الى جانب طلاببقية الجامعات وبصورة خاصة طلاب جامعة القديس يوسف . هؤلاء الذين عملت الادارة واتحاد الطلبة هناك على تشويش تحركهم منذ البداية . أما الثانويون ، « فاحتياط » تستلزمه ضرورات حشد أعداد كبيرة في التجمعات والتظاهرات وعلى هذا الاساس تمت عملية التوجه اليهم ..

المرحلة الثانية في التحرك

لقد تميزت المرحلة التالية من التحرك الطلابي بالتظاهرات الصاخبة والتي بدأت بتظاهرة الى البرلمان اقتصرت الى حد ما على طلاب الجامعة اللبنانية ، وانتهت بتظاهرة أيضا الى البرلمان أدت لتعطيل جلساته شاركت فيها اعداد كبيرة من الطلاب الجامعيين والثانويين ردا على القمع الذي تعرض له الطلبة اثناء التظاهرة التي توجهت الى المطار .

وعلى الرغم من تعدد التظاهرات والاعداد الكبيرة نسبيا التي ضمتها ، فما كانت لتحيد ، بالشكل الذي نظمت به والاماكن التي قصدتها وخط سيرها ، عن منطق التوجه نحو الدولة وتحقيق المطالب التي ترفعها الحركة الطلابية ..

لذا فان التظاهرات ، التي اتخذت وجهة المطار ، قد سارت بين الاحراش لتؤدي هدفها في الضغط على المسؤولين بالحدود التي تجعلهم يستجيبون للمطالب الجزئية فقط . أما التظاهرات الاخرى ، فقد توجهت الى البرلمان وهي عندما كانت تاخذ وجهة الاماكن حيث يمكن أن تطرح المشكلة على اوسع قاعدة من المواطنين (البرج) فقد كان الهدف الاساسي منها تعطيل حركة السير . اما تنظيم التظاهرات والشعارات التي رفعتها ، فقد ارادت القيادة اياها أن يكونا على الطريقة « المسؤولة » وبما ينسجم مع « لبنان الغد » .

لكن هذه التظاهرات تمادت في عملية الضغط للحد الذي بدأ هذا الضغط يهدد المنطق المتبع في التحرك، فبعد تظاهرة المطار وتعطيل جلسات المجلس النيابي أدى التحرك الطلابي في تطرفه ، لطرح طبيعة المعركة المطلبية الحقيقية ، ذات المضمون السياسي نتيجة عدم وجود وسيط بين الحركة الطلابية والدولة ، فالادارات التي تشكل هذا الوسيط لا فعالية لها تجاه المشاكل المطروحة والكل يعرف ذلك . اذن لقد أدت هذه الاشكال التصعيدية لطرح مضمون المعركة الحقيقي ، فكانت بداية التحرك الطلابي الفعلي باتجاه تحقيق المطالب. عندها لعبت الدولة ورقة الاقطاع السياسي الذي عمل على تحويل التحركات الطلابية لصالحه .. ان الرد من جانب الجبهة الطلابية الداخلة في المعركة فقد كان بانهيار عدد من اطرافها (علقت كل من اليسوعية والعربية الاضراب) . وامتد الاثر الى الجامعة اللبنانبة بتراجع بعض القوى الطلابية فيها . أما الثانويون الذين دخلوا المعركة « لمساندة » طلاب الجامعة اللبنانية ، بتحريض من الاقطاع السياسي ، فقد تراجعوا دفعة واحدة . على هذا الاساس ، ما كادت الحركة الطلابية تضع أقدامها على أبواب المعركة الفعلية مع الدولة، حتى انهارت اكثرية أطرافها . فاتت هذه النتيجة مؤكدة عجز المنطق الذي اتبع في قيادة التحرك ، ولتعلن افلاس القيادة الحالية بسقوط برنامجها للتحرك الطلابي . ولتحدد بالمقابل شروط خوض هذه المعركة باستقلالية الحركة الطلابية سياسيا عن اطراف السلطة، وهذا لا يعني الصراخ بان المعركة مطلبية لا دخل فيها لاي من أطراف الاقطاع السياسي (وهو الشكل الذي تصدر رد اللجنة التنفيذية على المهمة التي طرحها تصعيد الاضراب) ، وانما بانتهاج خط سياسي مستقل فعلا ، يلتزم بالمصلحة الطلابية وحدها ، ويجد ترجمته العملية ، ليس في المؤتمرات الصحفية، بل في نوعية التحريض حول المطالب والاشكال والاساليب التي يمكن أن تتبع ، والتوجه نحو القوى صاحبة المصلحة الفعلية في النضال من اجل دور اخر تلعبه الجامعة الوطنية ..

تعطيل المشاركة الطلابية

اما المشاركة الطلابية فقد حاولت اللجنة التنفيذية في جمعيات عامة كان المؤتمر التاسيسي للاتحاد قد مسخ دورها في الدستور الذي اقره . فاتت اللجنة في تنظيمها لهذه الجمعيات لتزيد من هزالة دورها ، حيث انعقدت جمعيات عامة كان واضحا ان اكثريتها الساحقة تعارض اللجنة التنفيذية وخططها . لكنها لم تتمكن من اتخاذ توصية واحدة . أما اللجان التي دعت لتشكيلها فلم يكن حظها في الفعالية بأوفر من حظ الجمعيات العامة .

من هنا ، فالقيادة وقفت عاجزة تماما عن تأمين المشاركة ، ناهيك بانها هي التي نسفت أي أساس لها منذ البداية .

أما عن الصلة بالثانويين . فالقيادة التي اتبعت منطقا في توفير اشكال التحرك يقوم على جمع القوى كانت عاجزة عن التنسيق مع الحركة الثانوية . فهي أرادت ، في تنسيقها ، جمع قسمين : الاول لم يتحرك في تاريخه من أجل المطالب ، والاخر ما زال هدير تحركه في اذانها ، طارحا النظام التعليمي برمته على بساط البحث . لذا لم تستطع اللجنة تبني غير مطلب واحد هو مطلب تنويع البكالوريا (طبعا بالفروع النظرية) لكن لا القسم المتخلف يمكن ان يتحرك حول هذا المطلب وحده ، ولا القسم الذي يشكل طليعة الحركة الثانوية من المعقول أن يخوض معركة حول مثل هذا المطلب .

على هذا الاساس ، واللجنة التنفيذية تسير بنفس المنطق الذي بدأت ، كان لا بد من ان تعيد النظر في بعض ما ورد عنها « سهوا » بما يختص باوضاع الجامعات الخاصة في لبنان .

لقد ادى نوعية التحرك الذي أمنته قيادة الحركة الطلابية في فترات التراجع للسير على خطى اكثر الاطراف تخلفا . فالغت الكثير مما اعدته من مشاريع .. واليوم هذا الطرف المتخلف ضمن الحركة الطلابية يدعو لتعليق الاضراب ، ثقة بوعد المسؤولين ، فليس منتظرا ان تقف اللجنة فعلا بوجهه وتطوق دعوته . هذا اذا استطاعت بعد كل تراجعها !.

لقد عملت الدولة على أن تجر الحركة الطلابية الى حين يمكنها من استعمال ضغط اخر ، وهو نهاية السنة الدراسية ، لتجميدها واللجنة قادت الحركة الطلابية الى هذا الموقع ، موقع انتصار الدولة وكل ما تحميه من مصالح ..بعد ذلك ستنطلق الدعوات لتبرير هذا التراجع .. والمسؤول لن يكون بنظر هؤلاء الا الطلاب ..

لقد اثبتت هذه المعركة فشل برنامج اللجنة التنفيذية ، عجز قيادتها . وهي في نفس الوقت اتت لتكشف بصورة واضحة مدى فعالية الاداة النقابية التي تعتمدها الحركة الطلابية.

ولقد أتاح التحرك الطلابي لجميع القوى امكانيات التدخل — ولو بحدود — فماذا كانت ممارسات هذه القوى ؟.. هذا ما ستتناوله في المرة القادمة .

الحرية

صاحب الامتياز محسن أبراهيم — المدير المسؤول حسن فخر — مدير الادارة ياسر نعمه

مكاتب الادارة والتحرير: شارع المحمصاني ، متفرع من شارعي بشارة الخوري وعمر بن الخطاب منطقة العمامية — محلة رأس النبع — بناية فؤاد درويش
هاتف : ٢٤٧٥٥٢ — ص. ب. ٨٥٧ بيروت — لبنان

السلطات الكويتية تستجيب لطلب قابوس فتعتقل انصار الجبهة الشعبية لتحرير الخليج

تشهد منطقة عمان والخليج العربي تحركا واضحا لعملاء المخابرات البريطانية والذي يستهدف تصفية الحركة الوطنية في عموم المنطقة وتطويقها . فقد شهد ساحل عمان اجتماعا مطولا في نهاية شهر اذار (مارس) لرؤساء دوائر الاستخبارات من كل امارة كما قامت السلطات باعتقال بعض المواطنين .

ومن ناحية اخرى تقوم السلطات الاستعمارية في السلطنة بملاحقة كل العناصر الوطنية والديمقراطية العمانية في عموم منطقة عمان والخليج العربي ، حيث شنت سلسلة من الاعتقالات في صفوف الجبهة الوطنية الديمقراطية لتحرير عمان والخليج العربي فيساحل عمان الشرقي (مسقط ،الباطنة ...) وطلبت من حكومة الكويت اعتقال العديد من انصار الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي العاملين في الكويت مقابل تسليمها احمد الربعي في نهاية شهر شباط .

وكانت المخابرات البريطانية تتابع نشاط وتحركات انصار الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل في الكويت وخاصة بعد المسرحية — التغيير في ٢٣ يوليو ١٩٧٠ .

وأثناء زيارة عبد الله الطائي للكويت تقدم بطلب رسمي للحكومة الكويتية لتسليم السلطنة عددا من العمانيين التقدميين وقد وافقت الحكومةالكويتية على ذلك بعد تسلمها رسالة رسمية من قابوس يوضح فيها خطورة هذه العناصر على نظام حكمه المهترىء وقد اعتقل كل من محاد سعيد (وهو من اليمن الديمقراطية الشعبية) وسالم ماجد القلم ، علي محمد الغساني ، وسالم محمد عادار ، سعيد شماس وطلبت من العديد من العمانيينمغادرة الكويت .

ان هذه الحملة التي تقوم بها المخابرات البريطانية ضد العناصر الوطنية في منطقة عمان والخليج العربي دليل واضح على تدهور الاوضاع المهترئةالتي تحاولالدوائر الاستعمارية ترقيعها وعلى الانتشار الواسع الذي تحظى به الثورة .

ان القوى الوطنية والديمقراطية مطالبة بأن تفضح هذا المخطط الاجرامي من الاعتقالات الكيفية وتبادل المناضلين المعتقلين ، وحملات الابادة التي تشنها السلطات الاستعمارية ضد الشعب المناضل في ظفار ..

حكومة سيلان تتلقى دعما عسكريا واضخاما الامبريالية

والاتحاد الاشتراكي العربي يعلن تأييده « للكفاح المجيد » الذي تخوضه بندرانيكه ضد الثوار!

تتطور الاحداث في سيلان مما يؤكد أن عدد الثوار المسلحين اكبر بكثير مما حاولت حكومة سيلان في البداية أن تذيعه ، مما جعل المعارك في العاصمة وضواحيها مستمرة بين الثوار وقوات الحكومة ، ومما دفع حكومة باندرانايكه الى كشف اوراقها « الحيادية » لتطلب مساعدات عسكرية من الدول الاستعمارية ومن حليفتها الهند .

وبالفعل فقد اذاعت وكالات الانباء هذا الاسبوع تفاصيل وافية عن هذه المساعدات .

قالت وكالات الانباء : « وضعت سيلان حيادها المعلن جانبا وبدات تتلقى مساعدة عسكرية من دول اجنبية لقمع الحركة المسلحة ضد الحكومة . » .

وقد ذكرت مصادر ان ٧ طائرات هليكوبتر هندية وصلت مع ملاحيها وبدات العمل ضد الثوار المسلحين . وقد طلبت حكومة سيلان من الولايات المتحدة تزويدها بطائرات اخرى . وذكرت مصادر ان الحكومة نقلت اسلحة بريطانية من سنغافورة في طائرات خاصة . وأكد عسكريون بريطانيون في سنغافورة نبأ شحن الاسلحة .

وهكذا تبارت الدول الامبريالية (بريطانيا — الولايات المتحدة) والدول الرجعية (الهند) في تقديم المساعدات العسكرية بشكل علني لحكومةسيلان. هذه الوقائع الواضحة التي لم تستطع حتى وكالات الانباء المغربية اخفاءها قلبها الموقف المصري راسا على عقب معلنا تاييده لحكومة باندرانايكه ضد الثوار . وقد جاء هذا التاييد من قبل الاتحاد الاشتراكي العربي ، فقد ارسل عبد المحسن ابو النور الامين العام للاتحاد ببرقية بعث بها الى باندرانايكه . تقول البرقية : « اننا نتابع باهتمام بالغ انباء كفاحكم المجيد ضد ما تثيره القوى الرجعيةالامبريالية الاجنبية في بلادكم . وليس لها من غاية سوى الاضرار بمصالح الشعب السيلاني العظيم والنيل من خطكم الاشتراكي واعاقة الطريق امام حكومتكم الرشيدة — ! — .

والخط « الاشتراكي » في سيلان الذي يلقى تعاطفا من الخط«الاشتراكي» المصري — نظرا للتشابه — ، هو نفسه الذي يلقى المساندة والدعم المسكريين من الامبريالية العالمية بعد أن تفجرتثورة مسلحة ضده منالفلاحين الفقراء والعمال التي تقودها جبهة التحرير الشعبية في سيلان . وفي الوقت الذي تشير فيهبرقية الاتحاد الاشتراكي العربي الى القوى الرجعيةوالامبريالية التي تثير الاضطرابات في سيلان بواسطة ثوار مسلحين ، فان حكومة سيلان التي تتلقى الدعم من بريطانيا واميركا والهند تؤكد رسميا ان«كوريا الشمالية » قد قدمت مساعدات للثوار، وانها قررت طرد الدبلوماسيين الكوريين الشماليينوقطع العلاقات الدبلوماسية!



بندرانايكه

اعتذار

تتعتذر« الحرية » عما ورد من معلومات خاطئة عن السيد محمود طبو بشأن العلاقة مع الفدائيين في التحقيق الذي نشر في العدد السابق رقم ٥٦٢ بتاريخ ١٢ — ٤ — ٩٧١ بعنوان « نضال فلاحي عكار » ..

تفتيش الضمان يستجوب العمال في طرابلس

لعب تفتيش الضمان فيطرابلس « دور المكتب الثاني » فقد اقدم على استجواب عمال المرفأ لمعرفة من « يحرضهم » ضد رب العمل بعد ان ارسلوا برقية لرئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ومدير الضمان الاجتماعي وكتبوا في «الحرية» عن مشكلتهم رغم ادعاء التفتيش أمام العمال عن عدم انحيازه .

ومن ناحية اخرى تحولت مشكلة عمال « اللون » لمحكمة العمل حيث مستشارو المحكمة ممثلون عن أرباب العمل وبعض النقابات الانتهازية مما يحتم على العمال نقل معركتهم من أروقة المحكمة لمعركة نقابية حول حقوقهم المكتسبة حسب القانون اللبناني .

مهرجان شعبي في ذكرى ٢٣ نيسان

إنسحاب الحزب "الشيوعي" وحزب البعث السوري "من تجمع الأحزاب"

مرت العلاقات بين الاحزاب والقوى التقدمية اللبنانية على صعيد عملها المشترك تضامنا مع المقاومة الفلسطينية بعدة مراحل منذ مظاهرة ٢٣ نيسان عام ١٩٦٩ على اثر محاولة السلطة اللبنانية تصفية الفدائيين في الجنوب ، هذه المظاهرة التي قمعتها السلطة بالرصاص وسقط فيها عدة شهداء .

وقد اشتركت جميع الاحزاب في هذه التظاهرة ما عدا الحزب التقدمي الاشتراكي الذي انسحب قبل يوم واحد من مولدها وصرح جنبلاط انذاك بأنه لا يؤيد المظاهرة المقررة .

وبعد فترة من مظاهرة ٢٣ نيسانوما نتج عنها من مضاعفات سياسية ، انسحب الحزب الشيوعي ايضا مما أدى الى قيام جبهتين .

وفي أواخر العام الماضي ، وعندما انفجرت احداث الاردن من حزيران الى ايلول عادت جميع الاحزاب والقوى الوطنية والتقدمية الى عقد اجتماعات مشتركة مع اللجنة السياسية العليا للفلسطينيين .

وكان الحزب التقدمي الاشتراكي الغائب — الحاضر في هذه الاجتماعات اذ انه لم يكن يشترك فعليا في أي نشاط من نشاطات التجمع وان كان يحضر بعض الاجتماعات .

وكانت محاولات الرد السياسي على الاحداث التي تتعرض لها المقاومة هي مجال النشاط المشترك للاحزاب والقوى الوطنية والتقدمية من تظاهرات ومهرجانات ، كان اخرها الدعوة الى اضراب الاربع ساعات الاخير في بيروت وبقية المدن اللبنانية استنكارا لمؤامرة تصفية المقاومة في الاردن . وبعد أن تقررت الدعوة الى الاضراب رفض الحزب الشيوعي الاشتراك فيها ولم يوقع البيان المشترك ، كما انه لم يشترك فعليا في الاضراب والتظاهرات المختلفة التي نظمها « التجمع » صباح يوم الاضراب .

وفي هذا الاسبوع انسحب الحزب « الشيوعي » من التجمع ، وانسحب معه حزب البعث السوري بالاضافة الى الحزب الجنبلاطي « المنسحب بالاصل » .

هذا وقد قرر « تجمع الاحزاب » اقامة مهرجان شعبي كبير في ذكرى ٢٣ نيسان وذلك يوم الجمعة القادم الساعة السادسة مساء في سينما بيروت — ساحة ٢٣ نيسان — .

كذلك ستقام عدة مهرجانات في صيدا وطرابلس ومختلف المناطق .

لجنة الدفاع عن فلاحي القنطرة تصدر بيانا عن اضطهاد الفلاحين في القرية من قبل الاقطاع

تلقت « الحرية » البيان التالي من لجنة الدفاع عن فلاحي القنطرة :

« تاتي الحوادث وتتلاحق لتؤكد حقائق يحاول البعض طمسها واخفاءها لكن الاقطاع واعوانه برغم كل المحاولات التي يبذلونها لن يستطيعوا اخفاء تآمرهم وتواطئهم على قضايا الفقراء من فلاحي شعبنا وهم يأبون الا أن يقدموا دائما الدليل على حقدهم وجشعهم وهاكم الدليل :

بتاريخ ٣١—٣—١٩٧١ اقدم احد أزلام ال عسيران في بلدة القنطرة بتخطيط من أسياده على محاولة اغتيال احد الفلاحين اذ أطلق عليه ثلاث عيارات نارية من مسدسه اصابته في انحاء متفرقة من جسمه كادت تودي بحياته .. وما زال حتى الان في حالة خطر شديد في مستشفى صيدا الحكومي ..

ان هذه الحادثة ليست الاولى ولن تكون الاخيرة فلقد أقدم ال عسيران وازلامهم على افتعال عدة حوادث غايتها ارهاب الفلاحين واخراجهم من من بيوتهم واراضيهم ففي الصيف الماضي ، حاول ال عسيران فرض « الخوة » على المواسم الزراعية ، وعندما رفض الفلاحون « تنفيذ الاوامر» استخدم ال عسيران نفوذهم لدى اجهزة القمع معتمدين على زعاماتهم التقليدية النافذة « عادل عسيران — سميح عسيران » لدى هذه الاجهزة « الدرك ، والمكتب الثاني » فتم استدعاء الفلاحين من قبل هذه الاجهزة حيث تعرضوا للاهانة والتهديد والضرب في مخافر مرجعيون وصيدا وبير السلاسل — ثم قدموا دعوى اغتصاب امام القضاء ... وعندما ردت دعوتهم وبرىء الفلاحون أقدم أزلامهم وبتخطيط منهم على افتعال حادث اخر ادعى احد ازلام ال عسيران ان الفلاحين ارسلوا له رسالة تهديد دون توقيع ، وهذا ما ادى الى استدعاء الفلاحين والتحقيق معهم وتهديدهم . وبعد أن ظهرت براءتهم مما نسب اليهم عمد ال عسيران وأزلامهم الى تدبير حادثة ، الاغتيال الاخيرة ، وكان الفلاحون ، خلال هذه الحوادث يعملون على ضبط انفسهم تجاه استفزازات ازلام ال عسيران مع انهم محليا في موقع القوة وقاموا بانتخاب لجنة تمثلهم وتلتزم بالدفاع عن قضاياهم وقد التزم الفلاحون بدفع تبرع شهري ثابت لتغطية نفقات المحاكم والاتصالات .

ان هذه الاحداث التي يعانيها فلاحون في قرية منعزلة تظهر بوضوح طبيعة الاساليب التي يلجأ اليها الاقطاع وأزلامه عندما يجابهون بصمود الفلاحين وتضامنهم وطول اناتهم ووعيهم وهذا الامر يتطلب من كافة القوى التقدمية والجماهير الشعبية ان تكون على بينة من الوضع وان تحدد مواقفها من هذه التصرفات التي تطال بنتائجها الجميع .

يا كل الشرفاء من ابناء شعبنا

اذ نضع بين أيديكم هذه الحقائق عن ممارسات الاقطاع من ال عسيران وتآمرهم ضد مصلحة الفلاحين . لندعوكم للاعراب عن استنكاركم لمثل هذه الحوادث واعلان دعمكم المادي والمعنوي لنضال فلاحي القنطرة .

شؤون محلية

حكومة العهد الفرنجي :

كراكوزات المجلس النيابي عارية

وضع الحكم الحالي العام :

بعد ستة أشهر على تصدر الاقطاع السياسي واجهة الحكم متمثلا بثلاثي الرئاسة اقطاب الزعامات المحلية، تتورط حكومة سلام أكثر فأكثر في تصديها لمشاكل تعجز عن حلها. فتميعها أو تؤجلها او تتركها تتفاقم :

(من مطالب الثانويين الى مسالة الضمان الصحي وذيولها الى قضية خريجي الجامعة اللبنانية مرورا بعدد وافر من الاضرابات : عمال التنظيفات ، بائعو الخضار ، سائقو السيارات ...) هذا دون ان يتراجع رئيس الوزراء عن الصلف والاعتداد اللذين يميزانه كزعيم منطقة عريق ، في الحين الذي ينزوي فيه المجلس النيابي ! في دوره الفعلي كمركز نزاعات سياسية ومصلحية ضيقة ابعد ما تكون عن تمثيل اتجاه عام ومتماسك لمصالح طبقية واسعة . ولا يقدر بالتالي على تشكيل اغلبية مستقرة نسبيا ، تستطيع ان تحسم الطلاق المزمن بينه وبين مراكز التقرير الفعلية في الحكم .

ومنذ تالفت الحكومة قبلها المجلس النيابي على مضض . اذ ان مصالح اقطابه الفئوية والمحلية المحصورة تتطلب منهم أن يكونوا في المناصب التي تيسر لهم خدمة حلفائهم من البرجوازيين ، باستصدار قوانين تتيح لهؤلاء تنمية ارباحهم الاقتصادية ، ان في كوتا التصدير والاستيراد ، ام في الاعفاءات الضريبية ، ام في تلزيمات المشاريع المختلفة .. بالاضافة الى حاجتهم لهذه المناصب كي يتمكنوا من تسديد فواتير التنفيعات لمفاتيحهم الانتخابية وازلامهم في الوظائف والادارت ... وقد ازداد ضيق اقطاب المجلس ، وعلت اصوات احتجاجاتهم ، في اكثر من مناسبة ، ضد الحكومة ورجالاتها، دون أن يتمكنوا من تاليف جبهة موحدة في وجهها . وهكذا ، بدت الميزة الرئيسية للحكم هي غياب المعارضة . فلم تلبث نتائج انتخابات الرئاسة الاولى أن اعلنت حتى اخذت الكتلة الشهابية بالتواري ، ولم يحل مشروع « الاتحاد الديمقراطي » الاسم الجديد للجبهة الديمقراطية البرلمانية ، دون تفكك عناصر الجبهة . ولم يجد شخص مثل كرامي، احد اعمدة الكتلة الشهابية ما يعارض به الحكومة الا انتقادات هزيلة تفضح نوعية ارتباط الاقطاع السياسي باتجاه اقتصادي وسياسي للحكم ومستواه (عمل كرامي من موكب سلام ضجة وصخبا كبيرين ، في حين لم يسمع له صوت في مناقشة الموازنة ان في اللجان النيابية او المجلس ..) .

أمام مأزق الاكثرية النيابية في عجزها عن الاتفاق على توزيع مرض لغنائم الوزارات ، وانهيار الجبهة الشهابية المريع ، يبقى العهد متمثلا برئيس الجمهورية وارتباطاته ، وما يمثله هو السند الكبير والاهم للحكومة السلامية . ذلك ان التزام العهد بهذه الحكومة وتقديمها على انها حكومته ، جعل من الصعب جدا على اية فئة او طرف سياسي أن يتعرض لهذه الحكومة ، كي لا يمس في ذلك عهدا في أول ولايته ، عهدا يشكل التقرب منه ومراضاته اول العناصر التي تمكن من الحصول على امتيازات وعلى تامين مصالح .. هكذا كان اي انتقاد خجول لحكومة يسارع الى التمسح بجوخ العهد ، مؤكدا موالاته له واطمئنانه الى سياسته . فالعهد ، اي رئاسة الجمهورية ، بصلاحياته الواسعة ومنها حل المجلس النيابي باكمله وبمدة حكمه الطويلة نسبيا ، يلعب دور مركز الثقل في جهاز الحكم اللبناني . فهو يشكل قوة قادرة على اقرار توازن معين بين اجنحته . وربما تمثل في ذاكرة بعض النواب قصة المعارضة التي تلت مباشرة حكم الرئيس شمعون سنة ١٩٥٣ ، وما آلت اليه حين حل شمعون المجلس ودعا الى انتخابات جديدة . والرئيس قادر في الانتخابات العامة، وبما يملك من أجهزة ادارية وعسكرية ، أن يأتي بأكثرية نيابية موالية .

مواقف الكتل

مما تقدم لا يبدو مستعصيا فهم مواقف الكتل النيابية المختلفة . فالفلول الشهابية تكتفي باعلان اعادة تنظيم نفسها ، ومراقبة الوضع لاختيار اللحظة المناسبة للهجوم ، بالطبع دون اعلان عداء سافر للحكم يبعدها عن منافعه ، او يعجل في استيلائه على ما تبقى لديها من امتيازات .

والوطنيون الاحرار الذين تهضم التشكيلات الادارية حقهم على العهد ، ينتقدون الحكومة من آن لاخر . بينما يحافظ شمعون على تماسك ولائهم ويعلن : « لن اعارض الان . من تريدون أن اعارض : جميل كبي او هنري طربيه... الذين ارادوا هذه الحكومة فليتحملوا وزرها » . وفي التصريح تقريع وتهديد مستترين.

وبينما يستمر ريمون اده ، ومن ورائه كتلته الوطنية ، بتأييد العهد وما يتعلق به من حكومة ومواقف ، يتساهل جنبلاط في امهال الحكم لتنفيذ المشاريع الاصلاحية .وعندما تثار قضية الحكومة يعلن جنبلاط : « لسنا في اي حال في موقف اية معارضة . فلينتظر المنتظرون لان هذه المعارضات التي نراها تظهر ثم تتوارى وتعلن ثم تستبطن هي معارضات في معظمها شخصية يحركها احيانا « الاخوان » من الوراء لكي يحاول استغلالها هذا التيار الخارج عن المصلحة والارض اللبنانية والعربية» . أمتن الاعداء صديق سابق . ان جنبلاط منذ بدأت المعركة ضد المكتب الثاني تحرك على رأسها بعد أن كان واياه حليفين طيلة عهدين سابقين . والان لا يتعرض جنبلاط لمسألة كبيرة كانت صغيرة الا واحتفظ للمكتب الثاني فيها بنصيب (حتى انتخابات الشوف الاخيرة ليست ضد شمعون انما ضد المكتب الثاني) . بالتاكيد هكذا مواقف مبدئية لجنبلاط لا تحول دونه ودون أن يسب رئيس المجلس النيابي ويتهمه بانه يريد « اقامة نظام عشائري » حين يقوم بينهما نزاع تافه حول النظام الداخلي للمجلس . فثلاثي الرئاسة لا يشكل وحدة ، وان كان نقطة الارتكاز فيه هي الرئاسة الاولى ، كما يظهر أن « المسائل الشخصية » ذات دور كبير في المواقف .

أما الكتائب فطالما أعلن الناطقون باسمهم انهم مع العهد ، مع التلميح حينا والتصريح احيانا ، بأنهم ضد الحكومة . ولا يغير من موقفهم هذا ، محاولات فرنجية لترويضهم وتحويل ولائهم له ولاء للحكومة ودعما لها ، ولا مآدب سلام وتزلفاته . موقف الكتائب يعلنه ادمون رزق : « ان كل معارضة تستهدف العهد واحراج الرئاسة الاولى ... انما تهدف الى تهديم الاستقرار وهدر الثقة ، اي أنها تريد النيل من الدولة كمؤسسة ومن الديمقراطية كنظام عبر تشكيكها في العهد وحملتها على الرئاسة ... » ويتابع ادمون رزق بلسان « اللبناني الطموح » الذي « يثق بأن في نية هذا العهد كما في قوته ان يخرجه من بحران القلق المعيشي الذي يضغط عليه . واني على يقين ان الاكثرية التي ننعتها بالصامتة ستخرج عن صمتها في الوقت المناسب » . ان ما تريده الكتائب في نهاية الامر هو المجيء بوزارة برلمانيا ، تحتفظ فيها بالمناصب المتفقة مع وزنها بين الكتل وتحالفاتها ...

هكذا تجمع مختلف الاطراف على اعلان وتوكيد موالاتها للعهد ، لارتباط مصالحها به طيلة ولايته . بينما تتأرجح في موقفها من الحكومة ، بين دعم هو في الغالب استمرار لموالاة العهد ، وبين ترقب وحذر من اعلان مواقف واضحة (وهذا يخفي في اغلب الاحيان معارضة لا تني تتسع) وبين معارضة تطالب بحكومة برلمانية .

ولا يبدو أن الرئاسة الاولى مستعدة ان تتخلى عن الحكومة القائمة لتخوض في وحل المشاورات وانقسامات الكتل ومطالبها ، لتأليف حكومة برلمانية تضطر لحلها وتأليف غيرها من خارج البرلمان للاشراف على الانتخابات العامة التي اصبحت على الابواب. وهذا هو الجانب الشكلي من الموضوع . أما الاهم فهو انه لا يبدو في الافق اية حكومة اخرى ، غير الحالية ، قادرة على التصدي للمشاكل المطروحة وحلها بصورة افضل منها. وكثير من المعارضين يهنئون انفسهم على كونهم خارج الحكم ، ويشمتون بالحكومة في تخبطها في هذه الازمات المتلاحقة التي تكفيهم شر المعارضة لتنفيس الحكومة واظهار افلاسها .

أتت الحكومة الحالية بالطبل والزمر ، برئاسة زعيم حي يستغل توافه الاحداث ليجعل منها انتصارات ضخمة يهلل لها ويكبر (موكبه ، التحقيق في قتل آل شبوع ..) . يتشدق بالامن والاستقرار ، كأن الاضرابات والمظاهرات التي لم تتوقف منذ مجيء حكومته ، او مظاهر السلاح في مواكب زعماء الاقطاع السياسي والصدامات بين الكتائب والقوميين السوريين، او قرار اللجنة النيابية المنبثقة عن لجنتي الدفاع والعدل (!!) بالسماح باقتناء الرشاشات والبنادق الاوتوماتيكية .. كأن هذا كله لا يدخل في باب الامن والاستقرار — بمفهوم دولة الرئيس — .

« هكذا مجلس ، هكذا حكومة »

أما أزمات الاقتصاد اللبناني (توظيف الاموال ، تصدير الانتاج ، تامين خط الترانزيت ...) فالحل يبحث عنه في الخارج . في سوريا والسعودية والكويت . ولكن حل هكذا مسائل تتطلب شخصا يتميز بشيء اخر غير صلف صائب سلام وعنجهيته . لهذا يترك للجان ان تنتهي من اتفاق مع سوريا واخر من السعودية . بينما يتوجه رجل اختصاص (خاصة في القضايا المالية) كالوزير سابا الى الكويت ليطلب توظيف الاموال الكويتية في السوق اللبنانية ، ويدعو الحكومة الكويتية الى المساهمة في مشروع بنك الانماء الى جانب ما يمكن أن يحصل عليه من قروض .. ويبدو ان الياس سابا لا يقصر تعامله وتحركه على المستوى الاقتصادي . فهو منذ بداية هذا الشهر عقد اجتماعات متعاقبة مع رؤساء وممثلي كتل مختلفة . فبعد ان بحث مع الجميل وشمعون في الوضع السياسي الراهن ، عاد فاجتمع مع خليل الخوري وشمعون والمفبغب والدويهي وسلام ، ثم مع شمعون وكيروز وابو عضل ، ليلتقي مؤخرا بجنبلاط ... وبذلك يبرز سابا الى واجهة الشخصيات السياسية ، وقد بدا انه تجاوز بذلك الرئيس سلام ، ويمثل سابا ، على الارجح ، في تحركاته الاخيرة الرئيس فرنجية وينقل اليه اراء الكتل المختلفة .

من التحرك الحكومي هذا كله، ابتداء بالامن وانتهاء بالوقوف على اراء الكتل ، مرورا بالعلاقات العربية ومسائل محلية كالضمان وذيوله ومطالب فئات متعددة من المستخدمين والطلاب ... أين يقف المجلس النيابي ؟

في اجتماع احدى اللجان النيابية يقول حبيب المطران : « اصبحت هذه الجلسات كالتمثيليات ونحن نحضرها مع علمنا أننا لا نستطيع ان نغير شيئا في الموازنة » .

ويمتنع ادمون رزق عن حضور الجلسات النيابية حتى يستعيد المجلس اعتباره . بينما يعلن حسن الرفاعي « ان الموازنة كحائط المبكى لا يتغير منها حرف مهما بكينا » .. جميع هذه التصريحات تبين الدور الحقيقي للمجلس النيابي . فليس هو من يشرع او يراقب . انما يوافق النواب فقط على ما يعرض عليهم وهمهم كله منصرف الى مصالح المنطقة التي يمثلونها، ورغبات ناخبيهم المعدومين . ما عدا ذلك فليس هناك ما يهم النائب ، ولذلك لا يعجب احد عندما يقول نائب صور محمد صفي الدين في احدى اللجان النيابية : « انا لا اريد أن أتعرض للمشاكل التربوية بعمق ... ان الجنوب بحاجة في ضوء عدد التلاميذ الى ٤٧٠ معلما ... وهناك ضرورة لاقامة دار معلمين في صور » . وحين يتكلم سعيد فواز نائب منطقة بنت جبيل يشير الى اهمال القرى النائية في موازنة الايجارات ويطالب بدار معلمين في صور واخرى في بنت جبيل .

أما جوزيف أبو خاطر نائب زحلة فيعلن في اللجنة النيابية التي تناقش موازنة الاشغال « ان مدخل زحلة يحتاج الى اصلاح » ..

وبهيج القدور يرى أن عكار لم يصبها شيء من مصلحة التعمير ..

على هذا النسق تكون مناقشة النواب لموازنة الوزارات المختلفة .. هكذا يطالب بحصصهم أيضا جان عزيز وحسن الرفاعي ومنير ابو فاضل .. كل نائب يقدم مصالحه الانتخابية المتمثلة بخدمات متنوعة يطالب بها لمنطقته — على أي نظرة اخرى تستطيع ان تربط بين هذه المصالح والمتطلبات العامة وبذلك ينعدم اي تبلور مشترك لمصالح مترابطة ، تكتل حولها مجموعة نيابية مستقرة نسبيا ، وقادرة على محاسبة فعلية للحكم بناء لخطة عامة كفيلة بتحقيق هذه المصالح . هذا كله يكرس استمرار العلاقات السياسية المتخلفة ، كما يكرس النمو المشوه للراسمالية اللبنانية .

ولذا تمر مسائل مثل قضية الريجي وتحويل مديرية البرق والهاتف الى شركة مختلطة ، وتلزيم كابل بيروت الاسكندرية ، والاربعين مليون ليرة لبنانية المتوجبة على التابلاين ، والاولوية الاولى التي تاخذها موازنة الجيش والشرطة في الخطة الخمسية .. تمر هذه المسائل جميعا امام تعليقات ضحلة من النواب .. لا تبدل في جوهرها شيئا . وكما يقول لويس ابو شرف : « ان دور النواب يقتصر على أن يجيزوا الحكومة الانفاق والاستيفاء ... » ولذا ، وكما وافقت اللجان النيابية على مشاريع الموازنة ، يوافق المجلس غدا عليها ، بعد القاء بعض الخطب .

ويعود المجلس لينزوي في همومه الاقليمية ، تاركا لسواه أن يحكم ، شرط الا يمس مصالحه المباشرة ، والا ... اضطر أن يعارض !!

عكار : العمال والفلاحون يواجهون التشريد

البكوات يستغلون أنذارات الطرد لالغاء مكاسب انتفاضة الفلاحين

ينتهي التحليل الذي قدمته « الحرية » عن أوضاع عكار في العددين السابقين الى اثبات عدد من الاستنتاجات :

— الهزيمة التي اصابت الحركة الفلاحية بالنسبة لهدفها المركزي اي ابقاء علاقات « المحاصة » مع تحسين شروطها لمصلحة الفلاحين المحاصين . فقد انتهت الانتفاضة الى انهيار « اللجان الفلاحية » والى الغاء نظام المحاصصة الذي استبدل اما بالاستثمار الرأسمالي ، بالتالي تحول قسم كبير من الفلاحين الى عمال زراعيين ، او «بالضمان» الذي يبدو شكلا مؤقتا ومرشحا للانتهاء مع نهاية الموسم الحالي .

— برغم الهزيمة استطاعت الانتفاضة الفلاحية ان تحقق مكاسب ثورية لا بد من التاكيد عليها : ضرب العلاقات الاجتماعية ذات طابع القرون الوسطى وبالاخص العلاقة التي تربط ما بين « البيك » أو « الاغا» وبين الفلاحين .. ويمكن تعداد امثلة كثيرة . كان البيك قادرا على ضرب الفلاح داخل بيته . وكانت هيبته تزرع الرعب في السهل باكمله . أما اليوم فقد ذهب الخوف واصبح البيك ، الذي لم يعد يجرؤ على دخول القرى مثار سخرية الفلاحين ونوادرهم .وكان الفلاحون ملزمين بأن يحملوا للبيك في كل عيد ، اي مرتين كل عام ، بعض الهدايا منها الدجاج والبيض واللبن والقش ، كذلك الزبل (روث البقر) لكي يسمد به ارضه . واليوم زالت هذه العادة تماما . بالطبع فان زوالها يعيد الى الفلاح كرامته وثقته بنفسه كما وانه يوفر له مبلغا يقارب ١٥٠ ليرة سنويا هو ثمن الهدايا . اكثر من ذلك حقق فلاحو عكار الذين تحولوا الى عمال زراعيين مكسبا ذا مغزى كبير : فرض العمال الزراعيون في بعض القرى تخفيض ساعات العمل من ٨ الى ٦ ساعات وزيادة الاجر اليومي من ٤ الى ٥ ليرات . كذلك أصبح اجر عامل « النكش » ليرة واحدة عن كل ساعة عمل .

بين هزيمة الفلاحين في انتزاع هدفهم الاساسي ، والمكاسب التي تم انتزاعها ، ما هو مصير الحركة الفلاحية ؟ ما هي حدود وملابسات علاقة الاستثمار الزراعي الراسمالي التي رسخ وجودها انتصار الاقطاع ؟ الامر المؤكد حاليا هو ان تطور الوضع برغم غلبة سمة « الراسمالية » عليه قابل للتبلور في اكثر من اتجاه واحد . اما الحد الفاصل بين الاتجاهين فهو قضية بيوت الفلاحين التي ينوي الاقطاع والدولة اخراجهم منها .

يعود بناء البيوت التي يسكنها الفلاحون الى عشرات السنين اي الى ايام « الاتراك » وهي اقرب الى الكهوف المظلمة منها الى اي شيء اخر . بالطبع ليس هناك ماء او كهرباء، اذ منع الاقطاعيون ايصالها برغم طلبات الفلاحين المستمرة . بعد انتصار « البكوات » في مسالة الارض أصبح جهدهم وجهد الدولة مركزا في اقامة الدعاوى على الفلاحين في المحاكم لحملهم على اخلاء البيوت ، اي لطرد سكان عكار من السهل نهائيا .. والحجة التي يتذرع بها البكوات هي ان هذه البيوت هي « بيوت زراعية » مسكونة دون ايجار . وهذه الحجة كاذبة ، اذ ان الفلاح يدفع مبلغا سنويا — حوالي ٥٠ ليرة — ايجارا للبيت . وبالفعل فقد تمت محاكمة بعض الفلاحين وادين بعضهم ووجهت اليهم الانذارات باخلاء البيوت ، اذ كانت شهادة البكوات كافية لاثبات رايهم .

طبيعي ان فلاحي وعمال عكار لا يستطيعون السكوت عن هذه المحاولة المجرمة لطردهم من بيوتهم ، وبالتالي لتشريدهم من الارض التي عملوا فيها طوال حياتهم .. فالى جانب تعلقهم بأرضهم وقراهم ، فانهم لا يملكون ما يمكنهم من العيش ولو اياما قليلة خارج السهل (كان من الممكن أن يبني العكاريون بيوتا اخرى في أراضي الدولة « المشاع » لكن الاقطاعيين استولوا عليها برعاية الدولة نفسها !) ان تشريد العكاريين من بيوتهم وقراهم يعني الموت البطيء ، من الجوع ، لهم ولعائلاتهم . على ان الاقطاعيين الذين يعرفون ان مقاومة الفلاحين والعمال ستكون مقاومة عنيفة يلجاون الى اساليبهم المعروفة في تفريق الفلاحين والعمال : فالانذارات لا توجه للقرية باكملها بل يتم انذار الفلاحين واحدا بعد الاخر . في مواجهة خبث الاقطاع ينبغي على سكان سهل عكار ان يلجاوا الى سلاح الوحدة والتضامن . ان اخراج فلاح واحد من بيته يعني اخراج القرية باكملها في المستقبل .

ولكن لماذا يريد الاقطاعيون اخراج الفلاحين والعمال الزراعيين من بيوتهم ؟ هنالك سببان :

أولا : خوف الاقطاعيين من تمرد الفلاحين مرة اخرى و « استيلائهم » على الارض ، وقد صرح مالك العلي ، احد كبار البكوات ، لمحافظ المنطقة بأن معركة اخراج الفلاحين من بيوتهم اهم من المعركة الماضية في سبيل الارض .

وثانيا : يريد « الاقطاعيون » استغلال انذارات الطرد لسرقة كل مكاسب الحركة الماضية . ويبدو ذلك واضحا من تصريح مالك العلي لسكان تل البيرة : « اما العودة الى العهد القديم او الطرد من البيوت . اما العودة الى العهد القديم فتعني العودة الى تقديم الهدايا من جهة وكذلك تخفيض الاجور من ٥ الى ٤ ليرات وتطويل ساعات العمل ، هذا مع العلم ان اجرة العامل الزراعي في المناطق الاخرى كالبقاع والجنوب وطرابلس لا تقل عن ٧ ليرات . اذا فالبكوات يريدون تكبيل الطبقة الناشئة من العمال الزراعيين بقيود الماضي الاقطاعي . ذلك يعني نشوء طبقة عاملة خانعة وغير قادرة على النضال طالما بقي سيف الطرد من البيوت مسلطا على رقابها .

من هنا تكمن أهمية مسالة البيوت . فاذا كان انتصار الاقطاع يعيد العكاريين الى الماضي الاقطاعي فان انتصار العمال والفلاحين سوف يفتح الطريق لنشوء طبقة عاملة ذات تراث نضالي قادرة على أن تتابع نضالها — من ضمن نضال عمال وفلاحي لبنان .

ان المعركة الحالية هي اذا حد فاصل بين مرحلتين .

السؤال الذي يطرحه فلاحو وعمال عكار اليوم هو : ما العمل ؟ كيف نواجه تحالف الاقطاعيين والراسماليين . ان المهمات المطروحة على العكاريين حاليا هي :

١ — تاكيد تضامنهم ووحدتهم لصد المؤامرة. ذلك يتطلب البدء فورا بانشاء « لجان العمال والفلاحين » في كل القرى . لكن ذلك لا يعني العودة الى الاسلوب القديم الذي ثبت فشله اسلوب اللجنة الواحدة في كل قرية ، الذي ثبت انه غير قادر على تعبئة الناس . المطلوب ان يكون في كل قرية عدة لجان لا تضم اربعة أو خمسة فلاحين بل تضم سكان القرية كلهم . فمشاركة الجميع في اللجان تضمن الرقابة الدائمة على القيادة حتى لا يؤدي تراجع البعض الى انهيار الحركة باكملها .

٢ — العمل من أجل بناء نقابة للعمال الزراعيين في السهل . ويلتقي عمال عكار في هذا المطلب الاساسي مع العمال الزراعيين في المناطق الاخرى : عمال الحمضيات في طرابلس والجنوب ، وعمال البقاع والجنوب وجبل لبنان .

٣ — تحويل الدعاوى المرفوعة في المحاكم من دعاوى فردية وقانونية الى دعاوى جماعية وسياسية . وكذلك ممارسة اشكال الضغط الجماهيري والثوري لانتزاع حقهم في البقاء في بيوتهم . في مواجهة الاحتمالين : احتمال الطريق المؤدي الى عودة الماضي الاقطاعي أو طريق التحرر فان الشعارات التي ينبغي ان يرفعها العكاريون هي :

— النضال من أجل تشكيل لجان العمال والفلاحين التي تضم كل سكان القرية .

— النضال من أجل انشاء نقابة للعمال الزراعيين تتولى الدفاع عن مصالحهم وتوحد نضالهم مع نضال العمال الزراعيين في المناطق الاخرى .

— الوقوف صفا واحدا لاحباط مؤامرة الاقطاع والراسماليين لتشريدهم من قراهم .



لـن نترك بيوتنا لسنا عزل في وجه الاقطاع

الى الفلاحين في سهل عكار
الى العمال الزراعيين

الاقطاعيون يريدون طردنا من بيوتنا وتشريدنا خارج قرانا .

الاقطاعيون يقيمون الدعاوى أمام المحاكم ويأتون بشهود الزور من عملائهم ليدعوا اننا لا ندفع ايجارا لهذه البيوت .

الدولة تتواطأ مع الاقطاعيين وترسل الينا الانذارات — ومعها الدرك والمصفحات — لتشليحنا آخر ما تبقى لنا .

لماذا يريد الاقطاعيون ومعهم الدولة اخراجنا من بيوتنا ؟

— لانهم يخافون من تحركنا لاستعادة الارض التي سرقوها منا .

ولانهم يريدون الغاء المكاسب التي حققتها الانتفاضة الفلاحية . لقد حققت حركتنا الماضية مكاسب كبيرة :

استعاد العمال والفلاحون كرامتهم المسحوقة .

قبرنا الى الابد عادة تقديم « الهدايا » الى البكوات .

استطعنا ان نرفع اجورنا وأن نخفض ساعات العمل المرهقة .

لقد انتزعنا هذه المكاسب بفضل نضالنا وبفضل رفاقنا الذين استشهدوا او سجنوا او تشردوا . كيف يستطيع الاقطاعيون والدولة سلبنا هذه المكاسب ؟ ان سلاحهم الاول هو تفريق صفوفنا واستفرادنا واحدا بعد الآخر . فهم لا يوجهون الانذارات لكل الفلاحين دفعة واحدة . لكي لا يقفوا معا للدفاع عن بيوتهم .

سلاح البكوات هو التفرقة . أما سلاحنا فهو التضامن والنضال المشترك .

كيف نواجه مؤامرة البكوات والدولة العميلة لهم ؟

— اننا نواجهها بانشاء « لجان العمال والفلاحين » التي تضم كل سكان القرية . فمشاركة كل الفلاحين والعمال في اللجان هي وحدها التي تضمن الا يخون احد مصالحنا .

— اننا نواجه المؤامرة بالدعوة الى انشاء نقابة العمال الزراعيين في سهل عكار التي عليها ان تناضل لتحسين أجورنا ، ومساواتها باجور العمال الزراعيين في المناطق الاخرى . ومن اجل الاستفادة من الضمان الاجتماعي والصحي الذي انتزعه عمال المصانع وموظفو المدن .

— اننا نواجه المؤامرة بتحويل دعاوى البيوت الى دعاوى جماعية . وبقيامنا بالتظاهر من اجل دعم حقوقنا .

يا عمال وفلاحي عكار

انذارات اخلاء البيوت سوف تبقى سيفا مسلطا فوق رقابنا اذا لم نحطم مؤامرة البكوات الجديدة . الانذارات هي سلاح البكوات لاجبارنا على تقديم الهدايا لهم ولسلبنا كرامتنا وحقوقنا . فلنناضل من اجل تحطيم مؤامرة البكوات :

— بانشاء نقابة تمثل مصالحنا وتنطق باسمنا .

— بواسطة لجان العمال والفلاحين .

— بتحويل الدعاوى الى دعاوى جماعية وبالاضراب والتظاهر .

— بالتحالف مع العمال والفلاحين في المناطق الاخرى من لبنان .

منظمة الاشتراكيين اللبنانيين — لبنان الاشتراكي

الاتحاد الوطني للعمال والمستخدمين في ظل الاتحاد العام

أين أصبح نقد "القادة الأصلاحيين" و"الأرستقراطية العمالية"؟

ما هي العوامل والمواقف التي تحكم علاقة الاتحاد الوطني لنقابات العمال والمستخدمين بالاتحاد العمالي العام، وبالتالي التي تحكم قيادة الاتحاد الوطني ونقاباته بالقاعدة العمالية لهذه النقابات ، ان الذي يجعلنا نطرح مواقف الاتحاد الوطني، هو انه الاتحاد الذي يسيطر على نقاباته الحزب الشيوعي ، ومن خلاله يتكلم الحزب باسم الطبقة العاملة وقيادته لها .

في بداية معركة الضمان الصحي ، وفي الفترة التي كان الاتحاد العام يهدد بالاضراب العام — في هذه الفترة — اصدر الاتحاد الوطني بيانه « اليتيم » ، يشرح فيه المادة ٢٣ والمواد الاخرى المختلف حولها . وبعد اسبوع تقريبا ، تمت التسوية بين الاتحاد العام من جهة والضمان وارباب العمل والدولة من جهة ثانية . رغم ان التسوية ، بالشكل الذي تمت فيه ، هي خطوة لمصلحة أرباب العمل ، فان الاتحاد الوطني لم يحرك ساكنا، لا على صعيد علاقته بالاتحاد العام ، ولا على صعيد علاقته بنقاباته ، لفضح التسوية ، ولتعريف القاعدة العمالية ، على الخسارة التي يصاب بها العمال من جرائها ، وكيف واجهت الاتحادات النقابية هذا الضغط ، وكيف تصرفت تجاه قواعدها ؟!. كل هذه الاسئلة الاساسية حول موقف الاتحاد الوطني تجاه قاعدته العمالية وكيفية تعامله معها، لا نجد لها اي جواب أو معالجة ، في مطبوعات الحزب النقابية او السياسية ، واهمية علاقة الاتحاد الوطني بالاتحاد العام وتميزه عنه .

بعد ذلك ، استمرت معركة الضمان الصحي وحملت معها في كل اسبوع مشكلة جديدة ، وتنازلا آخر لمصلحة ارباب العمل : من موضوع طبيب المؤسسة ، الى موضوع الدواء بكل تعقيداته — الصيادلة ، المستوردين ، لائحة الادوية ، العقود الخاصة بين المؤسسات والضمان الصحي .

كل هذه المشاكل التي تعاقبت في الاسابيع التالية لبدء الضمان الصحي ، والتي تطال اساسا جوهر الضمان ، والتي على اساس صحة معالجتها ، يتوقف الى حد كبير استمرار الضمان . في نفس الفترة التي طرحت هذه العقبات الاساسية ، والتي تواجه سير الضمان واستفادة العمال الفعلية منه ، تطلع علينا جريدة « الاخبار » لسان حال الحزب « الشيوعي » الاسبوعية ، بسلسلة من المقالات حول الضمان الصحي بقلم بشير هلال ، تبدأ هذه السلسلة بالحديث ، عن اهمية المكسب بالنسبة للطبقة العاملة . وعن تآمر البرجوازية على الضمان ، ويستعرض الآراء التي طرحت ، قبل البدء بالتنفيذ ، مشيرا الى الاسلحة القديمة التي تستعملها هذه البرجوازية . ثم ينتقل الى موقف اليسار « المغامر » ويجهد في اقناع القارىء بأن موقفه يخدم موقف البرجوازية واعداء الطبقة العاملة . وينتقل الكاتب ليناقش النضال المطلبي وعلاقته بالنظام ، بشكل عام وبمجرد بحيث لا يتيح للقارىء استيقافه للسؤال ، عن ظروف هذا النضال المطلبي ودور الطبقة العاملة فيه ، وحدود ذلك الدور وتأثيره على وضع النظام ، وذلك من خلال دور المطالب في تنظيم الطبقة العاملة ودفعها الى مواقف اكثر تأثيرا وحسما . اما كيف ينطبق هذا التحليل على موقف الطبقة العاملة اللبنانية ، وكيف يترجم الى نضال في صفوف الطبقة العاملة ، والمسالك التي يجب ان يمر عبرها هذا النضال حتى تستطيع الطبقة العاملة ، الوقوف في وجه محاولة البرجوازية تفريغ الضمان من محتواه ... كل هذا يتجنب الكاتب نقاشه . ويكتفي بذكر مشكلة الدواء بشكل مختصر وخجول جدا ، دون ان يتحدث طبعا عن دور العمال في التصدي للمشكلة .

هذا نموذج لموقف « الاخبار » ، وبالتالي لموقف الاتحاد الوطني في طرحه لمشاكل الضمان الصحي، دون أن يستتبع هذا الموقف اية خطوات عملية ، على صعيد عمل النقابات وصلتها بعمالها ، ما هو دور التعبئة العمالية ، في فهم مشاكل الضمان ، وكيف تقوم نقابات الاتحاد الوطني بالتعبئة العمالية ؟!.

يكتفي الاتحاد الوطني ببيانه الاول الذي اصدره في خط موقف الاتحاد العام ، وهذا ما يفسر ، الى حد بعيد ، طبيعة العلاقة القائمة بين الاتحاد الوطني والاتحاد العام . فعندما لا يكون هناك موقف للاتحاد العام تجاه القضايا العمالية المطروحة ، لا نرى اي موقف للاتحاد الوطني . وعندما يعلن الاتحاد العام موقفا يأتي الاتحاد الوطني ليستظل به . في هذه المحال ما هو حيز استقلال الاتحاد الوطني عن الاتحاد العام ؟

وهل يمكن للموقف غير المستقل أن يترجم بمبادرات مختلفة على صعيد علاقة الاتحاد الوطني بنقاباته وقاعدته العمالية ؟ هذه الاسئلة الاساسية اذا وجدت لها اجوبة في مواقف الاتحاد الوطني وممارساته هي التي تحدد وتبرر ادعاءه التقدمية داخل مجموعة القيادات النقابية المهترئة والعميلة . وهذه مسألة لا يجهلها قادة الاتحاد الوطني حين نراهم يقولون في تقرير مؤتمرهم الاول « لقد عملت الاصلاحية على ادخال السلم الطبقي والعقلية البرجوازية الى صفوف الطبقة العاملة .. داعية بذلك لتكييف النضال العمالي والمصالح العمالية مع مصالح البرجوازية ونظامها » .. « وساعد البرجوازية في مخططها هذا نهوض الاقتصاد الحر .. الذي اوجد الاجواء الملائمة لنشوء اللامبالاة لدى قواعد واسعة في الطبقة العاملة ، في الوقت الذي قامت فيه البرجوازية بالتأثير على بعض القادة النقابيين وبخاصة في صفوف الارستقراطية العمالية .. وابقاء القادة النقابيين التقدميين ، عرضة للملاحقة الدائمة بغية اضعاف حركتهم وشلها وارهاب الحركة النقابية التقدمية »كيف يتم ذلك ؟ هذا الكلام يقال منذ زمن . وحتى الان لم يتضح ما هي السياسة العمالية التي يتبعها الاتحاد الوطني لعزل القادة النقابيين الاصلاحيين ، والذين اثرت عليهم البرجوازية ، وبالتالي دفع القواعد العمالية غير المبالية الى حلبة النضال العمالي . حتى يمكننا بعدئذ الحديث عن حركة نقابية تقدميةفعلا لا لفظا .

ان المسألة في النهاية ليست مسألة معرفة، بل هي في الاساس مسألة مواقع فعلية لقادة الاتحاد الوطني وماذا تمثل هذه المواقع على صعيد نقاباتهم من جهة ، وفي علاقتهم بقادة الاتحادات الاخرى من جهة ثانية . هنا يكمن « سر » تجانس المواقف والممارسات التي تنسج بدون حرج علاقة قادة الاتحادات بالاتحاد العمالي العام وان « السر » هو في المواقع الواحدة ، رغم اختلاف الكلام .. أحيانا . وهذا مثل على ممارسة قائد « وطني » هو رئيس نقابة عمال المخابز المنضوية تحت لواء الاتحاد الوطني : كامل الفقيه : فالمعروف أن عمال الافران محرومون من الحقوق الاولية التي يقرها قانون العمل . فهم يعملون بين ١٢ و ١٣ ساعة ، ولا يحصلون على أي نوع من الاجازات ، السنوية منها والاسبوعية ، وحتى الاعياد الرسمية ، ومعظمهم غير مسجل في الضمان الاجتماعي . والقسم القليل المسجل منهم مسجل بأجر اقل من اجره الصحيح . هذه المطالب الاساسية والاولية ، كانت مجال التحضير لاضراب في شباط من السنة الحالية، فكيف تصرفت النقابة ؟ هذا ما نراه في«الثقافة الوطنية » مجلة الاتحاد الوطني عدد أول اذار ١٩٧١ . فبعد أن وزعت النقابة بيانا بالمطالب وشرحت المفاوضات التي دارت حول المطالب بين النقابة وارباب العمل باشراف وزارة الشؤون ، دعت العمال الى تنفيذ الاضراب العام في ٢٣ شباط .

وقبل موعد تنفيذ الاضراب بيوم واحد ، دعا وزير العمل الياس الهبر رئيس الاتحاد الوطني وكامل فقيه ، رئيس نقابة عمال المخابز في جبل لبنان ، وطلب اطلاعه على قضية عمال المخابز ومطالبهم كما تقول « الثقافة الوطنية »، ودعاهم لاجراء الوساطة مع ارباب العمل بحضور وزارة الشؤون مجددا ، رغم ان البيان الذي دعا للاضراب شرح مطولا « تعنت » ارباب العمل في مفاوضات تمت في وزارة الشؤون وبحضور مسؤول عن الوزارة . ومع ذلك وافق طبعا قادة الاتحاد الوطني على الوساطة من جديد . وفي مساء اليوم نفسه دعوا العمال لاجتماع في دار النقابة لابلاغهم النتيجة . وهنا تتحدث « الثقافة الوطنية » عن امتلاء دار النقابة بحشود العمال « الدار والغرف والممرات ومطلع الدرج » وكأنها تفاخر ببطولة الياس الهبر التضليلية على جميع هؤلاء العمال ويخاطبهم الهبر قائلا : « لم نأت الى هنا لنفرض عليكم تعليق الاضراب بل لكي ندرس معا هذا الموضوع » . وطبعا درس الموضوع وكانت نتيجة الدرس كما اعلنتها « الثقافة الوطنية » « وبعد ان تكلم عدد من عمال الافران اتخذ مجلس النقابة قرارا بتعليق الاضراب الى ١٥ اذار القادم ، على أن يجري خلال هذه الفترة تقديم طلب وساطة الوزارة العمل ودعا مجلس النقابة العمال الى التقيد بهذا القرار وتنفيذه » . انتهى كلام المجلة . وانتهت نتيجة الاضراب وها قد مضى على ١٥ اذار موعد انتهاء تعليق الاضراب اكثر من شهر وما زالت المطالب لم تتحقق . هذا النموذج نقدمه لانه برأينا يحمل ابلغ الدلالة على طبيعة العلاقة القائمة بين قادة الاتحاد الوطني ونقاباتهم .

مناقشات

البلديات ومهامها
مجال لتنمية الوعي الديمقراطي

تنشر « الحرية » رد بهجت حيدر على مقال كتب بتاريخ ١٥—٣—١٩٧١ بعنوان « الحكم يلوح بانتخابات بلدية ... البلديات وسيلة سياسية بيد الحركة الشعبية » وتحاول « الحرية » في نهاية الرد ، التعليق على بعض الملاحظات الواردة فيه .

يبدأ الرد بمقدمة يؤكد فيها على أن الشهابية مثلت البيروقراطية الادارية — وارتكزت في علاقاتها على رؤوس من الاقطاع السياسي وان محاولاتها في الحكم لم تغير التركيب والعلاقات الاجتماعية السائدة ثم يتابع ما يلي :

ان ربط اجراء الانتخابات بالتخلص من أزلام الشهابية تصور لا يصح كثيرا على الريف اللبناني ، ويمكن التمييز هنا بين وضع المدينة ووضع الريف ، فهذا الامر يمكن أن ينطبق على المدينة التي تلعب فيها البورجوازية الصغيرة دورا لا يستهان به ، بينما تبقى اللعبة السياسية في انتخابات الريف خاضعة لنفس القواعد الاجتماعية السائدة فيه (العائلات وتوازناتها ، الاقطاع الزراعي ، وازلام الاقطاع السياسي) . ثم ان سلطة الوصاية على البلديات لم يستحدثها العهد الشهابي بقدر ما تستعملها كل العهود التي توالت على لبنان من عهد بشارة الخوري وحتى الان ، وقد تراوحت هذه الضغوط بين كلمة السر (شمعون بشارة الخوري وتدخل الاخوان او المحافظين عهد فؤاد شهاب) وهذا العهد قادر ايضا على استعمال هذه الطرق . المهم ان تركيبة الريف الاجتماعية والسياسية لا تتغير بمجرد اجراء انتخابات وهي محكومة لقواعد محلية تنتج باستمرار نفس العلاقات والوجوه السياسية.

ان المشكلة الاساسية في البلديات لا تكمن فقط بوصاية الادارة على البلدية ، فالانتخابات البلدية هي صورة مصغرة عن الانتخابات البرلمانية التي تكرس في وجهها القانوني وشروطها حكم طبقة بالذات ، وتكمن جذور المشكلة في البنيان المادي والاجتماعي المتخلف للريف الذي تحكمه العلاقات الاقطاعية المستمرة منذ العهود التركية . ولو انتقلت مثلا قضية صرف اي مبلغ الى المجلس البلدي وجعل هذا مطلب شعبي في الوضع الراهن ، وبدون اشراف شعبي جدي ، لتحول هذا الامر لمصلحة انتعاش الاقطاع المحلي وتحوله الى اقطاع غني .

ان القانون البلدي الذي يبعد البورجوازية الصغيرة والمثقفة عن مراكز السلطة المحلية والذي لا يجيز للموظفين المدنيين النزول في الانتخابات البلدية هو تكريس لحكم الاقطاع المحلي . هذا القانون يجعل اي حديث عن عمل سياسي على قاعدة هذه السلطة المحلية بغياب البورجوازية الصغيرة الواعية ، يقع ضمن شبكة العلاقات ذاتها ، خاصة اذا كان عمل الحزب السياسي بدون قاعدة جماهيرية ضاغطة ومؤثرة ، وفي وضع شبيه باوضاع اليسار اللبناني يتحول هذا العمل السياسي الى انتهازية بحتة والى محاولات شخصية معزولة عن اي تحرك جماهيري فعلي . فحتى تصبح البلديات والمجلس النيابي ايضا « وسيلة سياسية بيد الحركة الشعبية » لا بد وان تكون هناك حركة شعبية فعلية واعية ومنظمة، وقادرة على تحويل هذه القواعد السياسية للنظام الى قواعد لعمها السياسي وضاغطة على النظام . ودون ذلك يستطيع اليسار بوضعه الراهن ايصال بعض الاشخاص الى المجالس البلدية ليأخذوا وضعا لا يختلف عن الاخرين الا بنزاهة شخصية اكبر ، وسينتهي أمر هذه المحاولة اما الى الخروج من هذه التجربة كما دخلناها ، واما الى الانتهازية .

ان القضية التي يمكن النضال من اجلها هي وضع البلديات تحت اشراف شعبي اوسع ، اي جعل البلدية خاضعة لجمعية عمومية من جماهير السكان ، تجتمع دوريا وتحاسب اعضاء المجلس البلدي وتنزع الثقة عنهم بالاكثرية وفي اي وقت . ويشكل هذا الى جانب المطالبة بحق المثقفين في النزول الى الانتخابات والجمع بين الوظيفة الحكومية المدنية والمجلس البلدي ، قضيتان يمكن عن طريقهما تغيير العلاقات السياسية التي ما زالت تحكم الريف اللبناني منذ العهود التركية .

لقد حاول المقال السابق معالجة مشكلة البلديات بشكل عام دون ان يأخذ بعين الاعتبار الاختلافات الجوهرية الواقعة بين الريف والمدينة ، مما دفعه لاخضاع الجميع لنظرة واحدة ولعمل سياسي واحد .

لقد كان واضحا من المقال انه انطلق من مشكلة جزئية في المدينة هي التناقض الذي يحكم العلاقة بين بلدية المدينة والسكان النازحين من الريف ، ليعتبر هذا منطلقا لنضال سياسي شامل على مستوى لبنان كله ، ضمن حدود معينة يبقى هذا التناقض صحيحا وقائما، ولكن المقال يوحي باستنتاج يجهل أو يتجاهل واقع التركيب الاجتماعي وعقليته السائدة عندما يتصور الحل بنقل نفوس السكان الى اماكن سكنهم في الوقت الذي ترفض الاغلبية الريفية نتيجة ارتباطها بالاقطاع السياسي المحلي في مناطقها ، نقل نفوسها الى بيروت . ولكن هل يعني هذا أن لا يناضل السكان لحل هذا التناقض بين دفع الضريبة وعدم الاستفادة منها ؟... ابدا . انما المطلوبهو التوجه بمطالب تستسيغها الجماهير وتناضل من اجلها .

ان الاستنتاج الاخير الذي يصل اليه المقال والقائل : « بان المهام المحددةللبلديات بالاضافة الى مهام اخرى كالتعاونياتالزراعية مثلا خاصة في الريف ومناطق الزراعة ، تبقى مهاما لا يمكن تنفيذها اذا لم تتمتع البلديات بالاستقلالية التامة من حيث تمويلها الكامل وصلاحيات تنفيذ المشاريع الضرورية والحيوية.

يبدو هذا الاستنتاج وكأنه صادر عن حكومة الثورة من فوق ، حيث يتجاهل تماما شبكة العلاقات الاجتماعية السائدة التي تحول اي تغير لمصلحة الاقطاع السياسي وعلاقاته العشائرية السائدة في الريف اللبناني ، وتصبح المطالبة بهذه المسألة عندما تكون اغلبية الجماهير اغلبية اشتراكية قادرة على السيطرة على مؤسساتها السياسية ، او حيث تكون هناك سلطة اشتراكية تحاول تطوير السلطات المحلية ، اما فيوضع النظام اللبناني والعلاقات الاقطاعية التي تحكم الممارسة السياسية فانها تقع في مطب اصلاحي حقيقي ..

ان تسييس العمل الجماهيري هو باختصار ربط المطالب الاقتصادية بأوسع ممارسة للديمقراطية الشعبية . وان شرط هذا التسييس هو اشتراك الجماهير في النضال للحصول على حقوقها الديمقراطية ، وبدون هذا الاشتراك الفعلي ينتدب الحزب السياسي نفسه بديلا للجماهير ليجند عمله في التحليل الاخير لمصلحة النظام القائم .

بهجت حيدر

□□□

رد « الحرية » :

ان المقال موضوع النقاش استهدف نقطتين اساسيتين : الاولى تبيان الاسباب التي دفعت الحكومة الحالية للتلويح بانتخابات بلدية مقبلة وماذا تعني هذه الانتخابات والمكاسب التي تؤمنها المجالس البلدية بالنسبة للعهد الجديد . والثانية : محاولة كشف زيف قوانين البلديات وانتخاباتها بالنسبة للحركة الشعبية والدور الذي تقوم به في علاقتها مع السكان وتعيين التناقض الرئيسي السياسي الذييحكمها كسلطة محلية .

يحاول الكاتب التأكيد على أن المشكلة الاساسية لا تكمن فقط في وصاية الادارة . ويبدو انه ينسى ركز عليه المقال ، بأن البلديات جزء من النظام اللبناني والمشكلة تكمن في التناقض الرئيسي السياسي بين مصالح السكان والاقطاع السياسي وازلامه، وليست القوانين البلدية وانتخاباتها سوى الوسائل التي تستخدم لتكريس هذا التعارض واستمراره لمصلحة الاقطاع السياسي ونفوذه على صعيد الحكم . ويستطرد ليقول الكاتب « وحتى تصبح البلديات وسيلة سياسية بيد الحركة الشعبية لا بد وأن تكون هناك حركة شعبية فعلية واعية ومنظمة » هل يعني ذلك أن وجود الحركة الشعبية هو شرط مسبق لوجود مجالات عمل سياسية ؟ وكيف يمكن ان تنشأ الحركة الشعبية الواعية والمنظمة ؟ وهل ينفي ضعف اليسار ووضعه الراهن — كما يقول — اعتبار البلديات وسيلة من الوسائل السياسية الاخرى بيد الحركة الشعبية ؟..

ان الحركة الشعبية الفعلية الواعيةوالمنظمة لا تتشكل بقرار أو ادعاء وشروط فعاليتها ووعيها هو قدرتها على تعيين مجالات التحرك، والوسائل السياسية ، وتحديد المهام المباشرة والبعيدة .

ان العلاقة السياسية بين غالبية السكان « خاصة في الريف » وممثليهم السياسيين في البرلمان ، تتباين مع مصالحها الاقتصادية والمعيشية ونوعية العلاقات الاجتماعية التي يفترض ان تتجدد على الصعيد السياسي انطلاقا من هذه المصالح بالذات . واذا كانت الطبقة العاملة اللبنانية بتكوينها ، لا تزال ضعيفة وغير مسيسة ، حتى انها ما زالت بغالبيتها خارج الاطر النقابية الحالية . وان الطبقة الفلاحية الريفية بتكوينها الاجتماعي الناتج عن التملك الريفي الصغير ، وايديولوجيتها الخاضعة لسيطرة الاقطاع السياسي الطائفي ، والعائلي ، ان هذه الفئات لم تقدر حتى الان على الانفلات من التبعة السياسية التي يفرضها عليها النظام السياسي القائم وواجهته البرلمانية .

من هنا يتعين ضرورة العمل على حل هذا التناقض السياسي وتنمية الوعي السياسي لدى الحركة الشعبية لتستطيع رؤية مصالحها المقبلة والانفصال عن النظام السائد . واذا كان المجال البرلماني والديمقراطية اللبنانية الزائفة هو المجال الوحيد حاليا الذي تستطيع فيه الجماهير التعبير عن موقف سياسي ، فان هذا المجال بعيد جدا عن المشاكل الفعلية المعيشية اليومية . وهو بالتالي ما يزال محكوما بالعلاقات الاقطاعية الموروثة والمتخلفة. أمام هذا الواقع نعتبر ان البلديات ، وهي مراكز سلطات محلية ، ومن حيث المهام المناط بها تحقيقها ، التي تم تبيانها في المقال السابق ، والمرتبطة مباشرة بحياة السكان اليومية وحاجاتهم الفعلية ، تتيح للجماهير امكان الاشراف المباشر والمراقبة الفعلية والتمييز بين ما تقوم به وما تخدمه من مصالح وبين مصالحهم ومتطلباتهم الحياتية ، كما انها تمكن العمل اليساري أن يستلهم من هذا الواقع وسائل الدعاية والتحريض السياسيين، ووضعها في يد الحركة الشعبية لتطوير وعيها.

وقد حاول المقال تبيان خصوصيات وضع بلديات المدن وضواحيها وخصوصيات العلاقة بين السكان الاصليين والنازحين . وهذا لا يعني ان هذه المشكلة تنطبق على جميع بلديات لبنان كما يصور الكاتب وانما كان الهدف : ضرورة تعيين هذا التناقض الاساسي الذي يجب على العمل اليساري ان يعيه لامكان التحريض على اساسه . كما ان المقال لا يوحي باستنتاج « نقل نفوس السكان الى اماكن عملهم وسكنهم » وانما يسمحبامكان تحديد مطلب رئيسي هو : السماح للسكان النازحين بأن يختاروا ممثليهم في البلدية ، او المجلس النيابي ، بغض النظر عما اذا كان قيد نفوسهم فيها او في الريف ، ما دامت مصالحهم المباشرة واليومية مرتبطة باماكن سكنهم .

واخيرا يعلق كاتب الرد على مسألة استقلالية البلديات المالي والاداري والتيحاولنا تبيان اهميتها في اخضاعها لاشراف السكان ومراقبتهم ومحاسبتهم عن طريق اللجان البلدية التي تجمع مجموع السكان لتمثل مختلف الفئات الشعبية وربطها بعلاقة ديمقراطية مع المجلس البلدي واعتبارها مجالس استشارية مع حق الزام المجلس البلدي بمقترحات محددة وبالتالي مراقبتهومحاسبته . يقول الكاتب « تصبح المطالبة باستقلالية البلديات ممكنة عندما تكون اغلبية الجماهير اشتراكية أو حيث تكون هناك سلطة اشتراكية » بهذا يريد منا الانتظار لتكوين اغلبية جماهير اشتراكية ! ويبني رأيه على : « أن وضع النظام اللبناني والعلاقات الاقطاعية التي تحكم الممارسة السياسية لا تسمح بالتغيير الا لصالحها » .

ان تكوين اغلبية جماهيرية مستوى وعيها ديمقراطي واشتراكي لا يمكن أن يتم الا عبر ممارسات ديمقراطية وسياسية وفي مجالات عمل محددة وعبر تبنينا لمطالب تهم مجمل الحركة الشعبية من خلال ربط هذه المطالب باشكال لمجالات عمل اكثر ديمقراطية من الاشكال السائدة .

كفرشوبا بين مطرقة الجيش الاسرائيلي وسندان «مجلس الجيوب»

تقع كفرشوبا على السفح الجنوبي الغربي من جبل الشيخ ، ويبلغ عدد سكانها حوالي ٣٠٠٠ نسمة موزعين الى عدد من الاسر يتبع بعضها اقطاعيي حاصبيا .

الحقت كفرشوبا بدولة لبنان الكبير في ايلول ١٩٢٠ تحت الانتداب الفرنسي . وكانت قبلا تابعة لسوريا ، لعبت دورا بارزا في الثورة العربية الكبرى اذ ساعد اهلها على احتلال قلعة راشيا الوادي . وكانت الزراعة آنذاك مورد الرزق الرئيسي لغالبية السكان ولكن شحة الموارد دفعت بعدد كبير منهم الى الهجرة (الى البرازيل والارجنتين او فلسطين) . ثم انتعشت التجارة ، فالبلدة تقع على الطريق التجارية بين سوريا وفلسطين . الا ان مورد الرزق هذا ما لبث ان انسد بعد عام ١٩٤٨ مع سيطرة الاحتلال الاسرائيلي على فلسطين واغلاق الحدود مع لبنان . فكانت موجة الهجرة الثانية .

خلال الحرب الاهلية عام ١٩٥٧ — ٥٨ ، اشتركت كفرشوبا في المعارضة المسلحة لحكم شمعون ، بحكم قربها من الحدود السورية. فحمل السلاح ما يقارب من ١٥٠ من ابنائها، وبرزت فئة جديدة : تجار السلاح . وحملت احداث ١٩٥٨ الاحزاب السياسية الى البلدة. فتوزعها الولاء للحركة الناصرية والحزب الشيوعي وحركة القوميين العرب . وكانت هذه الاخيرة اكثرهم نفوذا بين ١٩٦٤ و ١٩٦٧. الا ان جميع العناصر الحزبية — ومعها سكان البلدة — كانت تعاني من الاضطهاد والملاحقة من قبل « الجهاز الخاص » .

فكان طبيعيا ان تهب هذه العناصر — وعلى الاخص شباب البلدة — لنصرة العمل الفدائي لدى دخوله المنطقة بعد هزيمة حزيران . ولكي لا تفوتنا الدروس الثمينة التي تقدمها تجربة العمل الفدائي بالجنوب، لا بد من تسجيل هذه الملاحظات .

اولا : لم يستطع العمل الفدائي في كفرشوبا التمييز بوضوح بين الاصدقاء والحلفاء من جهة وبين الاعداء من جهة ثانية . حاول ، بادئ بدء ، حل مشاكل القرية المنقسمة على بعضها لخلافات حول البلدية . ولكن دون كبير جدوى . ثم راح يتعاون مع من يعرض نفسه عليه ، وقد زاد في حدة هذا الامر التنافس بين المنظمات الفدائية نفسها . فكنت تجد عددا من عملاء « الجهاز الخاص » مثلا يتلقون اسلحتهم من الفدائيين .

ثانيا : منذ تواجد العمل الفدائي في البلدة ، والمسالة الرئيسية المطروحة هي مسالة الدفاع عن البلدة ضد هجمات العدو الاسرائيلي . فبدلا من تدريب وتسليح العناصر الشابة — والمسيس منها او الذي دفعته هزيمة حزيران للمعترك الوطني — عمدت المنظمات الفدائية الى توزيع السلاح دون خطة واضحة . فوقع كثير منه بيد تجار السلاح واعطي البعض لافراد صرفت

تهم المعاشات لحمله ، وما شابه . هذا في حين كان في البلدة مخزون من الشباب المندفع المتطوع للدفاع عن بلدته وارضه .

حتى النزوح بالواسطة

— في ١٢ ايار ١٩٧٠ — كان السلاح المتواجد في البلدة قليل جدا . فنزح الاهالي الى مرجعيون والنبطية وصيدا وبيروت والبقاع . وحتى النزوح كان يحتاج الى الواسطة . فكان على كل مواطن ان يدفع ٥٠ ل.ل. للمدعو علي عاشور لكي يسمح له مخفر الحاصباني بنقل امتعته (هذا طبعا باستثناء المتعاونين مع « الجهاز الخاص » الذين غادروا القرية قبل العدوان ببضع ساعات !)

هكذا بدأت قصة تشرد ومذلة أهل كفرشوبا. عين ضابط حاصبيا والقائمقام خمسة اشخاص — عرف بـ « مجلس الجيوب » (مجلس الجنوب) — لتقدير الاضرار التي لحقت بالبلدة من جراء القصف والعدوان . وهم : حمدان عبد الغني (مختار سابق) ، حسين علي قصب (مختار سابق) رسلان القادري (رقيب متقاعد) ، ابراهيم سعيد قصب (المختار الحالي) وفيصل ذياب (رئيس البلدية) ، وقدم هؤلاء جدولا يقدر الاضرار بـ ١٠٢٥٠٠٠٠ ليرة سجلوا لانفسهم واقاربهم ٢٢٣٥٩٥ ليرة منها .

وقد رفض الجدول كل من الاهالي ومجلس الجنوب (الذي وافق على دفع ٤٨٣٠٠٠ ليرة فقط) . فاوعز بتكوين لجنة جديدة من ابراهيم اللقيس ، عز الدين القادري ، علي سعيد غانم وابراهيم ذياب (مدير المدرسة واخ رئيس البلدية) . فزادت الطين بلة ، لانها عدلت للبعض وزادت للبعض الاخر . مما عقد الخلافات بدلا من ان يحلها .

اذ ذاك تدخل الشباب ، وكان قبض التعويضات قد بدأ ، لكن الكثيرين تمنعوا عن استلامها . فتالفت لجنة من ابناء كفرشوبا في بيروت ووزعت المناشير وتولت هي نفسها توزيع الاعاشات لان اللجنة القديمة تمنعت عن توزيعها — وهي التي كانت تاخذ ليرة عن كل كرتونه تحتوي على ٣ كيلو سكر و ٣ كيلو ارز و كيلو صابون و نصف كيلو شاي يفترض ان تكفي لشهر كامل .

بعد ان اكتسبت اللجنة تأييدا متزايدا من الاهالي ، اتصلت بمجلس الجيوب وقابلت رئيس الوزراء ورئيس مجلس النواب وتقدمت بالمطالب التالية :

— تاليف لجنة جديدة منتخبة لاهالي كفرشوبا .

— فتح المدارس

— تقديم بدل ايجار مسكن ومساعدات شهرية .

الا ان اللجنة القديمة — ومؤيديها — عرقلت مساعي اللجنة الجديدة بالتعاون مع من يساندها في السلطة (عزت العكاوي وعلي الملوك) .

وهكذا بات اهالي كفرشوبا يفتشون عمن يمد اليهم الاعاشات ، وأمامهم دولة ليست بهذا الوارد ، ولجنة اولى فاشلة وشباب محارب من قبل السلطات عند ادنى مسعى لتحديد مطالب اهالي البلدة . فبعثت اللجنة القديمة واشاعت بان مجلس الجيوب يريد دفع اضرار الزيتون والنصوب الاخرى . ودعت الاهالي لتقديم العرائض . وكانت اللجنة تفرض ٢٥ ليرة عن كل عريضة يجري تقاسمها مع القائمقام ، مما حمل الاهالي على التقدم بدعاو ضدهم .

الان يعيش اهالي كفرشوبا موزعين بعضهم يبحث عن سقف فوق راسه . ففي مرجعيون بات ايجار الغرفة ٥٠ ل.ل. (بعد ان كان ١٠ ل.ل. قبل النزوح) . المدارس لا تستوعب الا اقلية بسيطة من التلامذة . ومن تبقى في الشارع يبيع العلكة او الجرائد . وفي سائر المناطق يعمل قسم من الشباب في المطاعم (في بيروت خاصة) وفي مصالح الجيش . اما الغالبية الساحقة فبدون عمل . .

ودولة التخاذل الوطني والنهب والاستغلال ، التي اورثتنا البرد والتشرد والجوع ، تريد اقناعنا باننا اوفر حظا من اهالي الهرمل الذين لا يزال العديد منهم بدون تذاكر نفوس لبنانية !

المدرسون المتعاقدون مع مجلس الجنوب يبحثون في إتخاذ خطوات عملية لتحقيق مطالبهم

على أثر الاجتماع العام الذي عقده ممثلون عن ٧٠ قرية من المدرسين المتعاقدين مع مجلس الجنوب — وزارة التربية في أوائل الشهر الجاري نوقشت فيه الاوضاع التي يعانون منها ، انتخب الحاضرون لجنة للاتصال بالمسؤولين وطرح مطالبهم . كما قرروا في هذا الاجتماع أنهم سيلجؤون في حال عدم الاستجابة لمطالبهم الى اعلان الاضراب بعد العطلة مباشرة .. وبالفعل فقد أجري الاتصال فكان رد مجلس الجنوب بالرفض التام للمطالب التي طرحت . كما رفض وزير التربية مقابلة اللجنة متذرعا بالعطلة وما شابه .

وعليه قرر المعلمون المتعاقدون الاجتماع يوم الاثنين المقبل (اليوم) لمناقشة تطورات الاتصالات والخطوات الواجب اتخاذها في المرحلة المقبلة . وكانوا قد اصدروا البيان التالي نصه :

ايها الاخوة المواطنون ..

● تستمر الطبقة الحاكمة بالضغط على الجماهير الكادحة وحرمانها من كل ما هو ضروري للحياة ..

● من المسؤول عن تدني مستوى التعليم في الجنوب ؟

● العديد من القرى بلا مدارس !!

● الابنية المدرسية اكثرها مستاجرة من قبل الاهالي !!

● نقص مزمن في عدد المدرسين ..

ايها المواطنون ..

ان النظام التعليمي السائد في لبنان وضع اصلا ليشكل سدا منيعا امام ابناء الطبقات الشعبية الفقيرة .. فالاسلوب المتبع في وضع البرامج وفي عملية الامتحانات وفي جميع القضايا التربوية لا يختلف مطلقا عن الاسلوب الذي اتبع في تعيين مدرسين متعاقدين مع مجلس الجنوب — وزارة التربية ، هذا التعيين جاء ليكرس هذه السياسة ويدعمها ..

فتفاديا للتكاليف المباشرة لوزارة التربية وعدم تحملها مسؤولية التعليم التي وجدت من اجلها كلفت مجلس الجنوب ليحل محلها وهذا مما زاد القضية تعقيدا فقد تبنت وزارة التربية اسلوب التعاقد مع ابناء الجنوب وحدهم عن طريق مجلس الجنوب لايهام الناس بان هذا المجلس يعمل لخدمة المواطنين من جهة ومن جهة ثانية لتسهيل عملية التوزيع الطائفي العنصري لديها وللتهرب من مسؤوليتها أمام المدرسين الناجحين بمباريات مجلس الخدمة المدنية ..

بما ان الكفاءات عند المدرسين المتعاقدين تفوق الشرط المطلوب لتعيين مدرس في ملاك وزارة التربية ، وهو ان يكون حائزا على الشهادة الابتدائية العالية « البريفيه » فان جميع المدرسين المتعاقدين اما :

— من حملة البكالوريا القسم الاول وما فوق .

— ممن اجتازوا مباراة اجراها مجلس الخدمة المدنية .

— ممن خدموا سابقا بالتعاقد مع وزارة التربية .

● كون المدرسين من اهالي الجنوب يعني استعدادهم البقاء في ارضهم مهما كانت الظروف ، اذن وفوق كل الاعتبارات نرى انه من حقنا كمواطنين لبنانيين رفع اصواتنا مطالبين بما يلي :

١ — التثبيت .

٢ — زيادة الرواتب بنسبة تتوافق مع الارتفاع الهائل لتكاليف المعيشة ..

٣ — ادخال المدرسين المتعاقدين الجدد والمتعاقدين في القرى النائية ضمن ملاك وزارة التربية .

وفي حال عدم الاستجابة لمطالبنا الشرعية سنضطر لاعلان اضراب مفتوح يوم ١٩ — ٤ — ١٩٧١ .

مدرسو التعاقد في الجنوب

تقرير جمعية المصارف

الساحة المصرفية اللبنانية «قجة» المصارف الاجنبية

في اجتماعاتها الدورية ، لم تعد جمعيات اصحاب الاعمال، من صناعيين وتجار ومصرفيين، تناقش القضايا التي تهم مباشرة المهنة ، فقط . الى جانب هذه القضايا ، أخذت الاوضاع الاقتصادية العامة تسترعي الانتباه اكثر فاكثر ، وذلك بسبب تأثير هذه الاوضاع المتزايد على المصالح الخاصة بالمهنة .

ويتسع الاهتمام بالقضايا العامة ، البعيدة عن المصالح المباشرة ، بقدر ما يتاثر القطاع المعني بالتطورات البعيدة أو الخارجية . وهذا لا شك وضع القطاع المصرفي في لبنان . هذا التاثير يسترعي انتباه جمعية المصارف في لبنان طوال التقرير الذي قدمته في الجمعية العمومية العادية التي انعقدت في ٣٠ اذار ١٩٧١ ، والذي تناول نشاط مكتب الجمعية ، والوضع المصرفي ، خلال ١٩٧٠ . بل انه يشكل هاجس التقرير الملح . ولا شك ان في الاوضاع التي يعرضها ما يستدعي ذلك .

استمرار الركود الاقتصادي

يسجل التقرير ملاحظات هامة حول الاوضاع الاقتصادية اللبنانية خلال عام ١٩٦٩ . وتلتقي الملاحظات عند نقطة بسيطة، لكنها هامة ، هي ركود الاوضاع المستمر ، ان لم يكن تقهقرها . فالاستيراد زاد عن ١٩٦٩ بنسبة ٦،٣ بالمئة . لكنه عام ١٩٦٩ ، كان قد زاد عن النسبة السابقة بنسبة ٨ بالمئة . واذا كانت زيادة نسبة التصدير عام ١٩٧٠ مشجعة ، اذ بلغت ١٤،٤ بالمئة ، فهي الاخرى في تراجع بالنسبة للعام السابق : عام ١٩٦٩ ، كانت النسبة ١٦ بالمئة .

وتسجل العائدات الجمركية الركود التجاري بدقة واضحة . فهي لم تزدد عام ١٩٧٠ ، عن ١٩٦٩ ، الا بالنسبة الزهيدة ٠،٨٠ بالمئة ، أي اقل من الواحد بالمئة .

ولكن هذه الارقام نفسها ، كما ترد في التقرير ، وفي احصاءات مديرية الاحصاء المركزي أو مصرف لبنان ، خادعة . فالزيادة التي تقرأ في الارقام تكاد تكون وهمية . لان الارقام تعطي ثمن البضائع المستوردة او المصدرة اي ان الزيادة هي في مجمل ثمن الصادرات او الواردات ، لكن ما لا تقوله هذه الارقام هو أن زيادتها هي غالبا نتيجة الارتفاع في الاسعار ، وليس في كمية السلع . اذا كان الاستيراد (ثمن البضائع المستوردة) قد زاد عام ١٩٧٠ بنسبة ٦،٣ بالمئة ، فهذا لا يعني ان كمية البضائع زادت بالنسبة نفسها . فالاسعار ارتفعت في البلدان التي يستورد تجار لبنان من اسواقها، خلال ١٩٧٠ ، بنسب متقاربة ، فاسعار الاستهلاك زادت في الولايات المتحدة الاميركية ٦،١ بالمئة ، وفي انكلترا ٧،٧ بالمئة (وهما البلدان المصدران الرئيسيان للبنان) وفي فرنسا ٦،٣ بالمئة . وفي المانيا ٥،٩ بالمئة . هذه الزيادة في اسعار البلدان المصدرة ، تجعل من نسبة زيادة الاستيراد اللبناني رقما فارغا ، اي انه لا يدل على زيادة فعلية في كمية السلع . مما يضخم وضع الركود الاقتصادي اللبناني ، بالطبع .

ولم تكن السياحة اوفر حظا . لا شك أن ما صرفه السياح ازداد عام ١٩٧٠ ، بل انه بلغ رقما ضخما لا يقل عن ٢٧٧ مليون ليرة لبنانية ، أي ما يقارب عشر الدخل الوطني او أقل بقليل . وهو رقم كبير جدا . لكن نوع الزيادة ومصدرها لا يدعوان الى التفاؤل . فهذه الزيادة أتت نتيجة ارتفاع مصاريف المصطافين العرب . من الرقم المذكور ٢٧٩ مليون ليرة هي مصاريف العرب في لبنان . لكن المشاريع السياحية اللبنانية ، على الورق ، تردد ان السياحة القابلة فعلا لان تشكل موردا متزايدا هي السياحة المتوسطة ، اي تلك التي تطال فئات معتدلة الدخل من السياح . لكن ما يحدث فعلا هو تماما العكس . فالسياح الذين يدرون المال ليسوا السياح المتوسطين . ولا شك ان شيئا لم يتم من أجل استقبال هؤلاء !

والاسمنت ، مع البناء ، يتقهقر باضطراد. وبلغت نسبة التراجع ٥ بالمئة . مما يحمل الى ما يقرب من ٤٠ بالمئة التراجع العام الذي أصاب هذه الصناعة منذ ١٩٦٧ ، وهنا يبلغ الغباء البورجوازي اللبناني قمة من قممه : تجاه صناعة بناء تتردى ، وذلك بسبب اقتصار البناء على الشقق الفخمة التي لا تجد مستأجرين ، أصدرت جمعية ملاكي الابنية منذ اسبوعين تصريحا تطالب فيه بحماية البناء الفخم ، واطلاق حرية الايجارات ، وتعتبر ، بالطبع ، المطالبة بتخفيض الايجار اعتداء على قدس الاقداس، على الاقتصاد الحر ! بينما تستمر بورجوازية صغيرة أو متوسطة في هذه الثرثرة ، يستمر تراجع احدى اكثر الصناعات اللبنانية حيوية، في السابق ، ويكتفي منير حمدان ، وزير العمل ، في مقابلته للنقابيين ، في ١٣—٤ ، بتطمينهم الى ان مشروع المساكن الشعبية بخير ، اي ان السكن الفخم سوف يستمر يستحوذ على معظم الاموال الموظفة في البناء . وسوف تستمر ازمة صناعة البناء ...

في هذا الاستعراض القاتم تبدو اوضاع الصناعة اللبنانية ، العنصر الايجابي الوحيد فقد استمر طلب السوق العربية على الانتاج اللبناني ، الذي يعوض عن بعض المنضوب في السلع الاوروبية نتيجة استمرار اغلاق قناة السويس . ارتفعت الصادرات الصناعية من اكثر من ١٦٥ مليون ليرة بقليل ، الى ٢٠٨ ملايين . اي بنسبة ٢٥،٦ بالمئة . اكثر من الربع بقليل ، وهي نسبة ضخمة ، لكن هذه الزيادة لم تعن بعد ، حتى اليوم ، تحولا في رؤوس الاموال نحو الصناعة ، وذلك لاسباب سوف نراها بعد قليل .

الودائع المصرفية توظف في النقد الاجنبي

اذا كان الطابع العام للتقرير هو الحذر — فهو لا يعطي كل الارقام التي تملكها جمعية المصارف ، وينحاشى في تعليقه اثارة القلق — فان بعض الارقام تقدم صورة مقلقة ، والتقرير نفسه لا ينجح في اخفاء هذا القلق .

منذ نهاية عام ١٩٦٧ ، اي بعد توقف انترا وهزيمة حزيران ، عادت الودائع المصرفية تزداد في المصارف اللبنانية . وذلك بنسبة مرتفعة جدا : ٢١ بالمئة سنويا . مما سمح للمصارف باستعادة ٦٠٠ مليون ليرة من الودائع كانت قد تركت لبنان ، مخلفة الرأسمالية اللبنانية في حالة من التضعضع لم تنته نتائجها بعد . هل يعني ذلك ان الودائع اللبنانية بخير ؟

عام ١٩٧٠ ، واذا اتخذنا عام ١٩٦٤ اساسا مقدرا بـ ١٠٠ ، بلغت نسبة الودائع الجارية بالنقد اللبناني ١٢١ ، اي ان الزيادة ، منذ ١٩٦٤ بلغت الخمس . ويقابل ذلك رقم ١٦٧٦ مليون ليرة لبنانية . مقابل هذا ، بلغت ودائع الاجل والودائع المحولة الى النقد الاجنبي ، على أساس ١٠٠ لعام ١٩٦٤ ، ٢٠٤ ، اي ٢٥٩٢ مليون ليرة . ويشير التقرير نفسه الى ان ودائع الاجل تشكل نسبة ضئيلة من هذه الكمية . فهي اذن بالنقد الاجنبي . مما يعني ان كمية ضخمة من الودائع اللبنانية — المودعة في مصارف تعمل في لبنان — لا صلة لها بالاقتصاد اللبناني ، ولا تعبر مصارف لبنان الا لتنتقل الى عملة اجنبية . واذا كانت تدخل في حساب توازن ميزان المدفوعات فان النمو اللبناني كله يدفع ثمن هذا التوازن ، لان الطلب المستمر على العملات الاجنبية يتطلب تغطية ذهبية مرتفعة لليرة اللبنانية. وهذه التغطيه يدفعها مجمل الاقتصاد اللبناني ، من مقدرته على توظيف الاموال في مشاريع منتجة . اما سبب هذه الظاهرة، فيعزوه التقرير الى ارتفاع سعر الفائدة في اوروبا والدول الراسمالية المتقدمة عامة. وهو ارتفاع لا سلاح يملكه الاقتصاد اللبناني لدفعه .

تؤدي هذه الاوضاع الى نزيف مصرفي حاد لصالح المصارف والبورصات الراسمالية ، فالممتلكات الخارجية ، على اساس ١٠٠ عام ١٩٦٤ ، بلغت ١٥٨ عام ١٩٦٩ ، و ١٩٩ عام ١٩٧٠ ، اي ازدادت بنسبة ٤٠ بالمئة في عام واحد ، لتبلغ ٢٣٥٥ مليون ليرة . يقابل ذلك امر بالغ الخطورة يفسر ، جزئيا ، الركود الاقتصادي الذي اشرنا اليه ، اذا كانت التسليفات الداخلية ١٠٠ عام ١٩٦٤ ، فهي لم تبلغ سوى ١٠٨ عام ١٩٦٩ ، و ١٠٩ عام ١٩٧٠ ، وهي في تراجع اذا قيست بما كانت عليه في عامي ١٩٦٦ — ١٩٦٧ : ١١٩ و ١١٦. لقد كان الانعطاف واضحا بدون اي ظل ، في هذا المجال ، على اثر انترا و ٥ حزيران .

والمقابلة بين رقمي الممتلكات الخارجية والتسليفات الداخلية ، وتطورهما ، تفصح عن طبيعة الراسمالية المصرفية . فهي راسمالية لا صلة لها بالداخل وبالانتاج ، بل تقوم على المضاربة النقدية وعلى البحث عن اسعار فائدة مرتفعة . وهي لا تستبقي ، في السوق التجارية المحلية ، الا ما لا تستطيع استخدامه في الخارج .

المؤسسات الاجنبية سيدة الساحة

لكن انتقال مركز الثقل الى الخارج ، لا يتم فقط في مجال الودائع المصرفية ، فهو يتم بصورة خاصة في اطار المؤسسات المصرفية ، بعد ان يشير التقرير الى ان « بين المصارف اللبنانية ، قانونيا ، مصارف خاضعة لمؤسسات اجنبية ، حاليا » ، يصنف هذه المصارف حسب جنسيتها : اجنبية غير عربية ، أجنبية عربية ، لبنانية تابعه لمصارف اجنبية ، لبنانية صرف .

— ارتفعت حصة المصارف الاجنبية غير العربية ، من مجمل الودائع المصرفية ، من ٣٨ بالمئة عام ١٩٦٦ ، الى ٤٠ بالمئة عام ١٩٦٩ . وقد ازدادت نسبة ودائع هذه المصارف ، خلال الفترة نفسها ١٣،٤ بالمئة.

— اما المصارف العربية ، فحصتها هي ١٤ بالمئة ، ولم تزدد ودائعها خلال ١٩٦٦ — ١٩٦٩ الا ٣،٢ بالمئة .

— ونسبة ودائع المصارف اللبنانية التابعة لمصارف اجنبية اكثرها غربي — من مجمل الودائع هي ٢٣ بالمئة . وقد ازدادت ودائعها بنسبة ٤٠ بالمئة .

— تبقى المصارف اللبنانية الصرف . شكلت هذه المصارف الفئة الوحيدة التي تراجعت ودائعها . فبعد ان كانت تشكل هذه الودائع ٣٠ بالمئة من مجمل ودائع القطاع المصرفي ، عام ١٩٦٦ ، انخفضت هذه النسبة الى ٢٣ بالمئة بعد ثلاث سنوات .

تدل هذه الارقام على ان الراسمالية المصرفية الامبريالية تنخر السوق المصرفية من الداخل . فهي لا تجتذب الودائع اللبنانية والعربية الى العملات الغربية فقط ، بل تجذبها الى مصارفها . فتتحول الساحة المصرفية اللبنانية الى ممر للاموال تتناقص استفادة السوق المحلية منها .

تجاه هذا التطور — وهو تخلف مستمر — لا تملك المصارف المحلية وسائل مقاومة . بل انها هزيلة كل الهزال امام منافسها الاجنبي في عقر دارها . فبين المصارف التي تزيد ودائعها على ١٠٠ مليون ليرة ، ١١ مصرفا عام —١٩٦٩ ، بينها مصرف لبناني واحد . هذه المصارف لوحدها تستحوذ على ٦١ بالمئة من مجمل الودائع . اما المصارف التي تقل ودائعها عن ١٠ ملايين ليرة ، فقد كان عددها عام ١٩٦٩ ، ٢٧ مصرفا ، لا تزيد نسبة ودائعها عن ٤ بالمئة من مجمل الودائع . هذه الفئة بينها ٢٠ مصرفا لبنانيا .

أي ان المصارف اللبنانية عزلاء في وجه المنافسة الاجنبية التي تستطيع ان تبني احتكارات مصرفية في السوق اللبنانية نفسها ، ومن أموال هذه السوق ، دون ان تأتي المصارف المحلية حركة ، واذا انتبهنا الى أن ٧٤ مصرفا ، عام ١٩٦٩ ، بقيت من أصل ٩٠ مصرفا كانت تعمل عام ١٩٦٧ ، ازداد عجز القطاع المصرفي عن المقاومة وضوحا . كما برزت ظاهرة جديدة نسبيا : بدء الاتجاه الى تشكيل وحدات كبيرة مستقرة ، في سوق مغلقة في وجه الوافدين الجدد . اذا كانت هذه الظاهرة لم تقض على بعثرة الودائع في عدد كبير من المصارف المحلية الصغيرة ، فهي تدل على ضغط المقاييس الراسمالية،

« البقية على الصفحة — ١٥ —

كارثة الليطاني: فضائح جديدة

الاهمال وسوء التنفيذ والتواطؤ والسرقات تسبب في خسارة ملايين الليرات

كل مناسبة تاتي بدليل على ان نظام الحكم اللبناني عائم على بحر من الفضائح التي كلما تسببت الظروف الطارئة والصراعات فيما بين أجنحة الطبقة الحاكمة في كشف جوانب منها سرعان ما تعالج باللفلفة والتسويات .. وتكون النتيجة بالطبع استمرار السرقات العامة وجني الارباح الطائلة وتحقيق المغانم السهلة على حساب مصالح الجماهير الشعبية المسحوقة والمستغلة الى أبعد حد .

وفي هذا الضوء يمكن النظر الى الكارثة التي حلت خلال الاسبوع الماضي بمعمل بولس ارقش في جون لتوليد الطاقة الكهربائية التابع لمصلحة الليطاني . فخلال اقل من ٢٤ ساعة من نشوب العاصفة وتدفق السيول الناجمة عن الامطار الغزيرة تحولت منشآت هذا المعمل ومحطة التحويل التابعة له الى ما يشبه الانقاض ، كما تهدمت تماما البحيرة الاصطناعية (بحيرة شارل حلو) القائمة الى جانبه وانهار الجسر الموصل الى المعمل .

وبالاضافة الى الخسائر الضخمة الناجمة عن تخريب هذه المرافق والبالغة عشرات الملايين من الليرات ، فقد أدى ذلك الى حرمان البلاد من ٤ أخماس الطاقة الكهربائية التي تستهلكها . وواضح ان الخسارة الناجمة عن توقف انتاج الطاقة بهذه النسبة الضخمة — وذلك على أساس ما حصل من شلل للمرافق الاقتصادية المختلفة — تعتبر بحد ذاتها كارثة على صعيد البلاد باسرها .

وتحاول الدولة الان التنصل من المسؤولية وتصوير ما حدث على أنه كارثة طبيعية لم يكن ثمة مجال لدرئها . ولكن الوقائع تؤكد مسؤوليتها عن الكارثة لانها نفذت اشغال هذه المشاريع بشكل غير صحيح فنيا وافسحت المجال أمام شركات المقاولات التي نفذتها للتلاعب والاختلاس ، وهكذا جاء تنفيذ الاشغال دون المواصفات الفنية اللازمة ، سواء من ناحية جودة مواد البناء وكميتها ، أم من ناحية الاخذ في الحسبان ضرورات حماية هذه المرافق من العوامل والكوارث الطبيعية المحتملة .

وتبرز مسؤولية مصلحة الليطاني الاساسية في اختيارها لموقع هذا المعمل الذي كلف بناؤه أكثر من ١٥ مليون ليرة والذي يملك طاقة انتاجية ضخمة تبلغ ٧٢ مليون كيلوات ساعة وانتاجه السنوي حوالي ٤٠٠ مليون كيلوات . فقد اقيم هذا المعمل على ارض ولغانية غير صلبة على ضفة نهر بسري وعلى بعد قليل من شفق دلغاني يبلغ علوه أكثر من ٢٠٠ متر تتحرك تربته وترحل بفعل الامطار الغزيرة والسيول نحو موقع المعمل وتسد مجرى النهر ، وهذا ما حدث فعلا .

وعلى الرغم من تعرض المعمل لعدة فيضانات خلال السنوات الماضية ، ادت الى خسائر واضرار ، لم تتحرك مصلحة الليطاني الى درس موضوع حماية المنشآت من فيضان مدمر كالذي حدث ، وادى الى تداعي ابنية المعمل ومحطة التحويل وطمرهما بالصخور والوحول وهدم البحيرة التي تبين انها لم تكن مدعمة بجدران خرسانية متينة واكتفى المتعهدون يومها باكسائها بطبقة رقيقة من الاسمنت .

والجدير بالذكر ان بحيرة شارل حلو المتهدمة هي نفسها التي تشغل معمل « شارل حلو » قرب مصب نهر الاولي . وكان من الطبيعي ان يؤدي ذلك الى توقف انتاج هذا المعمل الذي تبلغ قدرته ٤٠ الف كيلوا ساعة وانتاجه السنوي ٢٠٠ مليون كيلوات .

لقد انقضت حتى الان ١٧ سنة تقريبا على البدء في تنفيذ مشروع استغلال نهر الليطاني ، وبلغت الاموال التي صرفت عليه حوالي ٣٢٥ مليون ليرة . ورافقت مراحل تنفيذ المشروع فضائح ومخالفات عديدة وهدرت ملايين الليرات سدى .

وقد استند المشروع في الاساس الى قرض من البنك الدولي للانشاء والتعمير — الذي تملك الاحتكارات الاميركية والصهيونية ٦٥٪ من رأسماله — مقداره ٧٢ مليون ليرة مرتفعة قدرها ٤٫٥٪ .

ووقفت القوى والاوساط الوطنية والتقدمية في ذلك الحين موقفا معارضا من المشروع بسبب محاولة الاحتكارات الراسمالية العالمية المشبعة بالنفوذ الصهيوني المسيطرة عليه بالاستناد الى الدور المحتمل للبنك الدولي مانح القرض . ومن الادلة على سيطرة الامبريالية التامة على هذه المؤسسة الدولية اقدام روبرت مكنمارا على الاستقالة من وزارة الدفاع الاميركية في عهد جونسون ليتولى رئاسة مجلس ادارة البنك الدولي الذي يعتبر من أكبر أدوات الامبريالية الاميركية للسيطرة على العالم .

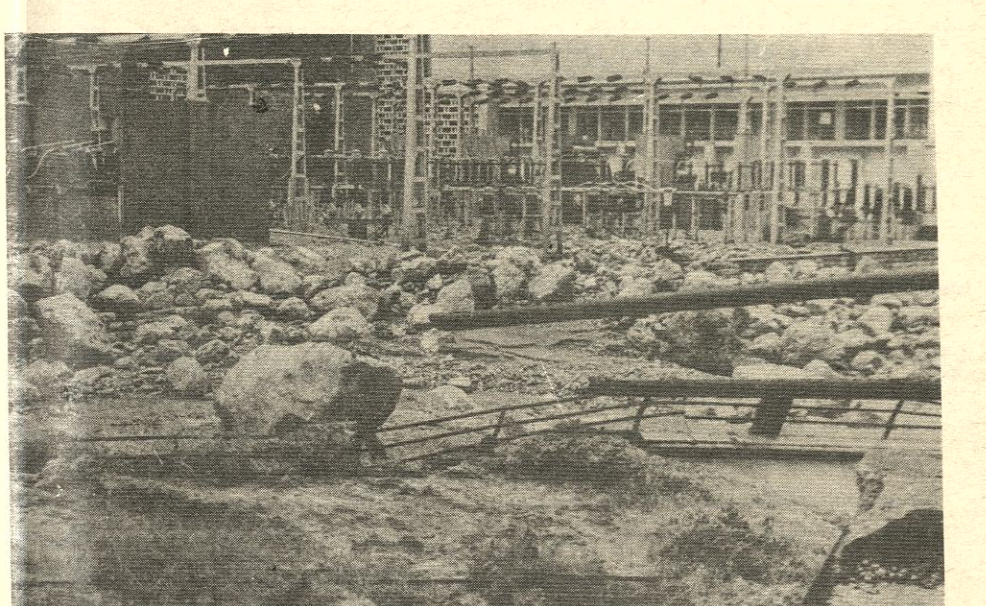
وهناك معلومات كثيرة عن دور البنك الدولي في تحديد شكل تنفيذ المشروع .. والواقع أن هذا البنك قد منح نفسه بموجب شروط القرض صلاحيات واسعة تخوله حق الموافقة على التصاميم والاشراف المباشر على التنفيذ بالاضافة الى ضمانات لتسديد اقساط القرض وفوائدها في المواعيد المحددة .

وثمة اعتقاد بأن الدوائر الامبريالية والصهيونية العالمية وجدت في دور البنك الدولي في مشروع الليطاني منفذا للتاثير على وجوه التنفيذ . وليس بدون مغزى بأن المشروع الذي كان يهدف في الاساس الى تأمين ري المناطق المفتقرة الى المياه ولا سيما في الجنوب ، قد تحول فيما بعد الى مشروع لانتاج الطاقة الكهربائية . يمكن الاستدلال في هذا الصدد بأن مطامع اسرائيل في بعض المناطق الجنوبية وبمياه الليطاني بالذات لم تكن بعيدة عما حدث من تحول المشروع عن هدفه الاساسي .

وبلغت الاموال التي انفقتها مصلحة الليطاني على أعمالها حتى الان حوالي ٣٢٥ مليون ليرة لبنانية . وهذا المبلغ يشمل نفقات بناء سد القرعون — البالغة حوالي ٥٠ مليونا — وثلاث محطات لتوليد الطاقة (معمل عبد العال في مركبة ومعمل ارقش في

بقلم

حسن فخر



جون ومعمل شارل حلو على مصب الاولي) والعديد من الانفاق عبر الجبال والاقنية والسدود الصغيرة ومحطات التحويل ، بالاضافة الى رواتب الموظفين وتسديد فوائد قرض البنك الدولي التي تبلغ حوالي ربع القرض الاصلي .

وجاء في تقرير صادر عن ديوان المحاسبة ان مصلحة الليطاني لم تؤمن مياه الري للمناطق المحتاجة في حين أن تصاميم المشروع تنص على تأمين مياه الري الى ٣٢٧٧٠ هكتارا من الاراضي غير المروية في الجنوب والبقاع والقسم الجنوبي من محافظة جبل لبنان . ويقدر التقرير الخسائر التي لحقت بالاقتصاد الوطني من جراء عدم تنفيذ مشاريع الري بمبلغ ٨٢٫٥ مليون ليرة سنويا .

وحصلت مصلحة الليطاني قبل عدة سنوات على قرض مالي من الكويت استخدمته في تنفيذ معمل جون الكهربائي الذي هدمته السيول في الاسبوع الماضي .

والجدير بالذكر ان مصلحة الليطاني وضعت خطة لتنفيذ سلسلة من مشاريع الري اعتبارا من عام ١٩٦٦ قدرت نفقاتها بـ ٢٧٥ مليون ليرة . ولكنها في الواقع لم تنفذ شيئا يذكر في هذا المجال . وليس أدل على هذه الحقيقة من كون مصلحة الليطاني قد انفقت منذ تاريخ تأسيسها في عام ١٩٥٤ حتى نهاية عام ١٩٦٨ أكثر من ٣٢٥ مليون ليرة لم تزد حصة مشاريع الري منها عن الـ ٢٠ مليون ليرة صرفت كنفقات للدروس والتصاميم والمشاريع الاختبارية الصغيرة . ومع ذلك فقد وسعت مصلحة الليطاني دائرة الري لديها وملأتها بالعديد من الموظفين الاداريين والفنيين ممن لا عمل لهم . ويعمل الان في هذه الدائرة مئات الاشخاص بينما كان عددهم في عام ١٩٦٢ ١٦ موظفا فقط .

ان اهمال مصلحة الليطاني لمشاريع الري — وهي الجانب الاساسي من مهمتها — يمكن تفسيره في ضوء المطامع الاسرائيلية في مياه الليطاني وروافده . وكان مقررا في الاساس تنفيذ الاشغال اللازمة لتامين مياه الري لاقضية صور والنبطية واقليم الخروب وساحل صيدا قبل بناء معملي ارقش وشارل حلو . وكذلك كان مقررا البدء في ري منطقة البقاع في اخر عام ١٩٦٥ . ولكن كل هذه المشاريع لا تزال حبرا على ورق .

ومما يذكر ان البنك الدولي كان قد وافق مبدئيا في عام ١٩٦٨ على منح قرض جديد للبنان يستخدم في تمويل بعض مشاريع الري الداخلة ضمن المهمات الاساسية لمصلحة الليطاني وذلك على أساس المساهمة بدفع نصف التكاليف ، اي ما يقارب الـ ٤٠ مليون ليرة تسدد على اقساط خلال ١٥ سنة بفائدة مرتفعة قدرها ٦٥ ٪ . ولكن البنك عدل فيما بعد عن منح هذا القرض رغم شروطه المجحفة . ويعود السبب في ذلك على الارجح للضغوط الاسرائيلية الرامية الى عرقلة تنفيذ اي مشروع للتصرف في مياه الليطاني الى أن تتيح لها المؤامرات الدولية الجارية من اجل فرض التسوية السلمية على العرب فرصة مؤاتية للمطالبة بحصة من هذه المياه . وتتخذ مصلحة الليطاني من تراجع البنك الدولي عن منح القرض حجة للتسويف في البدء بتنفيذ مشاريع الري الملحة وخاصة في منطقة الجنوب .

ويعتبر مشروع الليطاني من حيث ضخامة الاموال التي صرفت عليه أفشل مشروع استثماري .

فالمعامل الثلاث التي تعمل بمياه النهر والتي يبلغ مجمل طاقتها ١٤٦ الف كيلوات ساعة لا تعمل في الواقع في الا بنسبة ٣٠ — ٤٠ ٪ من كامل طاقتها . وفي رأي بعض الخبراء انه كان بالامكان انشاء المعامل الثلاث في امكنة أخرى مناسبة فنيا دون الحاجة الى بناء سد القرعون الذي لم تستخدم مياهه حتى الان الا لاغراض توليد الطاقة . وكذلك كان بالامكان بناء معامل اخرى وتشغيلها بنفس المياه المستخدمة في تشغيل محركات توليد الطاقة في المعامل الحالية وذلك بالنظر لطول مجرى النهر ولنسبة انحداره الملائمة . وتبلغ كمية المياه المهدورة من وراء السد أكثر من ٦٠٠ مليون متر مكعب سنويا .

ان كارثة معمل جون الكهربائي هي ، في الواقع ، حلقة اخرى في مسلسل الفضائح المرتكبة تحت مظلة هذا النظام الفاسد ، وستلفلف هذه الفضيحة كما لفلفت فضائح انترا والكابل البحري وتوسيع المطار وراديو اوريان والسجن الحديث ومرفأ بيروت وغيرها وغيرها .

فقطع الطريق أمام الفضائح وسرقة أموال الشعب لا بد أن يمر عبر تغيير هذا النظام الطبقي الاستثماري الذي تناضل جماهير الشعب من أجل الخلاص منه .



مقابلة مع أحد الشيوعيين المقاتلين في كردستان العراق

تنشر « الحرية » نص مقابلة مع احد المقاتلين الشيوعيين الاكراد الذين ساهموا في معارك الثورة الكردية ، وقد أجرى المقابلة مراسل نشرة « النصير » التي يصدرها التجمع الثوري العراقي في بريطانيا .

وتعكس المقابلة جوانب من التركيب الطبقي للثورة الكردية وقواها المحركة ، ودور الشيوعيين فيها ، وتنشر لاول مرة تفاصيل عن معركة هندرين ١٩٦٦ الحاسمة التي انتصرت فيها الفصائل الشيوعية ببطولة ، والتي سجلت بداية التحول في سير العمليات الذي ادى فيما بعد الى توقيع اتفاقية حزيران ١٩٦٦ . وتتطرق المقابلة ايضا الى اتفاقية ١١ آذار الاخيرة .

س — ما هي ظروف نشوء الثورة الكردية في كردستان العراق ؟

ج — لقد نشأت الحركة في البداية في ظروف معقدة وكان لها جانبان ، فكانت من جهة كتعبير عن مقاومة الاصلاح الزراعي ، حيث نشأت تكتلات عشائرية ذات طابع اقطاعي بحت كانت اسباب تحركها ضد النظام هي معارضتها لاجراءات الاصلاح الزراعي ، وكان على رأس هؤلاء الاقطاعيين (عباس مامند اغا ، وحاجي ابراهيم جرمكتا ، وعلي حسن اغا منكور) وغيرهم ، وكانت من جهة اخرى تعبيرا عن الشعور القومي الكردي عموما ، فقد ساهم الحزب الديمقراطي الكردستاني في هذه التحركات وتمكن من السيطرة عليها وتوجيهها . وقد التفت الجماهير الكردية حول هذه الحركة نتيجة للاضطهاد القومي والطبقي الذي كانت تعانيه ، وكتعبير عن تطلعاتها القومية . ان تأييد والتفاف الجماهير الكردية حولها هو الذي اكسبها طابعها التحرري . وبالرغم من وجود علاقات مشبوهة لبعض جهات الحركة فأن هذا لا ينفي طابعها التحرري ووجوب تأييدها . وكان لانحراف قاسم عن نهج ثورة ١٤ تموز وعدم تحقيقه لمطالب الشعب الكردي احد اسباب لجوء الجماهير الكردية الى تأييد الثورة ضد حكم قاسم .

س — ما هي القوى الاساسية في الثورة الكردية وماذا كان موقف الحزب الشيوعي منها ؟

ج — تشكل الجماهير الكادحة الكردية والفلاحين عموما العمود الفقري للثورة ، وقد تميزت الثورة منذ البداية بانضمام الشباب القومي الكردي ذي الطابع التحرري في المدن اليها الذي كان يلمس ويعاني الاضطهاد القومي . وقد احتل الشباب ادوارا قيادية في الحزب البارتي ومؤسسات الثورة . وقد كان رد الحكومة شوفينيا منذ البداية ، وفي محاولة لوقف الثورة في بدايتها ، ولكن هذه الانتقامات ضد الشعب الكردي كانت تدفع الجماهير الكادحة اكثر فاكثر الى جانب الثورة .

ان القطاع المتقدم من البرجوازية هو المسيطر على قيادة البارتي ويلعب الدور الرئيسي في قيادة الحركة الجماهيرية . والسبب الرئيسي لتمكن البرجوازية من السيطرة على الحركة الجماهيرية هو عياب الخط الثوري من قبل قيادة الحزب انذاك وايغاله في نهجه اليميني وسيره باذيال حكم قاسم بدلا من تبني مطالب الشعب الكردي القومية والنضال في سبيلها مما ادى بالثورة الى ان تواجه خطر الابتعاد عن خطها التحرري اكثر فاكثر .

وكان دور قيادة الحزب مزدوجا ، ورفع شعار تضامن — كفاح — تضامن . فقد كانت ترفع شعار التضامن مع الحكم القاسمي من ناحية ، ثم الكفاح لدفع الحكم لاتخاذ مواقف اكثر تقدمية . ان سياسة الحزب هذه دفعته الى رفع شعار السلم في كردستان من ناحية ، ومن ناحيه أخرى كانت القيادة اليمينيه للحزب تدفع رفاق الحزب في كردستان لعدم مساعدة الثورة مما اعطى البرجوازية الكردية الفرصة لضرب الحزب في كردستان والهيمنة على قيادة الثورة الكردية . وكانت الصدامات في قرية باوكوجك ومنطقة حلبجة أحد مظاهرها .

س — ماذا كان موقف الرفاق في كردستان تجاه السياسة اليمينيه لقادة الحزب ؟

ج — ان التثقيف اليميني المستمر ، والتربية اليمينية المستمرة لقيادة الحزب كان لهما اثرها على ممارسات قواعد الحزب ، مما ادى بالقواعد الى ان تسير باتجاه الخط اليميني لقيادة الحزب التحريفية بدلا من الضغط على قيادة الحزب للمشاركة الفعلية في الثورة واعطائها مضمونها الاجتماعي الثوري . وهنا تكمن الادانة التاريخية للخط اليميني من قبل قيادة الحزب السابقة التي طردت في عملية التطهيرات في ١٧ ايلول ١٩٦٧ . بالرغم من هذا فقد كانت هناك معارضة لكنها لم تكن منظمة او بشكل متبلور ، لقد جرت هذه المواقف الى عزل الحزب عن الجماهير الكردية .

س — ماذا كان موقف قيادة الحزب البارتي من ردة شباط ؟

ج — اثر مجيء البعث الفاشي الى الحكم قام المكتب السياسي السابق لحزب البارت (الطالباني وابراهيم احمد) بعقد هدنة مع البعث معطية له الفرصة لضرب القوى التقدمية وجماهير الشعب بدون مقاومة ، ووقفت عمليا ، سواء ارادت أم لم ترد الى جانب الثورة المضادة . وعند انسحاب رفاق الحزب في كردستان وباقي مناطق العراق الى ريف كردستان والمناطق الاخرى ، عومل هؤلاء الرفاق معاملة سيئة في المناطق الكردية ، حتى لقد اعتقل رفاقنا بل عذبوا من قبل بعض قوى البورجوازية الكردية . ان الدور اليميني التحريفي الذي سلكته قيادة حزبنا انذاك سمح للعناصر البرجوازية في التغلغل في قيادة الثورة الكردية .

س — ما هو دور الحزب الشيوعي العراقي في الثورة الكردية بعد ردة شباط ؟

ج — لقد بدا رفاقنا بالرغم من مؤامرات البرجوازية الكردية يخوضون نضالا بطوليا مشرفا ضد قوات البعث الفاشي مما اكسبهم ثقة الجماهير الكردية بالرغم من سياسة القيادة اليمينية ، وكانت ابرز المعارك التي خاضها الرفاق هي معركة سري حسن بك ومعركة سري بردي في عام ١٩٦٣ بالاضافة الى عدة معارك اخرى متفرقة . واثر مجيء زمرة عارف الى الحكم في ١٨ تشرين ١٩٦٣ بيبنين هام رفاقنا بمهاجمة المواقع الحكومية في راوندوز ، ثم بدأت المفاوضات ، وقد تميزت تلك الفترة بانتشار روح المعارضة والنقمة بين رفاق الحزب ضد قيادة الحزب ، حيث تثبت الخط التحريفي في عام ١٩٦٤ وبدأت قيادة الحزب التحريفية بتأييد حكم عارف العميل .

وعلى اثر استئناف القتال في اذار ١٩٦٥ قامت قوة من رفاقنا بالهجوم على احد مواقع الحكومة في ايار ١٩٦٥ في كروسيلان ، وخسرت قواتنا ٣ شهداء . وفي ٧—٨—١٩٦٥ قامت قوات الحكومة بهجوم على قوة مشتركة من رفاقنا وابطال البيشي مركة في منطقة كورك وقد ثبت الرفاق في مواقعهم ضد الهجوم الحكومي الكبير ولعبوا دورا كبيرا في كسر الحصار المفروض على قوات البيشي مركة في كلي علي بك وخسر حزبنا ٧ شهداء وقد استمر الصمود ٢٢ يوما ضد فرقتي مشاة مسنودة بالمدفعية والطائرات .

معركة هندرين

وقد تجلت بطولة الرفاق في معركة هندرين في ٢—٥—١٩٦٦ التي تعتبر اكبر معركة في تاريخ الثورة الكردية ، وانتشر صدى المعركة في كل انحاء كردستان مفندا اشاعات الرجعيه حول نضال رفاق الحزب فقد قامت قوات الحكومة والمجحوش المرتزقة (اللواء الرابع مع ٣٠٠٠ جحش) وكتيبة مدفعية ١٦ وقوات اخرى اضافية من الجيش بالتقدم الى هندرين واحتلوا مسافة ٢٠٠ متر من قمة كب كموو لم يكن سوى ٥ او ٦ من الرفاق باتجاه تقدمهم وقاوموا حتى نفد عتادهم مما اضطرهم للانسحاب . وقد ظل الرفاق في وضع دفاعي الى ١٢ — ٥ في مناطق كهف شهداء ومنطقة بروخيت ونقطة قلادكة وبيروكان ، واثر الاشاعات التي بدأ الرجعيون يروجونها على ان الشيوعيين تركوا هندرين بلا قتال ونظرا لاهمية هندرين الستراتيجي فقد قرر الرفاق القيام بهجوم معاكس بالرغم من قلة امكانياتهم حيث كان يوجد فقط ١٢٠ رفيقا قام بالهجوم منهم ٦٠ رفيقا ضد قوات الحكومة والجحوش الكبيرة وضد اشتراك الطائرات في المعركة .

قبل الهجوم بنصف ساعة بدأ القصف بمدفعين هاون على الربايا الرئيسية الاربعة الموجودة في القمة الكاذبة وقد اصابت اول قذيفة احدى الربايا اصابة مباشرة مما اثر في معنويات الجنود والمرتزقة ، ثم بدأ الهجوم البطولي ضد نيران كثيفة ، واحتل الرفاق الربايا الامامية وركزوا نارهم على بقية الربايا وبدأ الهجوم من كافة المناطق فاجبر الجيش على الانسحاب نتيجة الهجوم البطولي للرفاق حيث كانوا يلاحقون قوات الحكومة هاتفين بالحزب والثورة . وقد انسحبت قوات الحكومة الى مواقعها السابقة قرب معسكر راوندوز في ظرف ساعة واحدة فقط (بينما احتاجوا اثني عشر يوما لاحتلالها) تاركين في ساحة المعركة — اضافة للاصابات التي سحبوها معهم — خمسة وسبعين قتيلا بالاضافة الى ١٨ مدفع ٣ عقدة ، ٤ مدافع ٤٤٤ عقدة ، ٤ مدافع ٧٥ ملم امريكي ٧ رشاشات ، ٢٨ غدارة ، ٢٧ بندقية برنو وسط ، ٥٤ جهاز لاسلكي ، و ٦ اجهزة لاسلكي رقم ٩ ، وجهازين لاسلكي للاتصال بالطائرات وكافة التجهيزات الحربية لاربعة افواج . (وقد سلمت الاسلحة للثورة الكردية — المراسل) وقد استشهد من رفاقنا آمر السرية الشهيد يونس عزيز ، وصالح الياس وخدر عبدالله بك و ١٢ جريحا بينهم انا .

وبعد المعركة طلبت الثورة الكردية من الحكومة العراقية بواسطة الصليب الاحمر تبادل القتلى والجرحى .

وفي الوقت نفسه كانت تجرى معركة حامية في جبل زمزك بالاشتراك مع قوات البيش مركة البطلة ، حيث قاتل فيها ابيش مركة بشجاعتهم المعهودة .

وبعد الانتصارات في هذه المنطقة توقف القتال على طول الجبهة .

س — كيف جرت عملية تطهير الحزب من العناصر اليمينيه في كردستان ؟

ج — قبل عملية التطهير ، كان هناك صراع فكري حاد داخل المنظمات الحزبية ، وقد تميزت تلك الفترة بانتشار وتعمق الحس الثوري في معظم منظمات الحزب في كردستان ، وعندما بدأت عملية التطهير التفت معظم منظمات الحزب حول الاتجاه الثوري وايدت ٩٥٪ من منظمات الحزب عملية التطهير وستراتيجية الكفاح المسلح . وتوجد امثلة عملية على تأييد منظمات الحزب للتطهير والمشاركة فيه بصورة فعلية .

ففي منظمة السليمانية مثلا لم يبق الا (كذا) شخص يؤيدون الخط اليميني . وبعد التطهير لعب الرفاق في كردستان دورا بارزا في تعميق الاتجاه الثوري الجديد والتحضير للانتفاضات المسلحة ضد الحكم العميل . وكان من جملة الاعمال الثورية السيطرة على ١٤ الف دينار من الحكومة لمساندة الحركة الثورية (تشير « وثيقة الكفاح المسلح » للقيادة المركزية الى ان بضعة مئات من الدنانير فقط وصلت الى منطقة الكفاح المسلح في الاهوار ، بسبب تصرفات بعض العناصر المعادية للكفاح المسلح في القيادة انذاك — المراسل .) ان سيطرة العناصر الانتهازية على المد الثوري والتي اثبتت خيانتها اثناء الضربة الفاشية التي وجهها البعث العميل قد ادت الى حدوث انتكاسة وقتية بالنسبة للحزب .

س — ما رأي الرفاق في اتفاقية ١١ اذار ١٩٧٠ ؟

ج — ان سياستنا هي سياسة الحزب . ان الشعب الكردي وجميع الذين يتحلون بالحس الطبقي العميق قد ادركوا طبيعة الاتفاقية كوسيلة بيد البعث لكسب الوقت كي تحين له الفرصة لضرب القوى التقدمية المعارضة وشراء الاسلحة من الدول التحريفية ، بعد انكسار قواته على عدة جبهات (كان العديد من المؤن والتجهيزات قد نفدت — المراسل) ، ثم القيام بهجوم فاشي اخر . ان دور التحريفية في هذه الاتفاقية لم يكن مشرفا ، بل نحن نعتبر دور التحريفية في تزكية البعث دورا خيانيا . ان التحريفية العالمية هي عمليا ضد الحركة الثوريه في العراق .

العالم

ثلاثة من قادة الحركة الطلابية يتحدثون عن الحركة الديمقراطية التقدمية في اثيوبيا

في ديسمبر ١٩٦٩ ولاول مره في تاريخ امطاعية اثيوبيا يقوم الطلبه الاثيوبيون في عموم اثيوبيا بمظاهرات ضد الحكم الرجعي الامبريالي تهز الاقطاعيه وتنبه المجتمع على تردي الاوضاع الاجتماعيه والاقتصاديه في البلد ، وكان منجراء ذلك ان سقط برصاص العملاء خدمه الامبرياليين شهداء مناضلون كان خير ما قدم هذا الشعب منهم رئيس اتحاد الطلبه الاثيوبي « طولاهم اكزاو » وقد اغتيل يوم ٢٩ ديسمبر ١٩٦٩ في الاضرابات والمظارات المذكورة، وعلى اثر مقتله خرج الطلاب في اثيوبيا كلها بمظاهرات شملت كل مدارس وجامعات أثيوبيا ، وقد تصدى لها شرطة الحكم الرجعي بالرصاص مما ادى الى سقوط ثلاثين شهيدا .

وعلى اثر ذلك حاول الحكم الرجعي تصفية الحركة الطلابية نهائيا ، وقد زج في السجون مئات الطلبة وطارد مئات منهم وتشرد بالمئات لجا البعض من قادة الطلبة الى الدول المجاورة وفي ابريل من عام ١٩٧٠ لجا الى السودان ثلاثة من قادة الطلبة هم : مولقيتا كبدي .. ابراهام كبرز كابيهير .. يوهانس كفلي ، وفي هذه الاسئلة نحاول ان نعرف العالم ولاول مرة على دور الحركة الديمقراطية التقدمية في اثيوبيا ودورها في النضال العالمي وتقييمها الى الثورات المصيرية التي ترتبط بها الحركة التقدمية في اثيوبيا ومنها الثورة الاريترية من خلال هؤلاء القادة .

السؤال الاول

الرفيق يوهانس كفلي ارجو تعريفنا عن تركيب القوى التقدمية المناهضة للحكم الرجعي في اثيوبيا ؟

ان مما شك فيه ، توجد في اثيوبيا طبقات وقطاعات من الشعب الاثيوبي معادية للنظام بحكم وضعيتها الاجتماعية ، فالفلاحون مثلا الذين يمارس عليهم استغلال من قبل الاقطاعيين ، والعمال الذين تستغلهم البرجوازية الاثيوبية ، والمثقفين الثوريين والبرجوازية الصغيرة وقطاع من البرجوازية الوطنية غير المرتبطة بالامبريالية ، كل هؤلاء يشكلون المعسكر المضاد للنظام المرتبط بالامبريالية الامريكية ، ولكن طبيعة القهر الشديد الذي يمارسه النظام لم يعط الفرصة لتنظيم هذه القطاعات باستثناء الطلاب الذين يشكلون الفصيلة الوحيدة المناهضة للنظام والتي استطاعت ان تنظم نفسها بدرجة جيدة. ان هذه الظاهرة لا يمكن تصورها الا اذا عرفنا حقيقة الدولة البوليسية والقمع الدكتاتوري الشديد الذي حجر على المواطنين الاثيوبيين كل الحريات الاساسية والذي استطاع ايضا ان يشل حركة المثقفين ، الذين يقع عليهم مسؤولية توضيح حقيقته للجماهير والذي تم استيعاب بعضهم معه .

والحركة الطلابية في حد ذاتها لم تصل الى ما هي عليه الان كحركة ديمقراطية معادية للنظام الرجعي والامبرياليين الامريكين الا من خلال نضالات عديدة وشاقة ، فقد بذلت كحركة اصلاحية ومن خلال صدامها اليومي بحقائق النظام وبأمكانياتها المحدودة استطاعت ان تتبوأ مركزها الحالي . ان الحركة الطلابية الاثيوبية بحكم وضعها الحالي الذي وصلت اليه من خلال تضحيات جسيمة وصلت الى حد التصفية الجسدية لمعظم قياداتها السنوات العشر الماضية ولاعتقال البعض الاخر منهم قد نجحت في طرح شعارات تقدمية عملت على استقطاب بعض القطاعات الشعبية المعادية للنظام ، فمن خلال شعار الارض لمن يفلحها استطاعت ان توقظ جماهير الفلاحين المستغلة ، كما انها من خلال وعيها للصلة العضوية القائمة بين النظام الرجعي والامبريالية الامريكية التي تعمل على استغلال امكانيات شعبنا تمكنت من توضيح طبيعة النضال الذي يجب ان يخوضه .

السؤال الثاني

الرفيق مولقيتا كبدي ، بعد ان عرفنا تركيب القوى ، أرجو تعريفنا ما هو حجم ومدى تأثير القوى التقدمية في اثيوبيا ؟

ان الحركة الطلابية بحكم تركيبها لا يمكن ان يتعدى نشاطها كشف النظام وتعريف الجماهير بذلك . ان الدور التحريضي الذي تقوم به والذي يتمثل في توزيع المنشورات والقيام بالمظاهرات قد ادى في الاونة الاخيرة الى خلق صلة ثورية بيننا وبين الطبقات ذات المصلحة في تغيير النظام خاصة في المدن حيث شرعنا في التنسيق مع التجمعات العمالية بقصد خوض نضالات مشتركة ، اذ يقوم الطلاب حينما يعملون في المدن لمدة عام (كما هو متبع) بالاتصال بالجماهير ، وقد نجح هذا في خلق راي عام مساند للحركة الطلابية.

السؤال الثالث

الرفيق ابراهام كبرز كابيهير ، ما هو تصوركم للشكل الذي سيطرح مستقبلا للحركة الديمقراطيه في اثيوبيا ؟

ابراهام : يسود هذه الايام في اوساط الثوريين الاثيوبيين اتجاه ينادي بضرورة خلق شكل اعلى من التنظيم يتم من خلاله تجميع كل القوى المناهضة للنظام على ضوء برنامج سياسي يعبر عن الفكر والمحتوى الاجتماعي للجماهير صاحبة المصلحة في التغيير وانه يجب ان يحكم هذا التجمع تصور شمولي لما يجب تحقيقه على اساس معطيات المرحلة التي يعيشها الشعب . اما بالنسبة لنا كطلاب فاننا نحاول جهدنا تثوير تنظيمنا وانتقالنا من مجرد مثقفين الى ثوريين حقيقيين .

السؤال الرابع

الرفيق ابراهام ، ما هي امكانية تطبيق اسلوب الكفاح المسلح على الواقع الاثيوبي ؟

ابراهام : لاختيار شكل من اشكال النضال يجب ان تتضافر عوامل عديدة يمكن تحديدها في نضوج العوامل الذاتية ونضوج العوامل الموضوعية وطبيعة النظام المراد تغييره ، فبالنسبة الى اثيوبيا ان الظروف الموضوعية تكاد تكون ناضجة ، في الريف حيث يستغل الاقطاعيون الفلاحين ، وفي المدينة حيث تقوم البرجوازية باستغلال العمال ، هذا ما يؤكد ان الظرف الموضوعي يكاد يكون قد نضج . اما بالنسبة للظروف الذاتية فانها لم تصل بعد الى مرحلة النضوج بدليل غياب التنظيم . اما عن طبيعة النظام الاقطاعية والرجعية والتي حجرت كل الحريات الديمقراطية ، الذي كان بالامكان لو وجدت ان تحول شكل النظام الذي يجب خوضه (عن طريق البرلمان) . وتحالفات هذا النظام مع الامبريالية الامريكية التي ستتمسك حتى النهاية بوضعها في هذه المنطقة الاستراتيجية من العالم . كل هذه الحقائق متى ما نضجت الظروف تجعل من امكانية تطبيق الكفاح المسلح وحرب التحرير الطويلة الامد حقيقة واردة .

السؤال الخامس

الرفيق ابراهام كبرز ، ما هي نظراتكم الى القضية الاريترية واسلوب الكفاح الذي تنتهجه جبهة التحرير ؟

كان القرار الفدرالي الذي قضى باتحاد اريترية مع اثيوبيا فدراليا والذي جاء ، نتيجة المناورات السياسية الدولية كان مناقضا لتطلعات آمال الجماهير الاريترية ومن خلال تطور رفضها لهذا القرار ومواجهتها للنظام توصلت هذه الجماهير الى ضرورة شكل الكفاح المسلح الذي نعتبره اعلى شكل من اشكال النضال السياسي .

ثم عقب الرفيق كفلي : وبغض النظر عن حقيقة كون اثيوبيا امبراطورية تضم قوميات عديدة ، وبما انه من حق هذه القوميات تقرير مصيرها ، فان المسأله الاريترية لها جوانبها الخاصة والمميزة ، فمن المعروف ان الشعب الاريتري قد خاض نضالا تحرريا ضد الحكمين التركي والخديوي وضد الاستعمار الايطالي فان هذا النضال قد ولد بفعل المغامرات الدولية التي فرضت الاتحاد الفدرالي دون اخذ بالاعتبار لرغبات الشعب الارتيري وآماله بالحرية والديمقراطية ، كما ان النظام الفيدرالي قد خرق بواسطة النظام الرجعي في اثيوبيا ، ولهذا فاننا نؤمن بانه من صميم حقوق الشعب الاريتري ان يختار النظام الذي يريده .

السؤال السادس

الرفيق مولقيتا كبدي :
هل في نيتكم تنسيق الكفاح مع جبهه التحرير الاريتريه لاسقاط النظام الاستعماري الرجعي في اثيوبيا ؟

مما لا شك فيه ان من الضرورة تنسيق مجهوداتنا للتغلب على النظام الرجعي في اثيوبيا ، ولكن في هذه المرحلة ونتيجة لغياب التنظيم الخاص بنا فان تحديد شكل التنسيق او حجمه سابق لاوانه ولكن متى ما تم استنار مثل هذا التنظيم فان طبيعة المرحلة التي نخوضها تحتم علينا سويا ان ننسق جهودنا فيما بيننا الى اقصى حد ممكن.

ثم عقب الرفيق ابراهام كبرز : ان التطورات الثورية والايجابية الاخيرة كالثورة الارتيرية والتي تهدف الى ابراز الوجه الثوري للثورة تجعلنا اكثر تفاؤلا في المستقبل لتوثيق علاقتنا وصلاتنا من اجل الاهداف التي نناضل من اجلها .

السؤال السابع

الرفيق ابراهام كبرز ، يرجى تعريفنا على خطة عملكم في المستقبل ؟

● عندما خرجنا من اثيوبيا كنا نعي المسؤوليات والاعمال التي يجب ان نقوم بها، والا كان خروجنا هروبا لانقاذ انفسنا ويمكننا القول باختصار أن ما نسعى اليه هو الاتصال بكل المجاميع الطلابية الثورية المنظمة في الجزائر وليبيا واوروبا والولايات المتحدة وذلك لفتح حوار جاد حول المسائل الاساسية المتعلقة بنضال شعبنا ضد النظام الرجعي للتوصل الى صيغة تحمل اكثر كفاءة وفعالية لخدمة اهدافنا ، هذا بالاضافة الى شرحنا لكل القوى الديمقراطية حقيقة النظام الرجعي التي يعيشها شعبنا .

اعد التحقيق جاسم الزبيدي

في مكان ما من السودان كان لقاء مع ثلاثةمن قادة الحركة الطلابية الاثيوبية .

تركيا

نموذج عن ازمات البلدان المتخلفة

قواعد عسكرية ، نهب امبريالي وجيش عاجز عن الاضطلاع بمهام التحرر الوطني والتنمية الاقتصادية

تكمن الاهمية الرئيسية في الحديث عن تركيا ليس في الاحداث الاخيرة التي حصلت فيها ، وليس في أنها كانت تلك الامبراطوريه الهائلة التي استعمرت البلاد العربية اكثر من أربعة قرون ، كما انها لا تكمن في ارتباطاتها المتعددة والمتينة بالغرب واحلافه العسكرية وكونها اصلب واخطر قاعدة أميركيه على حدود الاتحاد السوفياتي وعلى مقربة من منطقة عربية تغلي بنزاعات لا تتوقف تأثيراتها والقوى المساهمة فيها عند حدودها. رغم ما لكل هذه المسائل من قيمة ووزن ، فان العبرة الاساسية من معالجة قريبة للاوضاع التركية هي في ان هذه الاوضاع تشكل نموذجا صارخا لمثيلاتها في اغلب البلدان المتخلفة. فبدائية الانتاج الزراعي في الريف وقيام كمبرادورية في المدن تتعيش على علاقة طفيلية بالرأسمالية الغربية فلا تتعرض للريف ولا تؤثر في علاقاته السياسية المتخلفة التي تتحكم فيه — كل ذلك — يقدم مثلا حيا عن وضع لبناني مشابه . كما أن الدور الوطني الذي يلعبه الجيش ، الفئة المنظمة الوحيدة في غياب طبقة عاملة قوية وفي ظل هيمنة اقطاعية طاغية في الريف امام حدة مشاكل اقتصادية واجتماعية في البلاد ، وحدود هذا الدور ، يظهران في تركيا كصورة جد معبرة عن أوضاع مماثلة — وان لم تكن متطابقة — في مصر وسوريا ، وغيرهما في أميركا اللاتينية وأفريقيا . أما أزمة الحزب الشيوعي فيمكن تعميمها دون حرج على جميع البلدان المتخلفة .

الاحداث :

في الوقت الذي كان فيه اكثر من ٢٠ الف شرطي تركي يقومون بالبحث عن أربعة من رجال سلاح الجو الاميركي وخاطفيهم في مطلع اذار الفائت ، وبينما كانت جميع دلائل الموضع الاقتصادي تنذر بكارثة ، وجه الجنرال م. طاقماك ورئيس الاركان وقادة الجيش كتابا الى الحكومة يامرون فيه رئيسها سليمان ديميريل بالاستقالة ويطالبون « بحكومة قوية قادرة على انهاء حالة الفوضى التي تعيش فيها تركيا وتحقيق الاصلاحات الاقتصادية والاجتماعية التي ينص عليها الدستور بروح كمالية (نسبة الى مصطفى كمال اتاتورك) وتطبيق القوانين التي تحمي الاصلاحات الكمالية » . وقد امهل هؤلاء على لسان قائد الحرس الوطني الجنرال كمال الدين ايكين الحكومة الجديدة التي يريدونها « قوية محترمة فوق مستوى السياسات الحزبية » (!) ان تحقق اصلاحات بينها الاصلاح الزراعي والتربوي ووضع قانون جديد للانتخاب . وقد رافق بيان ١٢ اذار موجة من اعمال العنف والاضطرابات بينها انفجارات في بعض المؤسسات الاميركية وبعض مراكز الصحف اليمينية .. واذا بالرئيس التركي جودت صوناي يعلن في ١٥ اذار أن القوات المسلحة تريد التذكير بالدور الذي يكلفه به الدستور والقانون ، لانه لا يكفي انشاء نظام ديمقراطي من أجل تحقيق الاصلاحات التي ينص عليها الدستور . وان الشعب الذي صوت على هذا الدستور انما وضعه في حراسة جميع ابنائه . وبينما كانت تتردد انباء عن تصفية مجموعة من الضباط على علاقة بالهيئات اليسارية ، كان صوناي يكلف نهاد اريم ، بتأليف حكومة ائتلافية وهو من حزب الشعب الجمهوري وقد استقال منه ليكسب صفة الاستقلالية التي اشترطها العسكريون .

وقد أعلن أريم في ١٩ اذار أن الحكومة الجديدة لن تغير مواقف سابقاتها من الولايات المتحدة الاميركية ومن قواعدها العسكرية وانها ستعدل قانون الانتخابات وتعيد النظام والامن.

وقد اعرب حزب الشعب الجمهوري عن معارضته لحكومة ائتلافية برئاسة اريم بتقديم استقالة امينه العام وجميع اعضاء اللجنة المركزية للحزب . وعشية معركة عنيفة بين طلبة يساريين من جامعة انقره والشرطة التي تحتل الجامعة عقبها هجوم من اليساريين على اليمينيين في الجامعة اعلن اريم في ٢٦ اذار تأليف حكومة ائتلافية من ٢٥ وزيرا ، بينهم خمسة من حزب العدالة ، وثلاثة من حزب الشعب الجمهوري بين هؤلاء الكولونيل السابق صادق كوكاز الذي يتولى منصب نائب رئيس الوزراء ووزير الدولة . أي أن الحكومة الائتلافية تعبر عن اغلبية لحزب العدالة الاكثري وان لم تعكس اكثريته النيابية .بينما تعكس بقية المناصب اتجاه العسكريين الاصلاحي .

تعليق اولي :

يبدو من مبادرة العسكريين ، وتاييد صوناي لهم ، ان الجيش ما زال يلعب دورا محوريا في محاولة انتشال البلاد من أزمات اقتصادية وارتباطات امبريالية تاتي بها سيطرة التحالف الثلاثي في تركيا : البرجوازية الكمبرادورية (والتجارية خاصة) وكبار الاقطاع والقواعد والمؤسسات الاميركية .. وهذا امتداد للدور الذي لعبه الجيش في فترات حاسمة من التاريخ التركي الحديث في الاعوام ١٩٠٨ و ١٩٢٢ و ١٩٦٠ كتعبير عن نقمة شعبية واتجاه نحو اصلاحات تحرك قطاعات واسعة من الجماهير . وما التحرك الاخير للعسكريين الا امتداد لتحرك اسبق قام به صباط البحرية التركية في نهاية عام ١٩٦٩ حين وجهوا كتابا كماليا الى الحكومة ينتقدون فيه رجعيتها وعجزها وكان تحرك هؤلاء الضباط انذاك نتيجة وضع متأزم ارهق البلاد اذ اضرب في تلك السنة حوالي ١٢٥ الف معلم ابتدائي وثانوي (ما يقرب المجموع) مطالبين بتحسين اوضاعهم وبالحرية الثقافية وحق الاضراب للموظفين . تلى ذلك مباشرة اضراب حوالي ٤٠٠ الف موظف من أجل مطالب مشابهة . هذا في حين لم تهدأ الاضرابات الطلابية في البلاد رغم تجنيد الدولة لمجموعات يمينية متطرفة مسلحة لتصفية الحركات اليسارية والماركسية .وهكذا مع تعقد الوضع في البلاد وتخبطه في اضطرابات ومشاكل عجز الحكم أن يجد لها حلا ، كان المخرج الوحيد ان يتحرك الجيش. وقد فعل . ولكي نضع هذا التحرك في سياقه التاريخي ، ونوضح الوضع الذي انتجه والقوى الفاعلة فيه لا بد من العودة .

المرحلة الوطنية

اثارت الحرب العالمية الاولى ، في الهجوم الاستعماري البريطاني على تركة « الرجل المريض » ودعم بريطانيا لليونان في غاراتها على بلاد الاناضول ، حركة ثورية وطنية في الجيش استرجعت اراضي تركيا واطاحت بالسلطنة العثمانية واقامت الجمهورية ونصبت قائدها مصطفى كمال « اتاتورك » رئيسا .

ولم يكن لدى المجموعة التي وصلت الى الحكم أي أساس نظري ثوري ، وانما كانت تتمتع بحس وطني رهيف تثيره مشكلة البلاد الرئيسية : التخلف الناتج عن الهيمنة الاقطاعية وليس عن العلاقة بالاستعمار ، الذي توجه في تلك الفترة الى البلاد العربية دون بلاد الاناضول . فكانت حساسية الشباب الوطني آنذاك تتجه نحو البناء القومي لعلاقته الوثيقة بالتخلف . فقد لعب الاسلام دورا هاما في تثبيت مواقع الرجعية التركية ومؤسساتها الاقتصادية والسياسية . فكانت الاجراءات تتجه نحو العلمانية والجمهورية والتقدمية والاصلاحية .. فاقفلت مؤسسات دينية كثيرة واستبدلت بأخرى علمانية ، واستبدلت احرف الكتابة باللاتينية لضرب الثقافة الاسلامية الرجعية ، وأبدل اللباس التقليدي بالاوروبي ..

الردة

توفي اتاتورك عام ١٩٣٨ وخلفه عصمت اينونو ليكمل خط صديقه . ولكن التحول الذي بدأت تعرفه تركيا آنذاك كان يمهد لسيطرة فئة جديدة تمثل المصالح الجديدة . فالملكية الكبيرة سمة الوضع الزراعي التركي اذ يملك الاغا قرى باكملها يعيش عليها مئات المأجورين وقد نتج عن هذا الوضع ثورات فلاحية دموية عدة . في المقابل كان التنافر بين الفقر والغنى في المدينة يتبلور في بروز طبقة بورجوازية قائمة على الربا لا توظف اموالها في قطاعات انتاجية ، كي لا تتعارض مع الرأسمالية الغربية التي بدأت تغزو الاسواق التركية ، وتفضل عليها قطاعات ثانوية مربحة (كالاثاث) الىجانب مجموعة من التجار وثيقة الارتباط بالغرب . وبما ان الكمالية قد اعتمدت على البرجوازية المتوسطة فقد تحالف ضدها الاغوات والبرجوازيون الكبار . ومن بين « خيرات » ستالين مطالبته بأراض تركية. مما دفع عصمت اينونو الى الارتماء في احضان اميركا التي اشترطت عليه انفتاحا « ديمقراطيا » تمثل في انتخابات عامة للبلاد عام ١٩٥٠ وصل على اثرها الحزب الديمقراطي (اقطاع وبرجوازية) الى السلطة معتمدا على السيطرة الاقطاعية في الارياف . وبدأ ضرب جميع الاصلاحات الكمالية : اعادة فتح المدارس القرآنية ، واعادة الاعتبار للكلية الدينية ، وحيث لم يكن هناك غير كليتين اسلاميتين عام ١٩٤٩ ، اصبح هناك ثلاثون كلية عام ١٩٦٠ . وارتفع عدد الجوامع بين ١٩٥٠ و ١٩٦٠ الى خمسة الاف محشوة بالعديد من الائمة والذين ينفثون سموم التعصب والرجعية . في عام ١٩٥١ دخلت تركيا الحلف الاطلسي ، ثم وقعت على معاهدة حلف بغداد دفاعا عن المصالح البترولية للرأسمالية الغربية ودعما للانظمة العربية المهترئة . فأهملت الخطة الخمسية والحماية الجمركية ، وتعاظم دور الكمبرادور بينما غرقت البلاد بالفقر والدولة تتراكم عليها الديون وتلجأ الى الاصدارات النقدية فتخفض بذلك قيمة النقد في حين كانت الاسعار ترتفع بجنون . وتتوزع في قرى تركيا فرق « متطوعي السلام » تحت ستار معونة اميركية للثقافة التركية فتمتلىء البلاد بعملاء الاستخبارات الاميركية. وبدا ان البلاد في أزمة اقتصادية خانقة .

عودة الجيش

وكانت انتخابات ١٩٥٧ التي سجلت تراجع الحزب الديمقراطي الذي خذلته الجماهير الريفية لانه لم يحقق الاصلاحات التي وعد بها ، وتقدم حزب الشعب الجمهوري الذي يعتمد على الطبقة المتوسطة والجيش . فبدأ الحزب الديمقراطي الحاكم عملية قمع وتضييق على الحزب الجمهوري . وكانت بداية عام ١٩٦٠ مليئة بالمظاهرات ومظاهر الاحتجاج والاستياء . ولما جرد الحكم الجنرال غورزل من منصبه كقائد للجيش ، جاء الى السلطة على رأس ٣٩ ضابطا (مجموعة الاتحاد الوطني) فعطل الدستور والقي القبض على زعماء الحزب الديمقراطي ، واستماد الحكم الجديد الخطة الخمسية وتوصل بصعوبة الى سد العجز في الميزان التجاري واطلق حرية الرأي والاعلام وحق الاضراب والتجمع : (من هنا يبدأ ظهور حزب العمل التركي بديلا للحزب الشيوعي الممنوع) وعدل الدستور وأقام حياة برلمانية مع مجلس لقيادة الثورة وهيئة استشارية .. وخوفا من تدخل الحلف الاطلسي الذي وضعت تركيا تحت تصرفه ٤٨٠ الف جندي تصرف الحكم الجديد (بحكمة) وخاصة في مسألة قبرص ..

بتحريك عناصر رجعية يمينية يونانية قطعت الاكثرية اليونانية في قبرص الطرق على قرى الاقلية التركية فهددتها المجاعة . فتحركت تركيا لتساعد رعاياها قاصفة مواقع اليونانيين وتحرك اسطولها البحري باتجاه الجزيرة . ضغط الحلف الاطلسي على تركيا للاعتدال . وبينما كانت الامم المتحدة تقف مكتوفة اليدين وقف الاتحاد السوفياتي ضد حماة القواعد الاميركية، والبلاد العربية ضد من يساعد اسرائيل .

فكانت الحادثة درسا لتركيا التي اعادت علاقاتها الديبلوماسية مع ج. ع. م. المقطوعة منذ ١٩٥٦ ، وراحت تتبادل الزيارات مع

الاتحاد السوفياتي الذي يقدم معونات بـ ٣٦٦ مليون دولار لاقامة مصانع انتاجية وليبدأ منذ ١٩٦٣ ـ ١٩٦٤ (أزمة قبرص) بتوليد أول تيار معاد للاميركان .

انشق الحزب الديمقراطي الى حزب تركيا الجديدة الضعيف الاثر ، وحزب العدالة الذي شارك بالانتخابات والحكومة الائتلافية لتمتعه برصيد فلاحي كبير اذ حصل عام ١٩٦٥ على ٥٢٫٨٧٪ من الاصوات وبالتالي على اغلبية في الحكومة ، في حين تراجع حزب الشعب الجمهوري (٢٨٫٧٥٪) بسبب سيطرة الكمبرادور على الجماهير في المدن . ويأتي سليمان ديميرل ذو الاصل الريفي (سبب جماهيريته) والتربية والثقافة الاميركيتين رئيسا للوزراء ليحول البلاد من بلاد نامية بسبب بنيتها الداخلية ، الى بلاد متخلفة بسبب ارتباطها بالامبريالية ..

مشكلات الانماء

التصنيع : باستثناء المؤسسات التي أقامها الاتحاد السوفياتي ، ليس هناك غير صناعات تركيبية تحويلية وهي تسبب عجزا في ميزان المدفوعات ، اذ تتطلب واردات بـ ٦٠٠ مليون دولار بينما لا تتجاوز قيمة الصادرات ٤٥٠ مليون دولار . وقد ادخل الصناعيون الغربيون ١٧ مليون دولار عام ١٩٦٧ فاخرجوا من البلاد ٢٥ مليون دولار على شكل ارباح . وفي عام ١٩٦٨ وظفوا ١٣ مليون دولار وسحبوا للخارج ٣٢ مليون دولار ارباحا . فكانت النتيجة هجرة في الايدي العاملة (حوالي ١٨٠ الفا) وتحسن ميزان المدفوعات بارسالها ١٥٠ مليون دولار الى تركيا ، وتضخم مالي يضاعف الديون المترتبة على تركيا (التي تجاوزت المليار و ٢٣٢ مليون دولار للغرب بين ١٩٦٣ ـ ١٩٦٦) .

الزراعة

بعد أن كانت الزراعة تسد العجز في ميزان المدفوعات ايام اتاتورك ، أصبحت تعاني من العجز بعد ١٩٥٨ . وذلك يعود الى المستوى التقني المتدهور والعلاقات الانتاجية الشديدة التخلف . ففي سنة ١٩٦٨ مقابل ٣٦٥٠ تراكتور كان هناك مليون عربة جديدة ومليونا محراث بدائي ، وذلك لاستثمار ارض تبلغ مساحتها ١٩ مليون هكتار . وما دام الوعي الفلاحي بدائيا او منعدما فأن سيطرة الاغوات مستقرة وقد أدت بعض التحسينات وزيادة عدد السكان الى البطالة (كان العاطلون عن العمل يشكلون عام ١٩٦٠ حوالي ٢٤٠ الف من مليون ونصف من سكان انقرة) فالهجرة الى المدن حيث يشكل المهاجرون جمهور الثورة المضادة وادواتها .

الثقافة

تبلغ نسبة الامية ٤٠٪ من السكان ويشجع حزب العدالة المدارس الدينية بدل العلمانية . وتعاني تركيا فقرا من حيث التقنين ، ويتواجد الاطباء بمعدل طبيب واحد لكل ٢٧٠٠ مواطن (تصل هذه النسبة في شرق تركيا الى طبيب واحد لكل ٧٧٠٠ مواطن) .

المستوى المعيشي

خلال الاربع سنوات الاخيرة ارتفعت اسعار المياه والكهرباء . وارتفعت اسعار السكن والالبسة بنسبة ٣٠٪ في انقرة و ٤٣٪ في استانبول .

مع ذلك تصر تركيا على دخول السوق الاوروبية المشتركة، تحت ضغط الكمبرادوريين الذين يؤمنون بذلك الفوائد والارباح الاضافية، وعلى امل استعادة التوظيفات الراسمالية الاجنبية التي تخلت عن تركيا مؤخرا . ومعنى ذلك حلول كارثة هائلة اذ تنفتح السوق التركية المتخلفة أمام الانتاج السلعي الغربي المتطور.

من هنا تبرز المعارضة الوطنية في تركيا مؤلفة من البرجوازية المتوسطة التي تخشى دخول الرساميل الاجنبية ، ومن الانتلجنسيا البروقراطية والجامعية والجيش .. ان الرادع الحاسم الذي كان يحول بين هذه المعارضة (وما يزال) واستلامها السلطة مباشرة هو تخوفها من تدخل أميركي مباشر . ولا يبدو ذلك مستبعدا نظرا لاهمية تركيا وموقعها الاستراتيجي في سياسة الحلف الاطلسي العسكرية . وهذا ما يفسر التحرك العسكري الاخير في حدوده المتواضعة . فاذا كان بمقدوره ان يملي شروطه على الحكم ، فانه لا يأمن الاستيلاء على السلطة .

أين تقف الطبقة العاملة وحزبها

الصناعة التركية شابة والطبقة العاملة حديثة تشكل تجمعات في مدن الساحل والداخل بعد نزوحها من الريف . وتقبض أجورا مرتفعة بالنسبة للمعيشة في القرية . فمن بين مليوني عامل هناك ٧٠٠ الف نقابي ، تنتهي النقابات في اتحاداتها الى سيطرة الاتحادات الاميركية العالمية عليها .

ولم تبرز نقابات شيوعية قبل ١٩٦٧ . لذا كانت اضرابات العمال محصورة حتى الان في الدفاع عن وضعهم كعمال .

حزب العمل

تأسس عام ١٩٦٠ وحصل على ٢٦٧١٠١ صوتا في الانتخابات الاخيرة . يتزعمه اتجاهان: انتهازي وماركسي ، وتمزقه الصراعات حول قضايا عالمية . زعيمه م. أيبر . مثقف انتهازي ، يقوم بصفقات مع البرجوازية من اجل مكاسب انتخابية ، يحمل لواء الدعوة الى « اشتراكية ضاحكة تركية ومتميزة » !! في المقابل هناك جناح البرفيسور آرين ومدام بوران المعارض .

ولما كان الاتجاه الاكثري الاول يحلم بقوى وطنية في الحكم مكان القوى الحالية العميلة وبمرحلة وطنية ديمقراطية انتقالية نحو الاشتراكية (وهذا ما يبرر له تحالفاته الانتخابية والتسويات التي يلجأ اليها) فان الاتجاه المعارض يميز البرجوازية الكمبرادورية التركية المختلفة عن الاوروبية الوطنية ، ويلاحظ السيطرة الاقطاعية في الريف ، ولا يرى مقابل المحور المهيمن الذي تشكله هذه البرجوازية وتلك الاقطاعية مع الشركات الاجنبية الا بناء حزب ثوري لا يمكنه أن يلجأ الى اتفاقات مع أي طرف قبل أن يؤطر علاقاته العمالية .

خارج الحزب استطاعت عناصر اشتراكية أن تتجمع ولها مجلتان : اسبوعية هي « اليسار التركي » وشهرية هي « الانارة » وتسعى الى اقامة اتحاد كمالي اشتراكي من العناصر الوطنية والبرجوازية الصغيرة والمثقفين والجيش والعمال ..

ويبدو ايضا أن هناك مجموعات اخرى مثل منظمة « جيش تحرير تركيا » التي قامت بخطف الجنود الاميركيين مؤخرا . ولا يبدو ان وزنا كبيرا بين القوى المتنازعة .

هكذا تطرح جملة من المشاكل دفعة واحدة في بلد واحد . واذا كان النمو الانتاجي للبلد لا يمكن أن يتجاهل التوظيفات في الزراعة ،واذا كان اي اتجاه تقدمي في الحكم لا يمكنه الاستمرار اذا أهمل القطاعات الغفيرة من الفلاحين (اذ تبقى تركيا في النهاية بلدا زراعيا) فان تنظيم الفلاحين بقيادة عمالية يبدو الحل البارز ..

الحلقة الثالثة من موضوعات مجموعة "المانيفستو" عن الخط العالمي

نضوج المرحلة الشيوعيّة

تواصل « الحرية » في هذا العدد نشر القسم الثالث من « المانيفستو » الايطالية حول الخط العالمي . ونذكر بان « الحرية » سوف تعقب على هذه الوثيقة في اعداد لاحقة .

الثورة بوصفها حدثا اجتماعيا

كل ذلك يعني ان الشيوعية، بالمعنى الجذري للكلمة، ـ وبالتالي الاشتراكية بوصفها مرحلة انتقال ـ قد دخلتا لاول مرة في التاريخ ، مرحلة النضج واصبحتا برنامجا سياسيا ممكنا .

للمرة الاولى ، اصبح بوسع الطبقة العاملة وحزبها ان يخوضا نضالا يرفعان فيه مطالب تخص الفئات الاجتماعية الاخرى ، ولا يعبران عن نفسيهما كقوة تابعة للغير ، بل أن يخوضا نضالا يظهران من خلاله كقوة مهيمنة ، تنهض باعباء علاقات انتاج جديدة ونموذج في التنظيم الاجتماعي جديد . بهذا المعنى ، يمكن للثورة ان تكون من جديد ، كما هي بالنسبة لماركس ، حدثا « اجتماعيا » قبل ان تكون حدثا « سياسيا » : اذ يصبح الاستيلاء على سلطة الدولة وسيلة تثبيت لهيمنة اجتماعية جديدة : ولا يعود ثمة تناقض بين السلطة والبرنامج ، فالبروليتاريا في وضع يمكنها من التعبير عن المضامين التي تطالب على اساسها بالاستيلاء على السلطة ، ومن تحقيق هذه المضامين في آن واحد . ضمن هذه الطريقة الجديدة للقيام بالثورة ، طريقة اغنى بما لا يحد (ولعلها الطريقة الوحيدة الممكنة في الغرب) ، هناك ايضا قيمة مئة عام من تاريخ الحركة العمالية ، قيمة قرن من النضالات التي زعزعت النظام ومنعته من تطوير اتجاهه الكارثي المستمر . هذا هو محور الستراتيجية الجديدة للثورة في الغرب.

في قرارة هذه الحقيقة لا يكمن فقط تطور القوى الانتاجية بل تكمن ايضا القفزة النوعية التي تولدت عن مثل هذا التطور ، وردة الفعل المتولدة بين المستوى الجديد الذي بلغته القوى الانتاجية وعلاقات الانتاج الرأسمالية . ان تحليل هذه القفزة النوعية هو المهمة الجديدة التي لم تجابهها الماركسية حتى اليوم بجدية ، تاركة بذلك فراغا لا تقوى « الوصفية » السوسيولوجية والاستنباط السياسي على ردمه . ان هذه السمات التكوينية ، تبدو لنا بصورة ترسيمية كما يلي :

أ ـ دخول العلم والتكنولوجيا بشكل مكثف على الانتاج .

ان التطور الاقتصادي الذي غالبا ما كان ، في المراحل السابقة ، تطورا اتساعيا ، ولاقى في استغلاله للعمل وفي استخدامه للموارد المادية غير المستعملة عناصر توسعه ، يتحقق الان بالدرجة الاولى من خلال انقلابات مستمرة في التكنولوجيات والمواد والمهن والخبرات . لقد بلغ المجتمع البشري ، في البلدان المتقدمة ، مستوى أصبح معه المصدر الحاسم للانتاج الواسع ـ او يمكنه ان يصبح ـ لا العمل البشري المباشر بل تلك التركة الاجتماعية من المعارف ، بغية اتاحة المجال لتوسع ثابت في الانتاج عبر استعمال متجدد الفعالية دائما للرأسمال الثابت المعطى ، وكنتيجة مستخلصة من التطور الكلي المتعدد الجهات الذي للنشاط الاجتماعي الحر . ان امكانية كهذه تدخل في تناقض وثيق مع نمط انتاج يقوم محركه الرئيسي على الربح ، ويدخل ضمنه حساب الانتاجية بشكل قطاعي ومباشر، وحيث يتعارض التقسيم السياسي والاجتماعي للعمل مع التطور الكلي الاتجاه لجميع الافراد . ان الراسمالية تتصرف ازاء مثل هذا التناقض بتقليصها لادخال التقنيات الجديدة مساحة ووتيرة وبمضاعفتها للتبذير والطفيلية وبربطها لكمية التطور ونوعيته بالغاية الخاصة التي تهدف الى اعادة انتاج ما يقوم في المجتمع من علاقات طبقية وسلطة .

ب ـ علاقة جديدة بين الانتاج والاستهلاك .

حتى الان كان الانتاج يعتمد الحاجات الاولية الواسعة الاستقلال والوحيدة الجانب كمرجع اساسي له . اما اليوم فان جزءا هاما من الاستهلاك ، في مجتمعات الرأسمالية المتقدمة ، يلبي ، على العكس ، حاجات يقوم النظام الاجتماعي بخلقها بشكل مصطنع ، بل ان بعض هذا الاستهلاك يبدو استهلاكا معزولا عن كل حاجة ومعدا بشكل مفتعل لدعم الطلب . هكذا تتزعزع القاعدة نفسها التي تقوم عليها العقلانية الاقتصادية الرأسمالية التي طالما عرفت عن نفسها بوصفها النمط الاكثر فعالية من حيث توزيع الموارد بالنسبة لغاية محددة سلفا . واذن يصبح من الضروري تحديد اية أوليات هي التي تحكم تكون الحاجات ووفقا لاية مقاييس غير كمية صافية ينبغي ان نحكم على التطور . ان تكون المغريات الفعالة ، ولكن غير المصطنعة ، بغية استعمال الطاقات الموجودة يصبح حاسما ، وعندئذ يمكننا تكريس العمل الاجتماعي لتلبية الحاجات البشرية العليا ، لا بالضرورة عبر انتاج الخيرات المادية والخدمات وتبادلها في السوق. ان النظام الرأسمالي ، وهو الغريب بطبيعته عن هذه المشكلات وهذه الامكانيات ، يجابه العلاقة الجديدة ، علاقة الاستهلاك بالانتاج ، اما بمضاعفة لا معنى لها للمنتوجات المعدة لتلبية حاجات مادية معينة ، او بخلق استهلاكات تبذيرية صرفة ، او بمضاعفة مصاريف الاجهزة الطفيلية .

ج ـ علاقة جديدة بين الرجل والآلة .

على هذا المستوى التاريخي تتبدل مشكلة العمل ، او يمكنها ان تتبدل ، بشكل جذري. سواء كان ذلك يعني امكانية تقليص قسم كبير من العمالة المجزاة ، او كان ذلك يعني امكانية تحول النشاط الحر الكلي الاتجاه مباشرة الى نشاط منتج (تقنيات جديدة وحاجات جديدة) ، او كان ذلك يعني بشكل خاص امكانية ان تؤخذ نوعية العمل كهدف للتطور ومقياس للتقدم . ولكن بما ان تملك فائض القيمة من العمل المباشر ، وبما أن بنية السلطة الذاتية هي أوليات منظمة للراسمالية ، فاننا نشهد في الواقع حدة في التخصص وفي توزيع عمل الجمهور ، كما سنشهد وضع قسم متزايد من السكان خارج النشاط الانتاجي ، واتساع مجال « الوقت الحر » كمجرد فراغ وتوزيع ظاهري للجهود.

د ـ طابع جديد للتطور العلمي . ان العلم ، بوصوله الى مستوى رفيع من المعارف ، والى طاقة من التخطيط ، وعلاقة مباشرة بالانتاج ، يتخذ هو الاخر معان متنوعة . فهو ، من جهة ، قد بلغ حدا بعيدا من الاستقلال بالنسبة لتاريخه اذ هو باستمرار نتيجة اختيار بين مختلف الاتجاهات الممكنة في ميدان البحوث ، ونتيجة البرمجة في استخدام طاقات البشر والموارد . وهو، من جهة اخرى ، اقل استقلالا بكثير عن النظام الاجتماعي الذي يتلقى منه اهدافه وموارده ويقدم اليه بالمقابل وسائل تطوره الحاسمة ، الى ذلك فهو عبر التكنولوجيا ، لم يعد يقتصر على تقديم الطرق والوسائل المتفاوتة في عظمها وحداثتها بغية تحقيق بعض الاهداف الانتاجية ، بل انه يتلاعب بالتوازن الطبيعي وبالذات البشرية . من هنا يصبح من المهم اهمية قاطعة ، معرفة من الذي يتولى السيطرة على التقدم العلمي (الذي لم يعد حياديا ومحددا بشكل مسبق) وكيف تتم هذه السيطرة ، وما هي النتائج التي يقدر لهذا التقدم ان يؤدي اليها على المدى البعيد . ان الراسمالية لا يمكنها ان تقدم ازاء هذه التساؤلات الا جوابها الخاص ، اخضاع التطور العلمي لضرورات الربح ، والسيطرة والتحكم بالجماهير .

٧٣ ـ ولكن اذا كانت التناقضات المحددة التي تحكم الراسمالية واذا كان نضج الشيوعية بوصفها ثورة جذرية ، ينجمان عن تطور في جنس القوى الانتاجية من حيث قفزتها النوعية المحددة (وهو ما أدركه ماركس بعبقريته وبدا تحليله) فان نتيجتين اساسيتين تنجمان عن ذلك وتشكلان فرضية مسبقة لكل بحث ستراتيجي حول الثورة الغربية .

الرؤية الشيوعية

٧٤ ـ النتيجة الاولى هي انه لا يمكن ان نعني بنضج الشيوعية تكونا عفويا تدريجيا لعناصر من « المجتمع الجديد » ضمن المجتمع الحالي ، او تناقضا مستقيما متصاعدا بين القوى الانتاجية التي تتهيأ منذ وقت لتصل الى مرتبة اجتماعية جديدة وبين العلاقات الانتاجية التي تعيق هذا الوصول ، ان هذه الرؤية التطورية ، الكاوتسكية ـ الحديثة ، التي تشهد اليوم اقبالا جديدا عليها ، هي في الحقيقة رؤية تكذبها الوقائع . هذه العناصر بالضبط ، التي تعمل على «انضاج» الحاجة للشيوعية وتجعلها ممكنة ، والتي تتيح للراسمالية كذلك ان تحور تطور القوى الانتاجية نفسه (التقنية ، المهن نموذج الاستهلاك ، الاشكال الايديولوجية ، المؤسسات) وتؤمن تكييف هذا التطور لخدمة غاياتها الخاصة ، هي التي تحمل مباشرة في داخلها مؤشر علاقات الانتاج التي تنمو هي ضمنها . هكذا ، يبقى بين ترسيمة الثورة البرجوازية وترسيمة الثورة البروليتارية ، فرق جذري ، بل ان هذا الفرق يزداد حدة . ان الثورة البروليتارية ليست ملاحقة الاتجاهات الناضجة في المجتمع الراسمالي وتحرير هذه الاتجاهات ، بل هي عملية تسريع لتناقض جدلي ، انها قفزة نوعية .

٧٥ ـ ان تكوّن البديل الثوري ، ومن ثم بناء المجتمع الجديد يمران اذن عبر نقد جذري وعياني لجميع مظاهر المجتمع الحالي: نقد لنمط انتاجه ، لاستهلاكه ، لافكاره ، لحياته . انه ليس ثمرة العفوية التي تقوم بها طبقة جديدة ، بل هو ثمرة نشاط واع ومنظم تعمد هذه الطبقة الجديدة من خلاله الى الغاء نفسها بوصفها طبقة محافظة وحاملة لاستمرار النظام القديم . ان الشيوعية كما كان يراها ماركس ، ليست درجة لاحقة من درجات التقدم التاريخي ، بل هي ذلك القلب للتاريخ ، قلبا جعلته الراسمالية امرا ممكنا ، انها ليست اقتصادا سياسيا جديدا، ولا هي الدولة العادلة ، بل هي نهاية الدولة، كما أنها ليست سلسلة تراتبية تعكس القيم الطبيعية المتنوعة ، بل هي نهاية التراتب، والنمو الكامل للجميع ، انها ليست تقليص العمل بل نهاية العمل بوصفه نشاطا غريبا عن الانسان ومجرد وسيلة .

٧٦ ـ النتيجة الثانية : ان نضج الشيوعية لا يعني على الاطلاق كونها امرا حتميا . قبل كل شيء ، يدل هذا النضج على مرحلة تاريخية ، لا على ازمة عابرة ، فسياقات الامور التي ينبثق عنها هذا النضج هي ، على الاقل على الصعيد العالمي ، سياقات مكبوحة ومجمدة منذ زمن طويل بواسطة اتجاهات معادية مختلفة . ولكي يتم العبور من تعيين هذه السياقات الى تعيين الازمة الثورية الفعلية ، يجب ان يدخل على اللوحة عناصر محددة من الوضع العالمي ومن وضع كل بلد ، وما يهم اكثر من ذلك ، هو أن النمو الرأسمالي القمعي أكثر من اي وقت مضى ليس ممكنا فقط بشكل مجرد ، بل أنه يغتذي عيانيا اليوم باوليات اقتصادية اجتماعية ، سياسية ، عسكرية ، محددة . ان النظرية التي تبني معارضتها للنظرية القدرية حول حتمية الاشتراكية على رؤية جدلية للتاريخ ، رؤية لا تستبق سلفا على الاطلاق امكانية التقهقر والوقوع في كارثة، هي نظرية تشكل ضمن الماركسية ، عنصرا مميزا ، واليوم ، يضفي نمو الرأسمالية المتقدمة على هذا التميز اهمية اكبر من ذي قبل .

٧٧ ـ هناك وقائع وميول وقوى شديدة جدا تدفع باتجاه تهافت الحضارة وباتجاه استعمال سيء ومدمر للسلطة الجديدة التي منحها التقدم للانسان . ان نضج الشيوعية هو فقط وجه ، ايجابي ، من اوجه التناقض التاريخي الضخم . اما الوجه الاخر فهو الكارثة . كارثة تقدم لنا الحرب الذرية صورة عنها هي اكثر الصور بساطة واشدها رعبا . لكنها ليست الصورة الوحيدة ، ولعلها ليست الصورة الاسوأ .

خط عام جديد

٧٨ ـ ينجم عن هذا الخلل بعض الفرضيات الستراتيجية ، التي تشكل عناصر خط عام يمكن بناء العمل الثوري عليه في مجتمعات الراسمالية المتقدمة ، وذلك في علاقته بالمستوى الذي بلغه الصراع الطبقي العالمي في عصرنا .

٧٩ ـ ان الغاء علاقات الانتاج الراسمالية وبناء الشيوعية برفعهما مسارا تقدميا (لكنه يبدأ مباشرة) يشكلان المبدأ الذي يلهم البرنامج الثوري ، والرؤية التي يقع ضمنها كل شكل من اشكال النضال ، والارض التي تبنى عليها كتلة ثورية من القوى السياسية والاجتماعية . ان الشيوعية هي البرنامج العيني الذي تناضل الطبقة العاملة باسمه وتطالب بالسلطة من اجله . ان هذا يعني:

أ ـ نضالا ضد تجزأة العمل والمفهوم الراسمالي له : يعني تقليصا متصاعدا لمجالات العمالة الزائدة والمتكررة (مع رفض واع لكمية واصناف المنتجات والمواد الاستهلاكية المرتبطة بهذا الشكل من العمل) ، نضالا ضد التطور التقني والتنظيمي الذي يتخذه العمل كبضاعة ، وانتاج القيمة كفاية على حدة ، دوران جميع اعضاء المجتمع على مجالات العمالة الاكثر استلابا ، طالما ان هذه المجالات لم تلغ بعد ، مضاعفة النشاطات المنظمة اجتماعيا والخارجة عن نطاق مسار العمل التقليدي ، الغاء المدرسة كجسم منفصل أي اضفاء الطابع الدائم والاجتماعي على التعليم .

ب ـ نضال جذري من اجل المساواة : يعني توحيدا حقيقيا للمداخيل ، الغاء الطابع الانتقائي للمدرسة ، وفي نفس الوقت الغاء كل نظام تراتبي ينشأ عن ذلك الطابع على جميع اصعدة المجتمع ، تصفية اشكال الاستهلاك الفردية . ان هذا لا يعني جعل الجميع على مستوى واحد بل العكس . استبدال تراتب مستويات الدخل والسيطرة ، وهو تراتب دائما اعتباطي وغير شخصي ، بتمايز بين الافراد يتولد عن تساوي الشروط الاجتماعية المهيأة لكل منهم من أجل أن يحقق ذاته بحرية .

ج ـ نضال جذري من اجل التسيير الاجتماعي وضد الدولة السياسية : يعني تجاوز للديموقراطية البرلمانية للوظائف والرتب المتخصصة في الدولة ، وللتقسيم بين ما هو سياسي وما هو اقتصادي . ان هذا لا يعني الحد من الحرية السياسية ومن مشاركة الجماهير في السلطه ، بل العكس ، انه يعني نضالا ضد الطابع المجرد للحريات البرجوازية ، ضد النيابة بوصفها جوهر السلطة السياسية ، ضد الفصل بين الدولة والمجتمع ، بين العام والخاص . ان البرلمانية البرجوازية ليست النموذج النهائي للحرية السياسية بل هي شكل خاص من اشكالها المضللة .

٨٠ ـ هذه الاهداف العامة يمكن أن تنبثق وفقا لتسلسل متقابل : بدون تجاوز الطابع المجزأ والاستلابي الذي للعمل لا يمكن لدور المغريات المادية ان يتضاءل بشكل طبيعي ، كما أن التسيير الاجتماعي للبنية الانتاجية لا يمكن ان يتم اذا بقي لهذه البنية طابعها التراتبي واذا لم تحل المساواة الثقافية والاجتماعية بين الافراد ، ان مضاعفة النشاطات الحرة التي تنشأ في الاطار المغلق لانتاج المنتوجات لا يمكن تصورها ما لم تكن محددة باتساع الحياة الاجتماعية برمتها ان الشيوعية مسار شامل وواع .

٨١ ـ ان وضع الصراع الطبقي في هذا الموضع لا يعني اطلاقا بناء الشيوعية دفعة واحدة ، دون « انتقال » . انه لا يعني ادخال « عناصر من الشيوعية » في مجتمع رأسمالي . انه يعني ان البديل الذي ينبغي بناؤه لا يمكن أن يكون « ديمقراطيا » في البدء و «اشتراكيا» فيمابعد (انما هي الحال في الاستراتيجية الجبهوية) كما أنه لا يمكن ان يقوم الا بناء على قلب سلطة الدولة والملكية البرجوازية (كما هو الامر في الستراتيجية اللينينية) لكنه يمكنه ، بل يجب عليه ، ان يجعل رؤية التجاوز الفعلي للعلاقات الرأسمالية في الانتاج امرا ظاهرا واضحا وعيانيا ، وأن يحرك ، في اطار هذه الرؤية ، كل محاولات النضال الموجودة حاليا في المجتمع الرأسمالي .

البقية في العدد القادم

تتمة تقرير جمعية المصارف

على قطاع متزايد الالتحام بالسوق الامبرياليه .

« هموم » جمعية المصارف

تجاه وضع يحكم على رأس المال المصرفي أن يتحول الى ملحق ثانوي بالمضاربات النقدية العالمية ، ان يتحول الى مجرد « قجة » تجمع المال وتقدمه الى المصارف الاجنبية ، بماذا تجيب جمعية المصارف « اللبنانية » ؟

في مدخل تقريرها ، تقدم فخورة ، جدولا بمنجزات العام الفائت ، منجزات استحق عليها رئيس الجمعية ، جوزف جعجع ، تجديد رئاسته للمرة الثالثة ، ما هي هذه المنجزات ؟

ـ اعفاء سندات الخزينة من الضرائب . ولما كانت هذه السندات مرشحة لان تبلغ ١٧٠ مليون ليرة ، كما اعلن ذلك الياس سابا ، فهذا يعني أن ما يقابل ١٠ بالمئة من ودائع الحسابات الجارية بالعملة اللبنانية لا يخضع للضرائب .

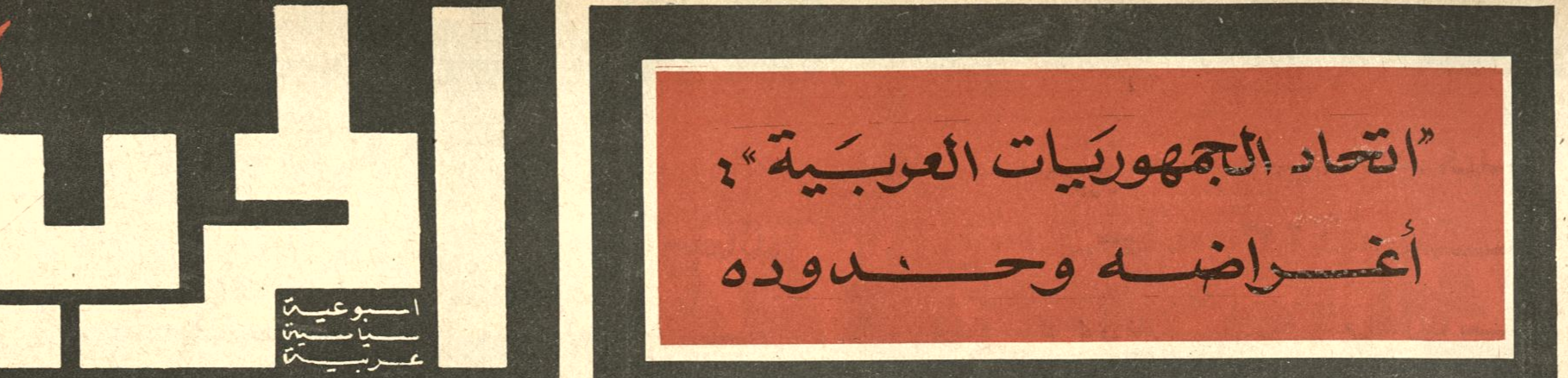
ـ رفع ضمان الودائع من ١٥ الفا الى ٣٠ الفا . وذلك بمرسوم رقم ١٤٠١٣ ، صدر بتاريخ ١٦ اذار ١٩٧٠ . مما يترتب على الدولة اعباء باهظة يشكو منها بعض المصرفيين ، من امثال ازهري ، عضو مكتب الجمعية ، ومؤلف « تطور الاقتصاد اللبناني » .

ـ العمل على تخفيض الفائدة على تقديمات الخزينة للمصارف الموضوعة اليد عليها ، والمطالبة بالاسراع بتصفيتها .

ـ السماح للمصارف بعدم الاعلان عن ودائع زبون توفي ، وهو مطلب تسعى الجمعية لاقراره متذرعة بالسر المصرفي ، ولا شك انها سوف تحصل عليه . اما ما تبقى فأمور تقنية ثانوية .

أي ان الانجازات لا تتعدى الحفاظ على الارباح ، عن طريق استخدام كل الوسائل التي تسمح بالتهرب من دفع الضرائب ، ومن مواجهة بناء مؤسسات قوية يصب عملها في جهد بناء داخلي واسع .

وعندما تواجه الجمعية مشروعا يقترب من هذا النمط ، مشروع الشركة المالية للانماء الصناعي والسياحي (سوفيديت) ، ويتطلب تسليفا متوسط المدى ، تنظر بعين العطف على المشروع . لكن هذا العطف لا يذهب بها الى حد الموافقة الصريحة او المبادرة . فالمشروع يبدو معقولا لكثرة الضمانات المبدئية التي تحيط به وترعاه . فالبنك الدولي للانماء ـ وهو دولي بالاسم واميركي الهوية الفعلية ـ والدولة اللبنانية طرفان في الشراكة . ورغم ذلك فالجمعية لا موقف لها من المشروع ! اما الانماء الذي سوف ينتج عن مصرف يسيطر عليه البنك الاميركي ، ومن مصارف ثلثا ودائعها في الخارج ، فلن يخبىء مفاجات ...



AL-HOURRIAH - No. 564 - 26/4/1971 - BEYROUTH ● بيروت - ٢٦-٤-١٩٧١ - العدد ٥٦٤ - السنة الثانية عشرة - الثمن ٢٥ ق.ل





سياسة "الضغط" على أميركا بين فلسطين والخليج العربي

من كثرة ما اعتدنا سماع الكلام التضليلي الغوغائي حول العلاقة بين الصهيونية والاستعمار في المنطقة العربية ، بات الحديث في هذا الموضوع – بالنسبة للكثيرين – ضربا من التكرار الممل او رفع العتب . المسألة هنا لا هذه ولا تلك . فالتعبير الحي عن هذا الارتباط يجري يوميا امام اعيننا . والذي يحدو بنا للحديث عنه الان هو ان احداث الاسبوعين الماضيين – وعلى الاخص تحركات الدبلوماسية المصرية في الخليج العربي – ابرزت « وظيفة » للقضية الفلسطينية وللنزاع العربي – الاسرائيلي يوجد شبه اجماع على تجاهلها أو طمسها . نتحدث عن « وظيفة » للقضية الفلسطينية وللنزاع العربي – الاسرائيلي لاننا بصدد تبيان الطريقة التي يتم فيها توظيف المعركة ضد وجه من أوجه الاستعمار في المنطقة – الاستعمار الاستيطاني الصهيوني ممثلا بدولة اسرائيل – لتغطية وتبرير الوجه الاخر : الاستعمار الجديد (الاميركي) ممثلا بالانظمة الرجعية والعميلة .

منذ أن كانت قضية فلسطين وثمة منطق سائد في المنطقة كان – ولا يزال الى ابعد حد – يسير السياسة العربية الرسمية تجاه القضية الفلسطينية . ويرتكز هذا المنطق على مقولتين متناقضتين :

اولا : الفصل بين الصهيونية واسرائيل من جهة والاستعمار – البريطاني ثم الاميركي – من جهة اخرى . ومن هنا كل التخريفات عن « المؤامرة اليهودية » وسيطرة اسرائيل على بريطانيا وأميركا عن طريق نفوذ الرأسمالية اليهودية فيها ، بدلا من العكس . ووظيفة هذه المقولة تبرئة الغرب الاستعماري – ومعه حلفاؤه العرب – من أية مسؤولية عن قيام دولة اسرائيل وتشريد شعب فلسطين وحملات العدوان والتوسع الاسرائيلية المتكررة . وهذا ما يعبر عنه الملك حسين اذ يعلن – على أثر هزيمة حزيران – ان المسؤول عن الهزيمة هو تخلف العرب وجهلهم . فلا العون الاقتصادي والعسكري الاميركي لاسرائيل ذو صلة بالانتصار الاسرائيلي . ولا النهب الاستعماري للمنطقة العربية مسؤول ، بشكل او بآخر ، عن تخلف العرب أو جهلهم !!

ثانيا : مهما يكن من امر ، فلا بد من حل للقضية الفلسطينية . ويقوم « الحل » الرسمي العربي على القبول بقرارات الامم المتحدة : قرار التقسيم وحق اللاجئين في العودة لاسرائيل . أما الحل القائم على « التحرير الشامل » فسلعة للاستهلاك المحلي ليس الا . من يتولى تنفيذ هذا « الحل » ؟ الامر بيد المعسكر الغربي بالدرجة الاولى لانه الطرف الوحيد القادر على الضغط على اسرائيل لتنفيذه . ولكي يتولى المعسكر الغربي – وعلى رأسه الولايات المتحدة الاميركية – هذه المهمة ، فلا بد للعرب من المحافظة على أفضل العلاقات معه . بذلك يضحي الولاء للاستعمار الغربي افضل وسيلة لحل قضية فلسطين . وعكسا ، اية محاولة للانعتاق منه بمثابة عقبة توضع في طريق هذا « الحل » . فلا عجب اذا كان الملك فيصل وحاكم الكويت يعتبران – في تصريح مشترك صدر بعد حزيران ١٩٦٧ – ان المسؤولية المباشرة عن الهزيمة تكمن في « انحياز بعض الانظمة العربية للمعسكر الشرقي » و « النفوذ السوفييتي » وتفشي « العقائد المستوردة » في المنطقة .

هذا المنطق ، والسياسة المبنية عليه ، هو منطق وسياسة القوى والانظمة العربية التي يرتبط وجودها واستمرارها بوجود الاستعمار واستمراره في المنطقة .

كيف تتميز نظرة انظمة برجوازيات الدولة عن هذه النظرة ؟ تتراوح هذه النظرة بين التشديد على الترابط العضوي بين الاستعمار والصهيونية والرجعيات المحلية وارتهان معركة تحرير فلسطين بالمعركة ضد الاستعمار وعملائه المحليين من جهة وبين الارتداد الى مواقع النظرة السائدة والدعوة للضغط على أميركا – بالتهديد او المماللقة – لكي تضغط هذه بدورها على اسرائيل ، من جهة اخرى . والوجه الثاني هو الوجه الذي غلب على سياسة هذه الانظمة – وسياسة الجمهورية العربية المتحدة – بعد هزيمة حزيران ، وعلى الاخص بعد القبول بمشروع روجرز ووقف اطلاق النار .

ابرزنا في اعداد سابقة من « الحرية » حصيلة هذه السياسة حتى الان : سلسلة من التراجعات العربية الرسمية يقابلها تصلب اسرائيلي واضح . فبعد استبعاد وسائل الضغط العسكرية (وقف « حرب الاستنزاف » وتقلص العمليات الفدائية ، بعد مجزرة أيلول ، حجما وعددا) ، ومع استحالة استخدام النفط كوسيلة تهديد او ضغط (بسبب طبيعة الانظمة المسيطرة على منابعه) ، بات يتضح أن ما يسمى ضغطا على أميركا اخذ ينقلب الى مماللقة لها ومباركة لمخططاتها وسياساتها .

هذا هو الاطار العريض لرحلة الـ ١٣ يوما التي قام بها وزير الخارجية المصرية ، محمود رياض ، الى فرنسا وايطاليا واليونان وايران (وبعدها الى موسكو) . ويلخص رياض نفسه الغرض من الرحلة على الشكل التالي : بات الموقف في الشرق الاوسط ينذر بالتدهور بسبب تحدي اسرائيل لقرارات الامم المتحدة ومعارضة الولايات المتحدة فرض العقوبات الدولية على اسرائيل . لذا كان لا بد من الاتصال بعدد من الوسطاء القادرين على تذكير أميركا بوجوب أن « تفي بوعودها عن احلال السلام في الشرق الاوسط » .

النتيجة الوحيدة الملموسة لهذه الزيارة هي مباركة الجمهورية العربية المتحدة للسياسة الاميركية – الايرانية في الخليج العربي .

لخص محمود رياض حصيلة رحلته ، فيما يختص بايران ، على النحو التالي :

– ان اللقاء الذي تم بين ايران والجمهورية العربية ، يفتح بابا واسعا للتعاون السياسي والاقتصادي والبترولي والثقافي بين اقدم حضارتين في المنطقة .

٢ – ان ازمة الشرق الاوسط اكبر من أن تكون مشكلة اقليمية ، و ايران تنظر نفس النظرة مما يجعل ايجاد جبهة واسعة من الدول ترفض منطق التوسع امرا ضروريا وحتميا وطبيعيا .

٣ – امكانية وجود حوار مع ايران حول الكثير من المشاكل الاقليمية (الاهرام في ١٠–٤)

وبالفعل جرى حوار حول قضية الخليج . وانتهى الى صفقة تتضح مما يلي :

– ايد شاه ايران كفاح « مصر العادل من اجل السلام القائم على العدل » . ووعد وزير خارجية ايران – اردشير زاهدي – انه سوف يذكر أميركا بواجباتها تجاه السلام في المنطقة ، عند اجتماعه بوليام روجرز – وزير الخارجية الاميركية – في اجتماعات الحلف المركزي .

– في المقابل ، اعلن محمود رياض في مقابلة له مع صحيفة ايرانية باللغة الانكليزية (الصحف في ٩–٤) تأييده لسياسة ايران في الخليج « من حيث عدم السماح لاحد من الخارج بالتدخل في شؤون المنطقة » ، معلنا أن الخليج « ملك للدول التي تحيط به وحدها » .

اذا تذكرنا ان الجمهورية العربية المتحدة تنازلت عام ١٩٦٨ للسعودية عن « تمثيل الموقف العربي » في الخليج ، وانها تؤيد اتحاد الامارات العربية ، نجد ان هذا التصريح يأتي ليقر ، هذه المرة ، بحق ايران – ومن ورائها اميركا – في التصرف بشؤون الخليج .

بعد ذلك فلا عجب أن يختم رئيس الدبلوماسية المصرية تصريحه ذاته بالتاكيد على انه ليست هناك مشكلات بين القاهرة وواشنطن « اللهم الا تأييد الولايات المتحدة لاسرائيل » !.